

محضر الجلسة المائة

التاريخ: الأربعاء 10 شوال 1438 هـ (5 يوليوز 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس، ثم المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ثلاث ساعات وإحدى وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثامنة والأربعين مساء.

جدول الأعمال: جلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين إثنين:

الموضوع الأول: إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة؛
الموضوع الثاني: السياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي زملائي السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين

241 و 242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه

الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوعين اثنين:

يتعلق أولها بإصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة؛

فيما يتعلق الموضوع الثاني بالسياسة الحكومية في التنمية الصناعية

وتحسين مناخ الأعمال.

وقبل أن نشرع في معالجة أسئلة المحور الأول، أود أن أخبركم بأن وفدا

برلمانيا من دولة جيبوتي الشقيقة يحضر معنا هذه الجلسة، أريد باسمكم جميعا

وباسم مجلس المستشارين أن نرحب بضيوفنا الكرام، متمنين لهم مقاما طيبا

في بلدهم الثاني المغرب.

طيب، عودة إلى الموضوع، حضرات السيدات والسادة المحترمين،

المحور الأول عندنا فيه 7 أسئلة، أفتح باب التدخلات في هذا المحور،

وأعطي الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي المحترم، تفضل السيد

المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السؤال يتعلق في هذا الموضوع حيث جاء في ديباجته: تتطلع الإدارة

في الأنظمة المعاصرة بدور محوري في عملية التنمية بحيث تعتبر أداة ليس

فقط لإدارة الخدمات بل ركيزة لخلق الثروة وتحديث دواليب الاقتصاد

الوطني والإسهام في إنعاش الاستثمار وخلق الرأسمال المادي بمعية القطاع

الخاص، والمساهمة في حل إشكاليات التشغيل وتعميم الخدمات الاجتماعية

والرفع من قدرات التنمية البشرية وتوفير شروط الحياة أفضل للمواطنين.

لذا، نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن ماهية الإجراءات

والتدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في نفس الموضوع أعطي الكلمة لفريق العدالة والتنمية المحترم ل طرح

سؤاله، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إصلاح الإدارة اليوم أصبح ورشا استراتيجيا من أجل النهوض بعدد

من الأهداف الكبرى التي تعلق عليها بلادنا الكثير من النجاحات ليس

فقط على مستوى الاستثمار ولكن أيضا على مستوى المعيش اليومي

للمواطنين.

نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول الإجراءات التي تعتمون

القيام بها من أجل المساهمة في تبسيط المساطر وإصلاح الإدارة وإصلاح

كافة الإجراءات التي يعاني منها المواطنون بشكل يومي.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي المحترم، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حمل الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره

الله وأيده، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية تشخيصا للاختلالات

أجل تطوير وإصلاح الإدارة؟
وما هي الإجراءات الكفيلة لمواجهة مختلف الاختلالات التي تعرفها
الإدارة في أفق تحقيق حكمة جيدة؟
وتقبلوا السيد رئيس الحكومة المحترم، والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

المتدخل ما قبل الأخير في هذا المحور، هو فريق الاتحاد المغربي
للشغل، تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في ظل ترددي الخدمات العمومية وتفكيك المرافق العمومية، يشكل
تأهيل الإدارة المغربية وتقريب الخدمات العمومية من المواطنين والمواطنات
والاستجابة على قدم المساواة ودون تمييز بين الأشخاص والمجالات
للمطالب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، يشكل طبعاً رهانا
حقيقياً للتنمية، تفعيلاً لمضمون برنامجكم الحكومي، السيد رئيس الحكومة،
في هذا المجال.

نسألكم عن ملامح إستراتيجيتكم لإصلاح الإدارة ومحاربة الفساد وموقع
العنصر البشري في هذا الإصلاح المرتقب؟
وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً.

السؤال الأخير في هذا المحور تطرحه مجموعة العمل التقدمي، تفضل
السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

عندي الحق ناخذ الوقت كامل ديابي؟

السيد الرئيس:

طبعاً عندك الوقت ديالك السيد الرئيس تصرف فيه كما تشاء.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في الواقع إن هذا الموضوع إصلاح الإدارة أن يكون ورشاً للحديث
والنقاش معكم بشكل جماعي، من أعز اللحظات التي يمكن أن يستمع بعضنا
البعض لأنه كثيراً ما يتردد، كثيراً ما تم تناوله بمختلف الحكومات المتعاقبة
ولكن ما زالت دار لقمان على حالتها بل تتعقد فأكثر، فتسليط الأضواء على

البنوية والوظيفية للإدارة المغربية في مختلف مستوياتها، وسطر مرجعية
واضحة المعالم لإصلاحها، وتم اعتماد هذه المرجعية كدعامة أساسية في
البرنامج الحكومي.

وعلى هذا الأساس، نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما هي
التدابير التي تتخذونها لتفعيل هذه المرجعية الإصلاحية؟

السيد الرئيس:

شكراً السيد الرئيس.

فريق التجمع الوطني للأحرار يود طرح سؤال في نفس الموضوع،
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الكل اليوم على علم بما وصلت إليه أوضاع الإدارة، أوضاع أصبحت
محطة انتقاد لاذع من طرف كافة شرائح المجتمع على اعتبار أن أداء الإدارة
العمومية في تدني مستمر، يجسده باللموس ضعف ورداءة أداء المرفق
العمومي بشكل عام، خاصة في مجال الداخلية، التعليم، والصحة، الشيء
الذي يتطلب منكم تدخلاً عاجلاً لإعادة الروح إلى الإدارة العمومية وجعلها
تواكب مختلف الإستراتيجيات الوطنية التي جاءت في برنامجكم الحكومي
وتجسد القرب الحقيقي من المواطن.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وضعية الإدارة لا تبعث على الارتياح، ولعل الخطاب الملكي السامي
الذي ألقاه جلالة الملك أمامنا بمناسبة افتتاح هذه الولاية التشريعية
الجديدة، شخص باللموس أعطاب الإدارة وحدد لكم خريطة الطريق
لإصلاحها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أين وصل مشروع إصلاح ورش الإدارة العمومية؟

وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار.

أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي المحترم لطرح سؤاله.

المستشار السيد محمد ريجان:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

نسألكم، السيد رئيس الحكومة، عن التدابير التي اتخذتها الحكومة من

مرة أخرى هل الحكومة فلتت في هذا المشروع المتعلق بالحكامة؟ لا أظن، هناك عجز كبير في هذا المجال وذلك بضعف في الكفاءات والتكوين في أساليب ترويض القانون وفهمه وأسننته وتزيله كأداة مساعدة لحل المشاكل.

الكل يتذرع اليوم بالقانون ويطبق القانون، في الوقت الذي القانون لم يحدث ولم يصنع ليكون عرقلة، الإشكالية في فهم هذا القانون، في كيفية جعله آلة مساعدة لحل المشاكل، ما شي لتعقيد المشاكل، فنسند هذا على البيروقراطية، ألم يعد هذا مقبولا هناك عيب، هناك مرض داخل هذه الإدارة.

إن الإصلاح الإداري مرتبط بالإرادة السياسية القوية والجرأة القادرة بالفعل على الإصلاح، إن بلادنا في حاجة إلى إدارة قوية وفعالة ونزيهة ومتفاعلة، وهذا الرهان مرتبط بعدالة نزيهة ومستقلة تضمن المبادرة الحرة وريادة الأعمال وتؤمن الخدمات العمومية الجيدة، وعلى رأسها التعليم والصحة والتشغيل والسكن، هذه الإرادة القوية والفعالة والنزيهة والمتفاعلة هي الكفيلة بنقل الدولة من اقتصاد الربيع واستغلال النفوذ إلى اقتصاد معتمد على الإنتاج والابتكار والإبداع وإبداع عقل اجتماعي طموح...
شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

استفدتم الوقت المتاح لكم، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم، اتم مدعوون لهذا المنبر للجواب على مجموع الأسئلة التي طرحت حول المحور الأول: إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أود في البداية أن أوجه الشكر الجزيل للسيدات والسادة المستشارين المحترمين لإتاحة هذه الفرصة لمناقشة هذا الموضوع الحيوي، وكما قالوا بعض الإخوان والأخوات والأخت الكريمة، هذا موضوع مهم تبيهم كل مواطن مواطن، وكل مواطنة مواطنة، تبيهم الجميع، وتبيهم بصفة يومية لأن يوميا المواطنون يبلجأون إلى الإدارة للحصول على الخدمات، يوميا الإدارة مكلفة باش توصل للمواطنين خدمة معينة، وليس فقط المواطن المقاول أيضا، المقاول أيضا محتاجة إلى الإدارة لتنشأ هذه المقاول، محتاجة إلى الإدارة

إصلاح الإدارة نابع من موقعها الوزان في ربطها بين حاجياتها كأداة تنموية اقتصادية واجتماعية، وكذلك على دورها التي تضطلع به بجانب إيراداتهم السياسية حقيقية تستهدف الإصلاح العميق للدولة.

فيعرف إصلاح إدارتنا عدة تجارب ثابتة ثبتت في الخيار على أنها فاشلة، فاشلة باتفاق الجميع، بل ظلت ذات طابع ترقيعي ووليدة مقاربات تقنوقراطية بعيدة كل البعد عن المفهوم الحقيقي للإصلاح.

الأمل معقود عليكم من أجل تحريك هذه الوضعية إلى ما هو أحسن، الكل يتأسف اليوم لخيبة الأمل التي حصل إثر ما يسمى بالمغادرة الطوعية، ومازالت إدارتنا تعاني منها وتؤدي الثمن غاليا.

المرض الخطير اليوم في الإدارة هو نقصان وضعف الكفاءات، هذا ناتج عنه فساد تطبيق القانون وفساد تطبيق التعلمات، وفساد تطبيق المذكرات إلى درجة الانكماش والجمود بشكل خطير.

لا غرابة إذن أن تطفو مشاكل إدارتنا إلى السطح بشكل مخيف ومحبط ومعرقل لعجلة التنمية بما في ذلك تنمية المواطنين والارتقاء به وإدماجه كفاعل مسؤول في الحقل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

الخطاب الملكي في افتتاح الدورة التشريعية الحالية كان صريحا لم يعد فيه غموض، نقصان الجودة إلى آخره بألفاظ واضحة، فإدارتنا مريضة تحبط ساكنة هذا البلد، إدارتنا تحتاج إلى إصلاح، الإصلاح يحتاج إلى إرادة حقيقية سياسية وقوية من أدوات، حكومتكم اليوم بادرت إلى المصادقة على مرسوم لتعيين لجنة تكلف بتنزيل الخطة الوطنية لمحاربة الفساد، إثرها وقع عطب جديد لاعتراض جزء من الحكومة على عضو من أعضاء المكونين لهذه اللجنة، هذا مؤشر سلبي، يجب أن لا نسمعه، كذلك من جهة أولى فهناك جانب المتعلق بالفساد الذي مازال ينخر هذه الإدارة بشكل قوي.

هل نجحنا حقا في محاربة هذا الفساد؟ يمكن الجواب بالنفي، وأكبر مؤشر على ذلك ما قلته في ما يخص هذه اللجنة.

من جانب ثاني، فتفعيل المساءلة والمحاسبة كعنصر قيمة ونوعية للكفاءة والفعالية الإدارية رهين بالرفع من مستوى مصداقية الإدارة العمومية، الآن هناك عدد كبير من التقارير، هناك أخطاء فادحة ارتكبت، وربما بقصد لم يتم مساءلة مرتكبي هذه الأخطاء إلى الآن، في جميع المستويات الإدارية المركزية منها والجهوية.

هناك خروقات للقانون، هناك مناورات من طرف الإدارة على المواطنين، لا أعطي أمثلة حتى لا يقال.. هناك تسفيه العمل التنموي من طرف الإدارة بشكل غير مسؤول فيما يتعلق باللامحاسبة، ناهيك عن التقارير التي يعدها مختلف المؤسسات، البارح اسمعنا تقرير ديال مؤسسة ديال المجلس الأعلى للمحاسبة.

المسألة الثالثة، أريد أن أختم بها يتعلق الأمر بتعزيز الحكامة من خلال ابتكار وسائل وآليات لتعبئة مختلف الفرقاء حول غايات مشتركة وضمان الانتقائية المجالية.

المسؤولية، فيجب ألا يجزأ هذا إلى أن نغمر بعض الناس اللي كيشغلوا بمسؤولية حقهم، هناك اللي كيشغلوا بمسؤولية، هناك اللي كيشغلوا بتفاني، هناك اللي كيشغلوا بالخدمة الضرورية يقدمها ويخدموا المواطنين بتفاني خاصنا نحيوهم، باش نكونو متوازنين فلهم إذن التحية وهم الشكر، وكنتولو لهم بأن احنا كنتدرو عاليا الجهود التي يبذلونها وهذه الجهود راه مهمة جدا للوطن ومهمة جدا للمواطنين.

البرنامج الحكومي الذي تشرفت بتقديمه أمام غرفتي البرلمان، اقترح عددا من الحلول وأعطى الانطلاقة وقال بأن الحكومة سنعطي الانطلاقة لحزمة من الإجراءات مرتبطة بالإصلاح الإداري وفق مقاربة شمولية ووفق مقاربة تشاركية، ويتعلق الأمر على الخصوص بالمحاور التالية:

أولا، اعتماد الإدارة الرقمية والتدبير المبني على النتائج؛

ثانيا، مراجعة منظومة الوظيفة العمومية؛

ثالثا، تحسين الاستقبال وتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية ورقمتها واعتماد منظومة متكاملة للشكايات؛

رابعا، تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد.

لكن اسمحو لي، السيد الرئيس، بداية لأقول بأنه تماشيا مع المقننات الدستورية الجديدة وتماشيا مع القوانين الجاري بها العمل، لابد أن نعترف بأن هناك مجموعة من الإجراءات اتخذت في فترة سابقة منذ سنوات ولا تزال مؤثرة سواء على المستوى المؤسسي أو على المستوى القانوني والتنظيمي أو على المستوى الإداري والإجرائي ذات تأثير استراتيجي على الإصلاح الإداري.

نذكر هنا بالخصوص، وهي أورايش شارك فيها البرلمان أيضا، إصدار القانون التنظيمي بإحداث الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، إصدار القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المنافسة، فهذان القانونان عندهم أهمية كبيرة فيما يخص إصلاح الإدارة ومحاربة الاختلالات التي تعيشها هذه الإدارة.

على المستوى القانوني والتنظيمي هناك القانون التنظيمي الجديد للمالية والذي يعتبر مدخل حقيقي مهم لبناء أسس تدبير إداري ناجع يروم تعزيز دور قانون المالية كأداة لتنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية وتحسين فعالية هذه السياسات.

إصدار المدونة الجديدة للصفقات العمومية والتي حملت مجموعة من التعديلات الكفيلة بضمان المزيد من الشفافية وتكافؤ الفرص.

إصدار المرسوم المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية للطلبات العمومية، وهو جهاز إداري مستقل يحل محل لجنة الصفقات العمومية، وإصدار إعداد وتفعيل الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة.

إصدار القوانين التنظيمية الخاصة بالجماعات الترابية.

إصدار القانون رقم 104.12 الخاص أو المتعلق بحرية الأسعار

للتطور، لتستقر، لتشتغل، لتفيد لتنتج الثروة وغيرها. إذن إصلاح الإدارة هذا مهم، تحدي، ملف إستراتيجي وأيضا مستعجل، كما قال عدد من السادة المستشارين.

ولكن أيضا أريد، ندير واحد الملاحظة، هو أن كون إصلاح الإدارة واحد الملف اللي عاجته جميع الحكومات منذ الاستقلال إلى اليوم، باستمرار كان هناك وزارة لإصلاح الإدارة أو الإصلاح الإداري أو مسميات أخرى، مختلف الحكومات كانت عندها برامج، خطط، إستراتيجيات، سياسات في هذا المجال، هذا دليل على أن هو ملف يحتاج إلى إصلاح مستمر، ما عمرنا ما نكمو الإصلاح ديالو، لأن العالم يتحول، حاجات المواطنين تزداد، واقع المجتمع يتغير، إذن واخا نصلحو الإدارة البارج غادي نحتاج نواكبوها بإصلاح اليوم وستحتاج الحكومات المقبلة إلى أن نواكبها بإصلاحات مستمرة.

لن نسود السبورة أو اللوحة، الجهود اللي تمت قبل كانت عندها آثار إيجابية، وربما أحيانا ما كفايش ولكن كانت عندها العديد من الآثار الإيجابية والإدارة المغربية تطورت، غير دائما بحال هناك نصف الكأس الفارغ ونصف الكأس المملوء، يمكن دائما الإنسان إلى بغا يتفاءل راه كيشوف النصف الكأس المملوء، إلى بغا يتشاءم راه كيشوف نصف الكأس الفارغ، أما الحقيقة راه هي نفسها، هناك إنجازات، هناك تطورات وهناك خصائص، وهناك نقص، وهناك تحديات، ب 2 كابنين وغادي يستمروا وغادي يبقوا، الدليل هو أنه حتى في أحسن الدول المتقدمة لا تزال هناك مكابدة لمواصلة إصلاح الإدارة.

واليوم ولات عندنا تحديات جديدة مع التطورات التكنولوجية، مع الزخم البشري، مع العولمة، مع تطور المناقشة، ومع حاجيات الاقتصاد، ومع حاجيات المجتمع ولات عندنا تحديات جديدة تتطور، مما يعني أن إصلاح الإدارة هو واحد الورش مستمر.

ولكن كما قلت في البداية، المواطن كل مواطن في احتكاك مع الإدارة بطريقة شبه يومية ومع ذلك محتاج فعلا إلى أن تكون هذه الإدارة قادرة على الاستجابة لحاجيات المواطن.

أشار بعض السادة المستشارين إلى الخطاب الملكي الأخير في افتتاح الولاية التشريعية الحالية، بل هذه السنة التشريعية، هو فعلا هذا الخطاب دق ناقوس الخطر ووضع اليد على عدد من الاختلالات التي تعاني منها الإدارة، سواء تعلق الأمر بضعف الأداء أو تعقد المساطر أو غيرها، بل أشار الخطاب إلى غياب روح المسؤولية لدى فئة من الموظفين داخل المرفق العام، ومن هنا فقد نادى الخطاب الملكي وأمر بأن يكسني إصلاح الإدارة طابعا استعجاليا واستراتيجيا بما يقتضيه ذلك من تعبئة كافة الوسائل والطاقات.

ولكن اسمحو لي أيضا أن أوجه تحية إلى عدد من النساء والرجال الذين يشتغلون في هذه الإدارة بكفاءة، إلى كان شي وحدين عندهم غياب روح

اعرفش آش غادي يدبر، ضاع لو (Passeport) مثلا ما اعرفش فين غادي يمشي، وقع له أي شيء يمكن يلجأ لهاذ الرقم هذا، ووراء الرقم هناك متخصصين في الإدارة يعرفون دواليها باش يعطيوه المعلومة الدقيقة ويعطيوه فين غادي يمشي وكيفاش غادي يدبر وأشمن.. وأظن بأن هذا سهل الخدمة لعدد من المواطنين، ومن دابا نقول لكم بأنه منذ بدأ هذه الخدمة هذه، من نهار ابدات يوم 9 ماي باقي ما كملناش شهر، 9 ماي 2017 تلقى هذا المركز 2447 اتصال عبر الوسائل الثلاث أغلبها عبر الهاتف، وهاد 2447 اتصال تلقوا الخدمة التي كانوا ينتظرونها، إذن هذا الإجراء الأول.

الإجراء الثاني، إعداد ميثاق الاستقبال والإطار المرجعي الموحد بالمرفاق العمومية، هذا الميثاق دبال الاستقبال الآن الوزارة المعنية كتصاوبو وهو هذا الميثاق يهدف إلى ماذا؟ باش يكون الاستقبال دبال المواطنين في مختلف الوحدات الإدارية استقبالا موحدا، استقبالا لائقا، دابا الآن باقي كثير من الموظفين في الإدارات وحا تنقلو لهم استقبال لائق، ولكن أحيانا ما كيعرفش أشنو غادي يدبر؟ أشنو هي المعايير؟ أشنو هي الحدود؟ أشنو هي...

غادي يدار واحد الإطار مرجعي اللي هو ميثاق الاستقبال اللي يكون فيه المبادئ والموجهات اللي كتنضبط وكتوجه فضاءات الاستقبال حيث ما كانت يكون موحد ومنشور لدى المواطنين، يمكن للمواطن هناك ميثاق الاستقبال يهزو معه باش يعرف واش هذيك المعايير موجودة ولا ما موجوداش، يمكن عندما تذهب لجنة تفتيش عندها واحد الإطار مرجعي اللي أيضا الموظف عندو، وهذا العمل رغم أنه تمت فيه الجهود قبل، ولكن اليوم غادي يتم التوحيد دبالو والتعميم والضبط والإلزامية دبالو لجميع الإدارات.

ونحن نعرف أن المواطنين أو الالتقاء دياهم مع الإدارة هو الفضاء دبال الاستقبال، هناك الموظف اللي كيستقبل المواطن، أحيانا يكون فضاء الاستقبال تحت تصرف المواطنين سهل كيدخل الباب وكيلقاه، أحيانا خصوصا يطلع للطابق الرابع (4ème étage)، أحيانا خاصو يقبل عليه فين هو، خاصنا نديرو معايير اللي يكون تحت تصرف المواطن، يلقاه بسهولة ويكون أيضا لائق، وغادي نوجدو هاذ أسمو..

بطبيعة الحال الوزارة المعنية دارت نماذج أولى بدا التطبيق دبال النموذج الأول، هاذ النموذج غادي يدار في 30 وحدة إدارية، غادي يتجرب هذاك النموذج انطلاقا من التجربة غادي نظوره ثم من بعد غادي يتعمم على باقي الإدارات، هناك عدد من الإجراءات الأخرى.

ثانيا، اعتماد منظومة متكاملة لتدبير الشكايات، وهادي أعلننا عليها، وتم المصادقة الآن على مرسوم يضع إطار تنظيمي لتدبير الشكايات، يحدد كيفيات ومسطرة وآجال معالجة الشكايات.

هذا المرسوم إذن كيدبر هذا الإطار العام ويوصي بإحداث بوابة موحدة للشكايات غادي تكون بوابة واحدة اللي ابغا يشكي لأي إدارة عندو بوابة

والمنافسة.

إصدار القانونان التنظيميان المتعلقان بالحق في تقديم العرائض والمتمتسات.

إصدار مشروع القانون التنظيمي المنظم للحق في الحصول على المعلومة التي بحوزة الإدارات العمومية والذي صادق عليه مجلس النواب ولا يزال قيد الدرس بمجلس المستشارين.

إصدار ميثاق تحسين حكمة المنشآت والمؤسسات العمومية وإصلاح نظام مراقبة الدولة، إلى آخره، هي عدد من المقترحات القانونية، من النصوص القانونية أو التنظيمية ذات التأثير بعيد المدى في إصلاح الإدارة، فهي تعطينا اليوم واحد الموقع جديد مهم وهذا شارك فيه الجميع بطبيعة الحال سواء الحكومات السابقة أو كان البرلمان أو كان أيضا حتى المجتمع المدني.

ما هو، السيد الرئيس، تصورنا وما هي الأفكار التي نظرنا لتنفيذها وتطبيقها في المرحلة المقبلة في مجال إصلاح الإدارة وإرساء الحكامة الجيدة؟ إن إصلاح الإدارة الذي نهدف إليه ونروم له، يروم أساسا إلى تحقيق تحول إداري يرتكز على ثلاثة أسس:

- الأساس الأول، هو تحسين علاقة الإدارة بالمواطن؛

- الأساس الثاني، هو تهمين العنصر البشري؛

- الأساس الثالث، هو تطوير الحكامة داخل الإدارة.

ثلاثة أسس، وسأذكر بعض الإجراءات فقط التي اللي مرتبطة بهاذ الأهداف الثلاثة.

فيما يخص تحسين علاقة المواطن بالإدارة، هناك عدد من الإجراءات أشرنا إلى كثير منها في أثناء عرض البرنامج الحكومي، ونعرض بعضها.

الجزء الأول منها يخص اعتماد وتعميم نظام موحد للاستقبال في المرافق العمومية، وفيه إجراءات اللي تمت فعلا ودرناها في هاذ الإجراءات الاستيعابية في 100 يوم الأولى، هناك إجراءات التي ستم في المدى القريب أو المتوسط من بين الأمور اللي تمت فعلا هو أنه وضع تحت تصرف المرتفقين يعني المواطنين والمواطنين مركز للاتصال للإرشاد والتوجيه وتلقي الشكايات هو الرقم المختصر 3737 اللي تيشغل دابا اللي خاص بمجال الخدمات العمومية هاذ الرقم اللي يمكن أي مواطن يتصل به باش يعرف الإدارة اللي غادي يلجأ لها باش يتلقى خدمة معينة، باش يعرف أشنو هي الإجراءات الإدارية اللي خاصو يدبر باش يقدم على واحد العمل، دابا الآن هذا الرقم مشغل ويعطي خدمته للمواطنين، صحيح أن هاذ المركز ما عندوش فقط خط هاتفي، خط أخضر عندو أيضا بريد إلكتروني وعندو أيضا الهاتف والبريد الإلكتروني وصفحة الفيس بوك، 3 دبال الوسائل ولكن المستعمل أكثر هو الخط الأخضر، 3737 أي مواطن عندو حاجة إما امشي للإدارة ما لقاش ذيك الشي اللي ابغا، ولا ما

العمومية، وهذا المرسوم اللي الآن موجود في الصيغة الأولى دبالو يعني المشروع موجود، الآن هو بصدد النقاش مع الإدارات الأخرى، لأن جميع الإدارات خاصها تبدي الرأي ديالها قبل ما نصدروه، وإن شاء الله، غادي نصدروه في القريب.

هاذ المرسوم تيشكل الأرضية الأساسية لإعطاء الانطلاقة لإصلاح جوهرى يروم فعلا خدمة المواطن، وغادي ينص هذا المرسوم مثلا على إلزام كل إدارة بتلقي ملاحظات المرتفقين المواطنين والمواطنين بتلقي شكاياتهم، بتلقي اقتراحاتهم، بمعالجتها وبتبعتها، سيلزم الإدارات باعتماد القياس الدوري لمستويات الأداء وميثاق الجودة، سيلزم الإدارات بتدوين الخدمات المقدمة للمرتفقين ضمن بطاقة للخدمة، هاذ الشي كين جزء منو ولكن ما تيطبقش، الآن غادي يولي إلزامي بنص تنظيمي، إجبارية نشر الخدمات العمومية المعتمدة كل إدارة خاصها تنشر ذاك الشي في سبورة وفق معايير معينة، هاذ الشي كين المطالبة به، ولكن الآن خاصنا نص تنظيمي يلزم به، غادي يولي عدم القيام بهاذ الخدمة خطأ ممهي يمكن أن يحاسب عليه الموظف أو المسؤول على الوحدة الإدارية أو غيره.

سيقوم بتوحيد الخدمات العمومية والناذج الإدارية على الصعيد الوطني، سيحدث نظام وطني للمصادقة على الناذج الإدارية، وغادي نتذكرو على هاذ القضية، إذن هذا هو.. وسيوجد أيضا الإطار المؤسساتي الكفيل بتنفيذ هاذ الورش من خلال لجنة وطنية مكلفة بتحسين الخدمات العمومية.

هاذ المرسوم - كما قلت - المشروع الأولي دبالو موجود، هاهو ولكن ننتظر فقط ملاحظات بعض الإدارات، وفي بضعة أسابيع إن شاء الله سيصادق عليه وسيصبح ساري المفعول، وغادي يكون نتماو، إن شاء الله، يكون مهم في إعطاء واحد القفزة بالنسبة للخدمات الإدارية، لأن غادي يوحد الأمور وغادي يلزم بخدمة المواطن.

إعطاء وتفعيل برنامج وطني سنوي لتبسيط المساطر الإدارية ورقمتها، احنا عندنا هاذ قضية تبسيط المساطر الإدارية ورقمتها هو ورش طويل بدا منذ فترة طويلة ماشي جديد، المساطر سواء موجهة للمواطن أو موجهة للمقاول أو غيرها، كثير من المساطر بسطت طيلة 10 أو 15 سنة الماضية، ولكن وخا كتبسط كحتاج إلى تبسيط، وأحيانا هناك إشكالات قانونية، أحيانا يكون مقتضى قانوني يلزم بوثيقة، فاحنا خاصنا نرجعو حتى القوانين نراجعوها في إطار تبسيط هذه المساطر ونعدلها.

تبسيط مسطرة الإشهاد على مطابقة الوثائق لأصولها، هاذ الورش هذا ابدناه وابدات فيه واحد الدراسة، أشنو كنعينو به؟ كنعينو به أن المواطن أحيانا كيمشي في شي خدمة كيقول له جيب البطاقة الوطنية مصادق عليها، وجيب ثلاثة كذا، كذا مصادق عليها، خصو غير باش يصادق يمشي يدير (légalisation) ويعاود يجي، احنا ابغينا نحدد هاذ (légalisation) واش نوصلو له ولا ما نوصلو له، احنا عندنا تفكير

واحدة إلكترونية اللي كيلجأ لها، ومما كيلقى وزارة العدل، وزارة كذا، إدارة كذا، ويكيدخل ويكيدر الشكاية دبالو.

أشنو الأهمية ديال هاذي؟ هو أنه مركزيا غادي نبدأ ونعرفو جميع الشكايات اللي تتجي لجميع الإدارات، لأن تدوز من بوابة واحدة وتتوصل للجهة المعنية، وتعرفو واش هاذيك الشكاية أستجيب إليها في الوقت المحدد أو لا تأخرت؟ واش هي مشات لإدارة أخرى أو لا ما مشات لشي إدارة أخرى؟ إذن غادي يولي عندنا طريقة باش يكون عندنا مراقبة لكيف تستجيب الإدارات لشكايات المواطنين، وغادي يكون عندنا طريقة موحدة للاستجابة لهذه الشكايات.

صدر المرسوم، صادق عليه المجلس الحكومي، ولكن قريبا في ظرف شهرين أو ثلاث شهور، إن شاء الله، غتخرج هاذيك البوابة، غادي تبدأ البوابة الوطنية الموحدة للشكايات، وغادي تكون تحت تصرف المواطن.

بطبيعة الحال غادي يتم إعلان وإشراك جهاز الإعلام بالإعلان ديالها وتعريف المواطنين بها، باش يعرفوا فين كابة.. إلخ، وهكذا وغادي يكون هذا واحد الطريقة جديدة سريعة، فاعلة، ناجعة، وأيضا مراقبة من قبل رئاسة الحكومة والوزارة المعنية لتفاعل مختلف الإدارات مع شكايات المواطنين.

ثالثا، وضع إطار تنظيمي لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ورقمتها. اليوم عندنا واحد المشكل رغم الجهود، هاذي الشي كامل تمت فيه الجهود، ولكن وقت ما درنا جهود عاد تنكتشفو بأن خاصنا نزيدو، اكتشفنا بأن عدد من المساطر غير مدونة، ما مدوناش كاع، تقولوا خاصنا ورقة 1، 2، 3، 4 هاذي تتجهد فيها غير الإدارة المعنية، ما شي مدونة مركزيا ومحددة ومعروفة، فلذلك غادي نديرو واحد الجرد لجميع المساطر غير المدونة ندونها، المدونة بنسطوها ونلزموها، إلزام بما هو منصوص عليه.

هذا نحن الآن هناك واحد المرسوم بشأن تحسين الخدمات العمومية، وغادي ينص على مجموعة من الإجراءات، تيمم هذا التبسيط والرقمنة ديال هاذ الإجراءات وغادي نحاولو ما أمكن نعالجو واحد الإشكال، هو أن المواطن تيمشي لشي إدارة في شي مكان وخا تيكون عندو مثلا في الأترنيت تقولوا له خاصك 4 ديال الوثائق، تيمشي تيزيدوه 2 ديال الوثائق، تيقول لهم هاذ الشي راه ما كينش، تيقولوا له يمشي لهذاك الموقع الإلكتروني وقول له هو يعطيك الخدمة، أنا إلى ابغيتها خاصك تجيب لي.

فلذلك الآن هاذ الشي خاصو طريقة ديال التعميم وديال إلزام، وغادي نصو فيه على أن أي موظف تيزيد على المواطن شي وثيقة غير موجودة في المسطرة الأصلية المحددة والموحدة والملزومة، غادي يعتبر خطأ ممهي.

احنا نتعرفو بأن المواطنين أحيانا يعانوا كثيرا من هاذ الزيادة، هذا عندو 2 الصور تيمشي تيقول له، لا جيب 3، مثلا أو غيرها من.. إذن غادي نحاولو ما أمكن هذا المرسوم غادي يولي ملزم لأول مرة غادي يتوضع هذا المرسوم اللي غادي يكون شافي ومستوعب لمسألة تحسين الخدمات

البطاقة الوطنية، بالنسبة للجهات الصحية مثلا¹ (CNSS) ولا (CNOPS)² عندو رقم آخر، التغطية الصحية عندو رقم آخر وعندو أرقام أخرى، فين ما امشى تيكون عندو رقم، هاذ الشئ كشي خصنا نوحده وبيولي عندو رقم واحد، وتتحيد هذيك كثرة البطاقات تتولي عندك رقم واحد هو الذي يعرف المواطن عندما يرتبط في علاقته مع الإدارة أيا كانت الإدارة، هذي تحتاج إلى شيء من الدراسة وقد بدأت هذه الدراسة نتمناو نكملوها في القريب.

النقطة الثانية والمحور الثاني، هو الرأسمال البشري، تميم الرأسمال البشري هذا شيء مهم، ولذلك نحن الآن بصدد الدراسة لوضع سياسة عمومية مندمجة لتدبير حديث للموارد البشرية بالإدارة العمومية، ويدخل فيه مراجعة النظام العام أو النظام الأساسي للوظيفة العمومية، وهذا هو إلى استطعنا نديرو هاذ المراجعة الجذرية بطبيعة الحال بتنسيق وبتشاور مع الفاعلين الاجتماعيين ومع النقابات إلى درنا هاذ المراجعة للنظام الأساسي غادي نعطيو واحد الدفعة جديدة للعنصر البشري داخل الإدارة.

فيما يخص التكوين المستمر وفيما يخص دعم القدرات في مجال التكوين المستمر، وفيما يخص وضع برنامج تأهيل وتكوين موظفين لكن فيه واحد النقطة مهمة أيضا وقد أشار إليها الخطاب الملكي هو وضع مدونة أخلاقيات خاصة بالموظفين تتضمن ضوابط أخلاقية وقواعد سلوكية (Déontologie professionnelle)، الآن جميع المهن فيها قواعد سلوك عامة نحتاجها أيضا في مجال الإدارة هي ضوابط سلوكية وقواعد يتعين أن يلتزم بها الموظفون خلال ممارستهم لمهامهم الإدارية.

ويدخل في هذا التنظيم أيضا هو اللاتمرکز، نحن الآن، هاذ اللاتمرکز اشغال هذي والحديث عليه طويل في تفاعل مع الجهوية المتقدمة اللي بدأت خصنا أيضا يكون عندنا اللاتمرکز.

هاذ اللاتمرکز الإداري أو الذي يهدف إلى تقريب الإدارة من المرتفقين سيبدأ بإصدار ميثاق اللاتمرکز، هاذ الميثاق تقريبا موجود باقي عليه حوار بين بعض القطاعات الحكومية فيه 3 ولا 4 نقط اللي تحتاج إلى التحكيم أو إلى توافق، أما هو موجود إن شاء الله نتمنى يصدر هاد الميثاق اللاتمرکز قريبا، وغادي يدير واحد الثورة فيما يخص علاقة الإدارة بالمواطنين.

الجزء الأكبر ديال التدبير الإداري ديال مختلف القطاعات، التجهيز والصحة وغيرها غادي، جزء من الصلاحيات ستنقل إلى الجهات، الإدارات الجهوية لهذه الوزارات.

بطبيعة الحال هذا حلم قديم وهذا تمت فيه واحد الجهود ولكن الآن نحتاج إلى إطار تنظيمي قانوني تنظيمي اللي غادي ينظمو واللي غادي يعطيه دفعة بإذن الله، وأتمنى أن يصدر ميثاق اللاتمرکز في الأشهر المقبلة إن شاء الله.

برنامج.

هذيك البطاقة الوطنية لا تحتاج إلى المصادقة، خصو غير إدير صورة ويجيبها للناس اللي كياخذوا الملف هما يديروا المطابقة، بمعنى أن المطابقة تتقوم به جميع الإدارات لا تحتاج إلى باش تمشي بالضبط إلى مكتب معين في الجماعة أو في المقاطعة باش يدير لك المصادقة باش عاد تمشي إلى مكان آخر باش تعطي الوثيقة.

إذن هاذ المسألة تحتاج إلى دراسة، نحن بصدد الدراسة إلى درناها غادي نعيدو واحد الخدمات كثيرة على المواطن اللي كينتقل من الإدارة لإدارة وكيشي من هنا لهننا، تبسيط مسطرة الإسهاد على مطابقة الوثائق لأصولها، هذه قيد الدراسة الآن إن شاء الله نتمناو في ظرف شهور نكلو هاذ الدراسة والتوافق بين الإدارات المعنية باش نعيدو هاذ الإشكال اللي كيوقع، اللي هو كان عندو واحد المعنى في واحد الوقت اليوم ما يقاش عندو مبرر.

تطوير بوابة وطنية لمساطر المقاول، هاذ بدأت (-business.www.procedures.ma) خاصة بمساطر المقاول، عندنا المساطر الخاصة بالخدمات الإدارية المقدمة للمواطن، وعندنا مساطر خاصة بالمقاول وحتى هاذ الشئ يحتاج إلى تبسيط، فمساطر المقاول تحتاج إلى التعريف، إلى التعميم، وإلى التبسيط.

دعم استعمال التكنولوجيا الرقمية لتحسين وتسهيل حصول المواطن على الخدمات العمومية، وهادي في بعض الإجراءات التي تحتاج إلى عمل، أولها العمل بالمنصة الإلكترونية الحكومية المشتركة، لإتاحة الولوج المشترك إلى المعلومات بين المرافق العمومية وهذي تحتاج فعلا إلى دراسة وتوافق أيضا بين الإدارات المعنية.

مثلا تمشي عند واحد الإدارة تقول لك جيب لي عقد الإزدياد، جيب لي شهادة السكنى، جيب لي اشغال من وثائق وهو غير يدخل هو نيت ياخذ هاذ الوثائق من الإدارات المعنية، كمشي لواحد الإدارة تمشي لإدارة أخرى لماذا الإدارة لا تتفاهم فيما بينها؟ هي توفر هاذ الوثائق داخليا والمواطن هو تيجي يجيب غير البطاقة الوطنية ديالو توفر ليه هاذ الوثائق، هذي واحد العملية ممكن أن تنجح قيد الدراسة إلى نجحت إن شاء الله ستكون أيضا من تخفيف الإجراءات على المواطن اللي تمشي للشباك الوحيد ويتلقى الخدمة وغادي نسهلو عليه أنه عدد من يمشي ويحي اللي تدير ويمشي لشغال من إدارات وأحيانا الإدارة بعيدة، هذي غادي نسهلها.

نتمناو تكون بطبيعة الحال هناك الآن دراسة تم هذي تحتاج لبضع سنوات ديال الرقم الموحد والتعريف الموحد للمواطن، هاذ التعريف الموحد للمواطن (l'identifiant unique) اللي كيبدأ به من الولادة ديالو إلى الوفاة، هذا قيد الدراسة، نتمناو ينجح آنذاك غادي يكون ما يقاش عندنا كثرة التعريفات، مثلا المواطن بالنسبة للجهات الأمنية عندو الرقم ديال

¹ Caisse Nationale de Sécurité Sociale.

² Caisse Nationale des Organismes de Prévoyance Sociale.

وضع إطار قانوني خاص بمنع تنازع المصالح بالإدارات العمومية اللي غادي أسمو.. اتما عارفين باللي هذه فيها إشكال كبير جدا في الإدارات العمومية، إحداث لجنة وزارية لمعالجة إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية، هذه واطعة مشكل.

أتم تعرفون بأن الكثير من الأحكام القضائية كتصدر ضد الإدارة، وأن دائما المواطنين والمقاولات تيشكيو أن هناك تأخرات في تنفيذ هاذ الأحكام القضائية، ووجدنا فعلا بأن هناك عدد من التنفيذ ديال الأحكام تأخر وأحيانا يتأخر سنوات، هذا الأول.

ثانيا، ولكن الإدارة حتى هي تشكي، تشكي اعلاش؟ لأن بعض الأحكام تتعتبرها مبالغ فيها، تتعتبرها بالنسبة للإدارة ما اخذاتش بعين الاعتبار، واكتشفنا بأن الإدارة أحيانا ما عندهاش الوسائل باش تدافع على راسها، وتتصدر الأحكام ضد الإدارة نتيجة عدم توفر المعطيات لدى القضاء أو عدم الإدلاء بالوثائق الضرورية نتيجة أن آلية الدفاع على الإدارة محدودة وهكذا.

عندك 4 ديال الأوراش رصدناها، درنا لجنة، اللقاء الأول في لجنة درست هذا الموضوع والآن غادي نديرو منشور ديال رئيس الحكومة، سيحدث لجنة بين وزارية خاصة بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة، وغادي يتبع هذا الورش على مختلف مستوياته باش نعالجو المقتضيات القانونية إلى كان ضروريا، المقتضيات التنظيمية إلى كان ضروريا، المقتضيات العملية والإجرائية والتنفيذية، التكوين ديال الناس ديال الإدارة في هذا المجال.. إلخ، وتوحيد حتى وجهات النظر ديال مختلف الجهات ديال الإدارة في هذا الموضوع.

هذا ورش مهم جدا لأن تيشكيو من المواطنين، تشكي منو المقابلة وتشكي منو الإدارة، فلذلك لابد من أن نكب على معالجته، المنشور المنظم لهذه اللجنة، اللجنة الوزارية لمعالجة إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة، هاذ المشكل المنشور المنظم لها سيصدر خلال المراحل المقبلة، ربما أسبوعين أو ثلاث أسابيع، وبعدها سننقد أول اجتماع لهذه اللجنة، وسنعطي الانطلاقة لورش جديد لأن هذه اللجنة ما شي مجال اللجان بين الوزارية الأخرى.

هاذ اللجنة المهم فيها أنها غادي تدير دراسة وغادي تتبع أشنو هي الإشكالات على مستوى تنفيذ الأحكام القضائية، أشنو هو الخلل في الدفاع الإدارة عن نفسها.. إلخ، غادي تجرد الإشكالات الموجودة وغادي تحاول تعالج كل إشكال إشكال، وغادي تخدم على مدى شهر أو سنوات إذا اقتضى الحال إلى أن نعالج هذا الموضوع، لأن احنا نتعتبرو أن معالجة الموضوع مهم، مهم - كما قلت - للمواطنين، الناس اللي عندهم نزاع الملكية ما تخلصوش مثلا، أو موظفين اللي صدرت الأحكام لصالحهم ضد الإدارة مثلا وما تنفذاتش، أو المقابلة اللي الكثير منهم كايبة أحكام، هذا خاصو واحد اللجنة خاصة اللي غادي تبعو.

فيما يخص المحور الثالث، ألا وهو تعزيز الحكام الجيدة، هاد تعزيز الحكامة الجيدة ابدناه أولا بإصدار المرسوم الخاص بإحداث اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد، والتي ستكون مكلفة بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، وهاذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد هي إستراتيجية من 2016 حتى ل 2025، وستنقد هذه اللجنة أول لقاء لها بعد إصدار المرسوم بعد بضعة أسابيع بإذن الله باش هي تعطي الانطلاقة لتنفيذ هذه الإستراتيجية، واحنا معولين على الإستراتيجية، لأن الإستراتيجية استغرق وضعها 3 سنوات، شاركت فيها مختلف الجهات.

بطبيعة الحال الإدارات الحكومية، الهيئة الوطنية للنزاهة ومحاربة الرشوة، المجتمع المدني ممثلا في بعض الجمعيات، برلمانيون ضد الفساد، هذه منظمة يمكن برلمانيون ضد الفساد، المقاولات بطبيعة الحال³ (CGEM) وأيضا كانت في تفاعل مع عدد من الخبراء، ومع عدد من جمعيات المجتمع المدني، استغرقت 3 سنوات إذ وضعت بمنهجية تشاركية واسعة، فهي هذه الإستراتيجية الآن موجودة خاصنا نبدأ التنفيذ ديالها، والتنفيذ ديالها، إن شاء الله، سيعطي له الانطلاقة الفعلية بعد بضعة أسابيع عند انعقاد أول لقاء للجنة الوطنية لمكافحة الفساد.

عندنا مجموعة من الإجراءات بطبيعة الحال ننتظر إصدار قانون الحق في الحصول على المعلومة الذي هو الآن قيد الدرس في مجلسكم الموقر، بإصداره غادي يعطي للمواطنين وأيضا المجتمع المدني والصحافة الحق في الحصول على المعلومة وغادي ينظم هذه العملية.

مراجعة المقتضيات التشريعية المتعلقة بالتصريح بالامتلاكات، هادي نحن الآن ن فكر فيه، صحيح أنه التصريح بالامتلاكات بالمقتضيات القانونية الأخيرة اللي كانت يعني تعد خطوة مهمة، ولكن هي خطوة غير كافية، غير كافية بكل صراحة تحتاج إلى تدقيق، إلى تطوير، وهاذ الشي إن شاء الله غادي نكبو عليه، وهذا ورش مشترك بيننا وبين المؤسسة البرلمانية، واتما عارفين أشنو الإشكال ديالو، أنه المتابعة ضعيفة، يعني كندير التصريح بالامتلاكات عند دخول المسؤولية، كندير التصريح بالامتلاكات عند الخروج من المسؤولية ولكن أشنو من بعد؟ ما اعرفناش، يعني بمعنى كيفاش كيتصرف المجلس الأعلى للحسابات، خاص تطوير هذا.

ثم أيضا ويبدو أنه المجلس الأعلى للحسابات ذاك الشي اللي كيجيه كثير، لأن عدد المسؤولين والبرلمانيين وغيرهم اللي كيصرحوا كثير جدا، يصعب مراقبة كل هذا الكم، فلذلك كيف نديرو نرشدو هاذ العملية ديال التصريح بالامتلاكات باش تكون مركزة على الذين فعلا يجب أن يقوموا بالتصريح بالامتلاكات واللي خاص المراقبة ديالهم من قبل المجلس الأعلى للحسابات، والآخريين نعطيوهم إما لهيئات أخرى ولا جهات أخرى مراقبة باش تكون هذه العملية مفيدة.

³ Confédération Générale des Entreprises du Maroc.

طيب، السيد الرئيس،

لا بد أن أشير في الأخير بعد هذا العرض المقتضب بطبيعة الحال، إلى أنه على مستوى تتبع تنفيذ ورش إصلاح الإدارة سيتم على مستوى رئاسة الحكومة اعتماد آليات أربع، أربع آليات، وجدنا هاذ الآليات باش يمكن لنا أن نطوروا الأداء ديال الإدارة تجاه هذا الموضوع الشائك.

أول آلية هي واحد الوحدة خاصة بالتقائية السياسات العمومية، أشرنا لها، هذه وحدة خاصة، هذه فيها دراسة مع بعض الخبراء الدوليين، لأن في هاذ المسائل كلها معتمدين على دراسات طويلة المدى مع خبراء وطنيين ومع خبراء دوليين للاستفادة من التجارب الدولية، كيفاش رئاسة الحكومة عادة تنظم العمل وتنسق؟ آلية للتقائية السياسات العمومية، هذه عند نشأة السياسات العمومية، كانت عندنا مشاكل عند وضع الإستراتيجيات، وضع السياسات، وضع الخطط والبرامج أثناء وضعها ما تناخدوش بعين الاعتبار في إدارة ما تقوم به الإدارة الأخرى، هذا غير وضع ديال السياسة.

بعد وضع السياسة العمومية نحتاج إلى وحدة خاصة بتتبع تنفيذ البرنامج الحكومي، بمعنى مختلف تجليات البرامج القطاعية كلها، وهذه أيضا الآن فيها فريق يشتغل مع خبراء وطنيين ودوليين باش نستافدو من التجارب الدولية، في أسابيع معدودة إن شاء الله، غادي تنتهي هاذ الدراسة، وهاذ الدراسة غادي تعطينا واحد (un tableau de bord)، واحد الوحدة آلية لتتبع مختلف البرامج الحكومية والوقاية، تفادي التصادم فيما بينها والإشكاليات اللي كتوقع عادة.

ثالثا، آلية لتقييم السياسات العمومية بعد تنفيذها، حتى هذه فيها إشكاليات، لأن هاذ الشيء دابا تحتاج إلى خبرات متخصصة، آليات تنفيذ السياسات العمومية.

الوحدة الرابعة، غادي نشئ واحد الوحدة خاصة بتتبع التقارير الصادرة عن هيئات الحكامة والرقابة الوطنية، لأن كايين هيئات الحكامة اللي هي دستورية، وكايين هيئات الرقابة بحال مثلا المفتشية العامة للمالية مثلا، المفتشية العامة للإدارة الترابية، وهكذا، عندنا واحد المجموعة وكصدر تقارير متعددة وهاذ التقارير مهمة، ولكن الاستفادة منها محدودة، لأن خاصها متابعة، خاصها اللي يجمعها، اللي يتابعها، اللي يشوف الإدارات المعنية كيفاش غادي تنزلها، كيفاش غادي تطبق هذيك أسمو، بما فيها مثلا هاذ التقارير ديال المجلس الأعلى للحسابات، اللي احنا كنعشو الإدارات باش تستافد منها ولكن غادي نديرو واحد الوحدة خاصة بمتابعة جردها والاستفادة منها وتتبع تطبيق توصياتها.

هذه الآليات الأربعة اللي غادي نضعوها، إن شاء الله، موضع التنفيذ في القريب غادي تكون قفزة بإذن الله في تدبير الشأن الحكومي إنشاء للسياسات العمومية، تنفيذا لهذه السياسات العمومية، تقنيا للسياسات العمومية، استفادة من تقارير هيئات الحكامة والرقابة وبالله التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ننتقل الآن إلى سمحتو للاستماع لردود وتعليقات الفرق والمجموعات اللي طرحت أسئلة في هذا المحور، باش نشوفو إلى أي حد الجواب ديال السيد رئيس الحكومة كان مقنعا لها، وأول متدخل في التعقيبات هو الفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للتفاعل والتعقيب على جوابكم، السيد رئيس الحكومة، حول سؤال الفريق في موضوع الإصلاح الإداري ومتطلبات الحكامة الجيدة.

حقيقة بعد الاستماع للمعطيات التي تفضلتم بها والتي حقيقة لا تخلو من الأهمية، ولكن آثرتي ملاحظة هو عندما تحدثتم عن الإصلاح الإداري وعلى أن هاذ الإصلاح بدأ منذ الاستقلال إلى حدود الآن وسيواصل، باعتبار أنه مستمر في الزمن، إلا أنه أعتقد شخصيا على أنه الإصلاح شيء وتطوير الإدارة وتحديثها شيء آخر، فطلب الإصلاح حقيقة وواقع، ولكن متى سوف ننتقل إلى مطلب تطوير الإدارة وتحديثها؟

لذلك، فالواقع لا يرتفع، السيد الرئيس، وهنا أؤكد على أن الحكومة الحالية مطلوب منها حقيقة لأنه استمعنا إلى عديد من الدراسات التي سوف تنجز ومجموعة من المعطيات الأساسية ولكن أعتقد أنه أن الأوان للقطع مع السياسات السابقة فيما يخص هذا الملف، وبالتالي وأساسا علينا كذلك أن نشعر بمباشرة الإجراءات الكفيلة بمعالجة الإشكاليات المهولة بوجود الخدمات المقدمة في مختلف الإدارات العمومية، للحد من الاختلالات التي تعرفها، خاصة على مستوى ضعف إدماج قيم ومبادئ الحكامة الجيدة.

لذا، لقد أضحي ومن الواضح أن خطاب الإصلاح الإداري وتحديثها ذا راهنية مع العهد الجديد، وهو توجه تم تكريسه في دستور 2011 الذي حث على تغيير أنماط التدبير الإداري والمالي والاتجاه إلى التقنيات الحديثة للتنظيم المتمثلة في الحكامة الجيدة والاستغناء عن الطرق البيروقراطية العتيقة، لكن الحصيلة تفيد بأن هذا الورش ظل متعثرا بسبب بطء تنزيله وبفعل المقاومات التي تتعرض لها مشاريع الإصلاح الإداري من قبل البيروقراطية الإدارية التي تحشى على مصالحها وامتيازاتها من تطوير الإدارة المغربية وإصلاح أعطابها المتعددة، والتي أدخلت الإدارة المغربية مع الأسف في عنق الزجاجة.

السيد الرئيس،

بالرغم من كل ما تفضلتم به من توضيحات ومعطيات مهمة، فإننا في

والتقنيات الحديثة لتنظيم والتخفيف من طرق البيروقراطية العتيقة، إلا أن الانتقال إلى الفعل لازال يعاني من مجموعة من معوقات، وهذا أمر لن يتحقق إلى إذا تضافرت جهود كل الفاعلين بدءا بالمواطنين والموظف والمنتخب، هيئات المجتمع المدني، أحزاب سياسية ديمقراطية.

في النهاية، السيد الرئيس المحترم، أريد أن أطرح إشكالا يطرح بين المواطنين ويتعلق الأمر بالبطاقة الوطنية، البطاقة الوطنية تحتوي على الاسم وتاريخ الازدياد واسم الأب واسم الأم وكذلك العنوان، فأساءل ما حاجتنا إلى عقد الازدياد التي كيتطلب من المواطنين؟ وما حاجتنا كذلك حتى لشهادة السكنى إلى كانت البطاقة الوطنية فيها هاذوك المعطيات وصادرة عن الإدارة يعني عن السلطة، إيواعلاش عقد الازدياد؟ واعلاش شهادة السكنى؟ إذن غير هادي أو لا هادي.

شكرا، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الموالية لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الصمد مربي:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب على جوابكم، السيد الرئيس، كما لا يخفى عليكم وكما أكدتم على ذلك في جوابكم على مجموعة من الاختلالات ومجموعة من الأوراش والمقترحات المتعلقة بمحور إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة، والتي تنكسي في نظرنا أهمية بالغة في المسار الإصلاحي الذي انخرط فيه المغرب منذ عقود، ولقد قطع في بعض مجالاته خطوات بارزة، خاصة خلال الولاية الحكومية السابقة، وقد عبر عن ذلك جلالة الملك في خطابه الذي ألقاه بمناسبة السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة، على أهمية هذا الورش بتأكيده على أن النجاح الإداري معيار لتقدم الأمم، وما دامت علاقة الإدارة بالمواطن لم تتحسن فإن تصنيف المغرب في هذا الميدان سيبقى ضمن دول العالم الثالث إن لم أقل الرابع أو الخامس.

إننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نرى أن الأهداف الأساسية لإصلاح الإدارة تتمثل في نقط جوهرية كالتالي:

أولا، تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد؛

تعزيز ثقة المقاول في الإدارة العمومية من خلال تحسين مناخ الأعمال

الفريق الاستقلالي تؤكد لكم بما لا يدع مجالا للشك أن السياسة المتبعة في الإصلاح الإداري لم تستطع تجاوز الإشكاليات المطروحة وغير قادرة على تضمين تقنيات ومبادئ الحكامة الجيدة في تدير وتسيير الإدارة، لعدة أسباب نلخصها فيما يلي:

أولا، منظومة الأجور غير محفزة ونظام تدير الموارد البشرية أصابها التقادم، وهو أمر يبرز من خلال، أولا، ضعف النضج التديري للأطر المسيرة الوسطى التي يتوفر دائما على أدوات تديرية لممارسة دورها التأطيري؛

ثانيا، انتشار جغرافي غير ناجع للموظفين، بحيث هناك صعوبات لتولي بعض المناصب في مناطق غير جذابة.

وقترح في الفريق الاستقلالي، أن تتم معالجة هذه الإشكاليات عبر إخراج نظام مندمج وموحد لتدير الموارد البشرية، نظام يمكن من التحكم في الكتلة الأجرية من خلال مراجعة شاملة لمنظومة الأجور الحالية، ووضع تصور لمنظومة حديثة محفزة وشفافة تساهم في الرفع من مردودية الإدارة العمومية.

وفي هذا الإطار، اسمحوا لي أن أتساءل معكم، السيد رئيس الحكومة، عن:

مصير الدراسة التي أعدتها وزارة تحديث القطاعات العمومية سابقا حول منظومة الأجور منذ سنوات خلت، وعن مصير الإصلاح الذي تم الالتزام به مع الفرقاء الاجتماعيين في جولات الحوار الاجتماعي؟

ثانيا، ضعف ثقافة الإنصات والاستجابة لطلبات وحاجيات المرتفقين والمواطنين، فالسؤال المطروح، السيد رئيس الحكومة، والذي لا تخفى إجابته على أحد، هو هل يشعر المرتفق والمواطن بالرضى على الخدمات المقدمة من قبل الإدارة، أم أنه يجد نفسه مضطرا إلى تقديم الإتاوات والرشاوي مقابل الحصول على خدمات الإدارة؟

إن الحاجة إلى الإنصات هو المطلب الأول الذي تم استنتاجه من خلال التحليل الميدانية لانتظارات المواطنين، وهنا نتساءل عن مصير ونتائج الدراسة الظرفية التي أطلقتها وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة منذ سنة 2010 حول جودة الخدمات الإدارية.

رابعا، انعدام الثقة المتبادلة بين الإدارة والمواطنين، من تجليات ذلك تعقد المساطر وثقل النظام الرقابي وتعدد الوثائق الإدارية على مستوى الإجراءات المعتادة، وهو أمر نهبنا إليه مرارا، وأكدته العديد من التقارير كان آخرها جلسات الاستماع التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

موجز القول، السيد الرئيس، أن تحديث الإدارة المغربية يحتاج إلى جرأة سياسية أكبر، فالخطاب الرسمي ودستور المملكة يؤكدان على أن الإصلاح الإداري أصبح ضرورة لا محيد عنها، وأن تحقيق ذلك يمر حصرا عبر تغيير أنماط التدير الإداري والمالي وتمثل مبادئ الحكامة الجيدة

والأجور العليا وبين الأجور بين مختلف القطاعات والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

إن الحد من التعقيدات التي توجد في الإدارة العمومية تتجلى كذلك في اختلال في خدمات الاستقبال وضعف في التواصل وصعوبات تعتري تدبير ومعالجة الملفات والوثائق.

وفي هذا الإطار، ثمن قراركم يجعل الزيادة في الوثائق المطلوبة للحصول على الشواهد من طرف الإدارات العمومية خطأ محني يرتكبه كل موظف أقدم عليه، لكن وفي هذا الإطار لا بد من التأكيد على أن الإدارة لا بد أن تلتزم بمقتضيات القانون المتعلق بتعليل القرارات الإدارية، لأنه في آخر المطاف، السيد رئيس الحكومة، إذا ما تقدم المواطن أو المرتفق إلى القضاء الإداري مطالبا بإلغاء القرار يرى فيه تعسفا فإن عبء الإثبات يثبت دائما على جهة الإدارة.

أما فيما يتعلق بمسطرة التصديق، حين نتحدث على تصديق الوثائق المطابقة للأصل، يمكن اعتقاد السيد رئيس الحكومة، أن يتم هذا التصديق على مستوى كل إدارة، كل مواطن يمكن أن يقدم البطاقة الوطنية أو أي شهادة أصلية أمام الإدارة التي تتطلب نسخة مطابقة للأصل أن يقدم الأصلية ويقدم هذه النسخة وتم المصادقة من طرف هذه الإدارة المعنية دون الرجوع إلى الجماعات الترابية، لكننا ندرك السيد رئيس الحكومة أن هذا أن هذا الإجراء نقل التصديق من الجماعات الترابية إلى الإدارات المعنية فيه مساس بموارد مالية للجماعات الترابية، هذا فيه مساس بالموارد الجبائية للجماعات الترابية لأن عملية التصديق فيها رسم لفائدة الجماعات الترابية، لكن الحكومة يمكن أن تقوم بتقييم هذه الرسوم وهذه المداخل ويتم دعم هذه الجماعات الترابية، لأن في آخر المطاف هناك بعض الجماعات التي لا يشكل هذا الرسم من مداخلها إلا نسبة ضعيفة جدا.

ولتجاوز هذه الاختلالات، فإننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نؤكد على أن تكون الإصلاحات المزمع القيام بها جوهرية وهيكلية، وذلك باعتماد نمط جديد للتدبير الإداري، نمط يجعل من الإدارة رافعة حقيقية للتنمية الشاملة والمستدامة وبيعت الثقة بين المواطن والدولة ويفسح المجال أمام مؤسسات الوساطة من أحزاب وتقابات للقيام بدورها التاطيري والاحتجاج السلمي والحضاري.

السيد رئيس الحكومة،

بهذه المناسبة، لا بد أن نؤكد لكم بأن ما قامت به السلطات بالأمس في إطار احتجاج سلمي قامت به الجامعة الوطنية لموظفي التعليم والتدخل الذي حرهما من ممارسة حقها في الاحتجاج السلمي أمام وزارة التربية الوطنية يعد من الاختلالات المستمرة في مثل هذه المناسبات.

وفي هذا الإطار أيضا، لا بد أن أؤكد بأن ولاية جهة الرباط القنيطرة لازالت تتماهى في قراراتها بمنع إعطاء وصولات للجمعيات والنقابات الوطنية على إثر إيداع ملفات تأسيسها أو تجديد مكاتبها الوطنية.

وتشجيع الاستثمارات الخاصة؛

تحسين صورة الإدارة العمومية لدى المرتفقين بصفة عامة والمواطنين بصفة خاصة واسترجاع الثقة للطرفين معا.

ولا يمكن بلوغ ذلك إلا من خلال الاستجابة لتطلعات هذا المرتفق وهذا المواطن ومتطلباته التي تصبح يوما بعد يوم مع المتغيرات التي يعرفها محيط الإدارة أكثر إلحاحا، حيث يطمح إلى الاستفادة من خدمات تتوفر فيها مميزات من قبيل القرب.

وفي هذا الإطار نتمن، السيد الرئيس، ما أكدتم عليه بشأن الميثاق الوطني للا تمركز الإداري، أتم تعلمون بأننا حين أقررنا في بلدنا الأحكام الدستورية التي غيرت من بنية النظام الإداري في بلادنا وجعلته نظاما لامركزيا يعتمد الجهوية المتقدمة كأساس لهذا النظام اللامركزي، فنحن نعتقد بأن ذلك لن يتحقق بالشكل المطلوب وبالشكل المطموح إذا لم يتم إقرار ذلك الميثاق المتعلق باللا تركيز الإداري، ثم سهولة الولوج إلى الإدارة وإلى خدماتها على أساس المساواة وكما نصت على ذلك الأحكام الدستورية.

السرعة في الاستجابة إلى متطلبات المرتفقين وعدم التعامل معها بالتعسف، الجودة العالية، تواصل جيد لتحسين ظروف الاستقبال والتعامل الجدي مع الشكايات والعمل على حلها والحرص على صيانة كرامة أصحابها.

وبالنظر إلى الوضعية التي توجد عليها الإدارة العمومية اليوم، يلاحظ أنه بالرغم من كل الجهود المبذولة على مر العقود السابقة والحكومات المتتالية، مازالت تعاني من كثير من الاختلالات التي أصبح بعضها هيكلية، ويمكن أن نذكر من ذلك الضعف في الأداء في جودة الخدمات التي تقدمها الإدارة للمواطنين، تضخم العدد، وضعف الكفاءة كثيرا، وبطبيعة الحال وهذا ما نسمعه ونلمسه في كل قانون مالية، الارتفاع المهول في كتلة الأجور وغياب روح المسؤولية لدى البعض.

وفي هذا الإطار لا بد أن نؤكد، السيد رئيس الحكومة، أن ذلك يقتضي إرساء إستراتيجية وطنية للتكوين المستمر لفائدة الموارد البشرية تجعل من التكوين آلية لتطوير الإدارة، وترتبط ذلك التكوين بالتحفيز.

غياب المحاسبة على المردودية التي يقدمها الموظف، وفي ذلك يمكن إقرار مرصد تتابع من خلاله الحكومة مؤشر مردودية الإدارة حسب ساعات العمل وبالارتباط مع الناتج الداخلي الخام لبلادنا، وساعات العمل ارتباطا مع عدد السكان والمرتفقين.

وفي ذلك أيضا نؤكد، السيد رئيس الحكومة، على ضرورة مراجعة منظومة الترقية التي يمكن من خلالها إرساء عامل التحفيز المرتبط بالمردودية، وكذلك الشأن بالنسبة لمنظومة الأجور التي تم التأكيد من طرف جميع الفرقاء الاجتماعيين ومن طرف الوزارة المكلفة ومن طرف المجلس الأعلى للوظيفة العمومية سابقا، بأن هذه المنظومة تسجل مجموعة من الاختلالات، أهمها ذلك الاختلال العميق في الفوارق بين الأجور الدنيا

ومن المفترض أن يركز ميثاق اللاتمركز الإداري في جانب منه على مبادئ الحكامة الجيدة وعلى قيم القرب والانسجام والفعالية والنجاعة التي تعد الشروط الضرورية لإقرار الحكامة المسؤولة وعقلنة التدبير الإداري لأجل خدمة عمومية في مستوى طموح المواطن، الميثاق الذي نصت عليه أيضا الأحكام الدستورية، كما أسلفت، ويعتبر مرجعا بالنسبة للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

أما فيما يتعلق بمتطلبات الحكامة أيضا، تقتضي محاربة الفساد المتفشي في بعض الإدارات العمومية، وهو ما تؤكد المرتبة غير المشرفة التي يحتلها المرغب في التصنيفات الدولية، وتقتضي أيضا ربط المسؤولية بالمحاسبة وبالضرب على كل من سولت له نفسه التطاول على المال العام، ويقتضي أيضا إصدار أو تعديل منظومة التصريح بالملكيات، وفي ذلك مقتضيات القانون الجنائي المتعلقة بتجريم الإثراء غير المشروع الذي يدخل أيضا في هذه المنظومة المتعلقة بالتصريح بالملكيات.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي الأعضاء المستشارين،

أولا، أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد الرئيس على ما جاء في المداخلة ديالو، إلا أنه السيد الرئيس احنا كفريق حركي عندنا بعض الملاحظات، اللي تنطلبو أن السيد الرئيس لابد بيت فيها ويعجل بها، لأن هي غادي تكون بمثابة تأهيل هاذ الإدارة هاذي.

فالتعجيل بإخراج ميثاق عدم التمركز ونقل الاختصاصات إلى المسؤولين إداريا، جمويا، إقليميا ومحليا، فيما يخص هذه النقطة، السيد الرئيس، كما تتعرفوا أن التمركز ديال القرار في الرباط هو اللي خلى الإدارة حاليا تتعيش عدة مشاكل وعدة اختلالات، وابلجال إلى الناس اللي تيقروا في الرباط مازال ما استخاوش يطلعوا هاذ القرارات هاذي، وهذا إشكال كبير تنعشوه في مناطق اللي هي بعيدة لأن تياخذ منا واحد الوقت كبير جدا غير باش نوصلو المعلومة للرباط، وهذا إشكالية.

كأين مشكل آخر ديال الإستقرار ديال الإدارة، اللي السيد الرئيس تيحط الإشكالية أنه تيجي واحد المسؤول تيحط واحد البرنامج ديالو وتيدير واحد الدراسات حتى تيجي الانتقال ديالو وتيجي مسؤول آخر

نحن، السيد الرئيس، انتقلنا من وضع كنا فيه في السابق قبل الدستور المراجع سنة 1996، وبعد دستور سنة 2011 لم نعد أمام نظام الترخيص، أصبحنا اليوم أمام نظام التصريح، النقابات والجمعيات هي تودع ملفاتها من أجل التصريح وليس من أجل طلب الترخيص، نعتبر بأن هاذ الإقدام ديال السلطات على التماهي في هذا الأمر هو تعسف، وهو شطط في استعمال السلطة أمام المعنيين بالأمر، وفي ذلك أيضا نتمن ما أقدمتم عليه وأقدمتم عليه الحكومة بإصدار مرسوم يتعلق باللجنة الوطنية لمكافحة الفساد.

السيد الرئيس،

إننا نعتبر كثيرا من الخدمات في أغلب المرافق العمومية وعلى المستوى المركزي واللامتراكز يمكن تجاوز اختلالاتها باعتبار الإحصائيات والتقارير التي تصدرها مؤسسة الوسيط، والتي ترصد مجموعة من الاختلالات، سواء ما يتعلق بالتعسف في إصدار بعض القرارات الإدارية أو ما يتعلق بعدم تنفيذ الأحكام القضائية في مواجهة الإدارة أو في مواجهة المؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

وفي هذا الإطار، تؤكد، السيد رئيس الحكومة، بأن اهتمامكم بالمرتفقين وهاجس المواطنين في علاقتهم مع الإدارة شيء مهم جدا ومدخل أساسي لتطوير هذه العلاقة وإصلاح الإدارة العمومية، ولكننا نعتبر أيضا بأن الاهتمام بالموارد البشرية من خلال تحقيق الرضى المادي والنفسي لهذه الموارد البشرية هو مدخل أساسي كذلك لتطوير هذه الإدارة وتطوير مردوديتها.

ومن الواضح أنه على المستوى الجهوي هو المستوى الأنسب لضمان قرب الخدمات الإدارية من المواطن وتحسين جودتها وفي ترسيخ أحد أهم المبادئ الدستورية التي تحكم المرفق العام وهو الإنصاف في تغطية التراب الوطني، وهو الأمر الذي شدد عليه كذلك صاحب الجلالة في الخطاب الذي ألقاه في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية.

وبالرغم من أهمية الجهوية المتقدمة باعتبارها ورشا يروم إعادة بناء هيكل الدولة لضمان فعالية أداء مختلف بنائها، إلا أنه يتضح وجود بطاء شديد في تنزيل كثير من القوانين المرتبطة بها، ومن تجليات هذا البطاء تأخر عملية اللاتمركز الإداري أو عدم إقرار لا تمركزهم في كل المستويات التنظيمية في إطار تفويت الموارد البشرية مع تفويت الاختصاصات المنقولة لهذه الجماعات الترابية، وإعادة النظر في منظومة الحكامة الإدارية.

وفي هذا الإطار لابد أن تؤكد، السيد رئيس الحكومة، على إصدار ميثاق المرافق العمومية الذي نصت عليه الأحكام الدستورية، والذي يعتبر كذلك مرجعا للتعريف بقواعد الحكامة الجيدة بالنسبة للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، الأمر الذي يتطلب مراجعة طرق تنظيم أجهزة الدولة ومهامها ومنهجية عملها وحضورها على المستوى الترابي، وبالتالي يلاحظ انحصار اللاتمركز الإداري في وجود لا تمركز تنظيمي وجغرافي للإدارة دون أن يواكب ذلك لاتمركز حقيقي في السلطات التقريرية.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار

المحترم.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

فريق التجمع الوطني للأحرار يعتبر أن إصلاح الإدارة من أهم الأوراش التي يجب أن ينكب عليها العمل الحكومي، حيث يبقى هذا الإصلاح المدخل الأوسع لتحقيق التنمية الاقتصادية والمجالية أساس لتوطين العدالة الاجتماعية عبر اعتماد نهج الفعالية والاجتهاد وابتكار الحلول.

إن الإدارة المغربية تعاني للأسف من عدة تناقضات، من عدة نقائص واشكالات متراكمة على مر السنين، وضع تشخيصها بدقة صاحب الجلالة الملك نصره الله في خطاب افتتاح سنتنا التشريعية هاته، حيث ذكر جلالتة "أن المرافق والإدارات العمومية تعاني من عدة نقائص تتعلق بالضعف في الأداء وفي جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين، كما أنها تعاني من التضخم ومن قلة الكفاءة وغياب روح المسؤولية لدى العديد من الموظفين". انتهى كلام صاحب الجلالة، مما أضعف المرفق العمومي.

السيد رئيس الحكومة،

إن الحديث عن إصلاح وتحديث الإدارة ليس وليد اليوم، بل هو من الأوراش التي ظلت مفتوحة منذ عقود وعبر عدة حكومات سابقة، إلا أنه لم يستطع تحقيق المبتغى نتيجة لتعدد مسار الإصلاح داخل الإدارة ومؤسسات توارثت مجموعة من النواقص الهيكلية والتنظيمات المتداخلة والمتشابكة التي أفضت إلى هذا الواقع المزري للإدارة.

اسمحوا لي أن أقول ذلك وبكل صراحة إلى أنها إدارة فاسدة لا زالت تتحكم فيها اللوبيات والبيروقراطية التي يصعب في ظلها تنزيل أي إصلاح، هذا الواقع أفضى اليوم إلى إدارة أبعد ما تكون عن خدمة المواطن وغير قادرة على مواكبة التطورات والتقدم الحاصل في بلادنا، بل عرقلته في عدة أحيان، ويتجلى ذلك في نسب إنجاز المشاريع والصفقات المبرمجة التي لا تتعدى في المجمل 60%، وهو أكبر تحد تواجهه إدارتنا في غياب الحكامة المطلوبة والمواطنة الحقيقية لخدمة دعامة هذا الوطن.

حضرات السادة والسيدات،

رغم هذه اللوحة القاتمة، فإني لا بد أن أحيي مجهودات الأطر والكفاءات المخلصة لبلادنا، والتي ظلت وفيه لمبادئها وتبذل جهودا كبيرة لإنجاح مهامها داخل الإدارة، هذه الفئة التي تشتغل بكل مسؤولية وجب الاعتراف بها وتحفيزها والعمل على تطوير أدائها، فحتى مجهودات الإصلاح المعتمدة من طرف الحكومة كانت تفتقد لإرادة حقيقية للإصلاح، لأن الجميع كان يعتبر

توحيد هاذ القرارات كلهم وتيجيب واحد التصور آخر جديد، وعاود ثاني في نفس الدوامة تنبقوا نعيشوها دائما مجموعة ديال القرارات اللي تتاخذ واحد الوقت كبير جدا.

كاين مشكل الالتقائية، السيد الرئيس، فيما يخص ما بين الوزارات، مجموعة ديال المواضيع اللي عندهم نفس الهاجس ونفس التوجه، ولكن كل وزارة تتلغي بالطريقة ديالها وتتلفي بتصور خاص لهاذ المسائل هذي، وهذا كيحط إشكالية، ابغينا تكون واحد الآلية التقائية بين الوزارات نحسو بها، ما يمكنش رؤساء مصالح خارجية ككونو في عدة اجتماعات كانت هاذ الإخوان هادو لا بد أنهم كيطلبوا واحد الوقت باش يجاوبونا في هاذ المناطق اللي هي معزولة، وبالتالي ما عندهومش القرار لا المادي ولا الإداري، وبالتالي هذا كيجلي الإدارة دائما كتعيش عدة إشكاليات اللي لحد الآن مازال ما لقينا لهشاي الحل في هاذ المناطق.

تفعيل نقل الاختصاصات المنصوص عليها في القانون التنظيمي للجهات والمجمعات وإخراج النظام الأساسي لهذه الإدارة، هذا لا بد الإسراع به، السيد رئيس الحكومة، باش يمكن نخلو المعضلة ديال القوانين التنظيمية اللي الآلية ديال الإخراج ديالها أخذت وقت كبير.

وضع آليات تقوية وإصلاح الجماعات الترابية، في هاذ الإطار هذا، السيد رئيس الحكومة، عندنا إشكالية، إلى حد الآن مازال حتى حكومة ما قدرت تعرف الأهمية ديال الجماعات، واسمح لي أنا أنتمي لهاذ الجماعات وكتمثل الساكنة، اعلاش؟ لأن المجال من يدبر المجال؟ فيها الرؤساء الذين يدبرون المجال، السيد الرئيس، وبالتالي ملي كنجيو ندبرو المجال كنتلقوا 1503 ديال الجماعات كلها كتعيش بالمديونية، منقطة بالمديونية، واحنا اللي في الواجهة مع الساكنة، بخلاف أن الإخوان في القطاعات الأخرى كيجيو يحضروا معنا الاجتماعات وما كيجلوش معنا المشاكل وكيشيو فخالم، وحيث كنتقو الاجتماعات والتدبير ديال المجال فهذا كيحط لنا واحد الإشكاليات كبيرة ديال الإدارة ديال الجماعات اللي كنعرف واحد الاختلالات ومشاكل كبيرة جدا، في ما يخص على الأقل لحد الآن مازال ما كيتفهم ليناش (le statut) ديال الجماعات اعلاش ما زال ما خرجشاي؟ لا يعقل أنه هاذ التمييز ما بين هاذ القانون التنظيمي ديال الجماعات إلى حد اليوم مازال ما تمش الإخراج ديالو.

عندنا إشكاليات، غادي نعطي مثال بسيط في ما يخص (le régisseur) ديال البلدية كياخذ 600 درهم في العام في حين (les régisseurs) ديال المالية اللي هما كيجلوا القانون وكيسهروا على القانون فالأئمة أئمة خيالية وتعويضات خيالية.

فالطلب ديالنا، السيد الرئيس، الله يجازيك بخير هو إعادة النظر ومد يد المساعدة للجماعات باش يمكن لها تجاوز على الإشكاليات اللي كنعيقها. وشكرا.

السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
باسم الفريق الاشتراكي، السيد رئيس الحكومة المحترم، سأتناول في
تعقيبي محوريين إثنين.

- المحور الأول سأتناول فيه أعطاب الإدارة المغربية؛
- والثاني بعض اقتراحات الفريق التي تداول بشأنها.

السيد رئيس الحكومة،

منذ البداية أنا متفق معكم بخصوص التشخيص الذي تضمنه جوابكم،
وأقول على أن الإدارة المغربية لئن كانت قد بذلت قصارى جهدها منذ 60
سنة منذ حصول المغرب على الاستقلال، وأثبتت فعاليتها في ميادين
كثيرة: بناء الطرق، القناطر، الطريق السيار، الموانئ، وعلى الرغم من
اتجاه المفهوم الجديد للسلطة الذي أعلنه صاحب الجلالة بمدينة الدار
البيضاء سنة 1999، فإن المواطنين والمواطنات المغاربة لا زالوا يشعرون
ببعض التحفظات إزاء المرافق العمومية، لأن كثرة المشاريع المعلنة لا تنجز،
وكذلك هناك برامج كبرى تبقى على الرفوف، وبالتالي، السيد رئيس
الحكومة، أجد نفسي مضطرا للزيادة في التشخيص الذي قامت به
الحكومة.

منذ البداية أؤكد على أن الإدارة المغربية لا زالت تعاني من إشكاليات
تدبير الموارد البشرية، التي تشكل حاجزا أمام تحقيق الحكمة الجيدة.

السيد رئيس الحكومة،

الإدارة المغربية تعاني من غياب التوازن بين الإدارات والمرافق العمومية
من حيث الموظفين، وهو ما كانت تتناول الحديث عنه الحكومات السابقة
بإعادة الانتشار، لا يعقل باش يكون قطاع عندو التخمة من حيث عدد
الموظفين وقطاعات في مناطق معينة تعاني من نقص حاد فيما يتعلق
بالموظفات والموظفين، وما يمكنش المغرب يبقى فيه المحور القنيطرة - الدار
البيضاء هو الوحيد اللي كيضم الغالبية العظمى بالموظفات والموظفين من
أطباء ومن مهندسين وباقي المناطق تعاني من نقص أو خصاص حاد.

السيد رئيس الحكومة،

كأينة واحد الإشكاليات تصطدم أو يصطدم بها المغاربة مع الإدارة هي
واحد العقلية دبال العرقلة، العقلية دبال العرقلة لا زالت مسيطرة داخل
الإدارة المغربية، أنا ما كنتولش هذا سلوك مرفقي، ولكن كإين مدراء
مركزيين، كإين مدراء جهويين، كإين مديريين إقليميين في مخيم العرقلة تجاه
الأشخاص الذاتيين أو الأشخاص المعنويين، إذن ما العمل؟ القانون لوحده
هو غير كافي، هذه مسألة سلوك، مسألة ثقافة، (c'est une discipline).
وبالتالي، السيد رئيس الحكومة، ما يؤكد هاذ السيطرة دبال العقلية

هذا الملف شائكا وتركه أحسن حل للتعاطي معه، فبقية الإصلاحات جد
محدودة أفضت في بعض الأحيان إلى نتائج معكوسة لما كان منتظرا منها،
كعملية المغادرة الطوعية والمراجعة الجزأة للأظمة الأساسية للموظفين، التي
أفضت إلى نوع من التمييز والفتوية داخل الإدارة دون توطين إصلاح مبني
على الرفع من المردودية والقدرات والكفاءات.

اليوم، السيد رئيس الحكومة، نأمل أن تكون لدى حكومتكم الرغبة
والإرادة القوية بل الجرأة الكافية للتعاطي مع هذا الملف بشكل واقعي
وتحقيق إصلاح شمولي للإدارة يعيد الثقة المفقودة فيها، فلم يعد مطلوباً منكم
القيام بتشخيص وتحديد العوائق والأعطاب، فهي أصبحت معروفة لدى
الجميع، إنكم ملزمون بتنزيل ومواصلة الإصلاح لمعالجة النواقص ومحاربة
الفساد المتفشى بشكل مؤسف داخل الإدارة المغربية من رشوة وريع، جعل
منها اقتصادا موازيا يهدد سلامة التوازنات المجتمعية.

المطلوب منكم، السيد رئيس الحكومة، دعم اللامركزية وتوطين الجهوية
الموسعة وإعادة تحديد أدوار الإدارة على ضوءها، المرجو كذلك العمل على
إعادة ثقة المواطن بالمرفق العام عبر تحسين علاقة الإدارة بالموظفين
والمرتفقين.

أدعو حكومتكم، السيد الرئيس، في هذا الإطار إلى دعم الأخلاقيات
والأخلاق داخل الإدارة والضرب بيد من حديد على كل مظاهر الفساد
والريع داخل المرفق العام، من الواجب كذلك القيام بإصلاح بنيوي وعادل
لمنظومة الأجور لتحقيق المساواة بين جميع الفئات وربط المسؤولية
بالمردودية والمحاسبة.

تلکم، السيد رئيس الحكومة، حضرات السيدات والسادة، وجهة نظر
فريق التجمع الوطني للأحرار لمباشرة إصلاح ورش الإدارة، والتي يتعين
فتحها باستعجال ليس لإصلاح الإدارة كهدف، بل هو المدخل لتحقيق
التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكريس مبادئ الإنصاف والعدالة
الاجتماعية والمجالية.

واننا، في فريق التجمع الوطني للأحرار، نتعهد أمامكم، السيد رئيس
الحكومة والسيدات والسادة الوزراء، بأننا سنكون خير سند لكم ولكل
مبادرة إصلاحية تقومون بها في هذا المجال الحيوي والإستراتيجي.
والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا.

أعطي الكلمة الآن لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي، السيد
الرئيس المحترم تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

ترجع هنا للمردودية وتزيطوها باش، السيد رئيس الحكومة؟ تزيطوها بالتكوين الإداري، راه كاين بعض القطاعات، باش ما نكونوش عديمين كاين قطاعات تدير تكوين إداري في إطار التكوين المستمر للموظفات والموظفين ديالها، كاين شي قطاعات ما عمر شي مسؤول إداري أو شي موظف إداري تيتلقى شي تكوين، أحيانا الدولة أو البرلمان تخرج القانون والموظفين ما فراسهمش، وإن كان احنا ما يمكنش نحكمو الناس نقولو لهم "لا يعذر أحد بجهله للقانون".

على الحكومة أن تجتهد في صياغة المناشير والمراسيم وتدير الدوريات والمذكرات، كما كان العمل بها في السابق على الأقل هاذ الناس يفيتقوا شي اشوية ويحاولوا يديروا الملاءمة للعقليات ديالهم مع الترسنة القانونية اللي كاينة في البلاد، لأن أحيانا المواطن نعطيك غير البطاقة الوطنية، القانون ديال البطاقة الوطنية يقول لك تيعفيه من الازدياد ومن شهادة السكنى، وراه اليوم السيد هنا في الرباط إلى امشيتي دابا إلى صندوق الإيداع والتدبير، راه تطلبوا الناس يجيبوا البطاقة الوطنية وتطلبوا منو عقد الازدياد وشهادة الحياة، كاين، هذا في الرباط في شارع النخيل، السيد رئيس الحكومة، فما بالك بالمناطق النائية.

إذن كاينة الدولة تجتهد على مستوى الترسنة القانونية، ولكن تفعيل ديال القوانين راه لا زلنا بعيدين عن ذلك.

احنا كفريق، السيد رئيس الحكومة، وباعتبارنا جزءا من الأغلبية الحكومية، احنا نتقترحو أولا الارتقاء بالعنصر البشري عن طريق التحفيز ديالو، ولكن في المقابل عن طريق إنزال الحساب، احنا ابغينا ربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد رئيس الحكومة،

اقريت في المواقع الإلكترونية اعطيتو التوجيهات ديالكم للأعضاء ديال الحكومة المختارين باش يتواصلوا مع الإعلام باعتباره سلطة، أنا معكم وتنصق لهاذ المبادرة، ولكن ابغيت شي منشور أو شي دورية تعطيوها عاوناني للمديرين يستقبلوا المواطنين، راه ما تيسقبلوش، السيد رئيس الحكومة، حتى البرلمانين اللي هما ممثلين الأمة لا في النواب ولا في المستشارين، أنا لا أحدث.. السادة أعضاء الحكومة تيسقبلوا، ولكن الإدارة لا تريد أن تستقبل برلماني وهو يحمل معه ليس ملفا شخصيا وإنما ملفا يتعلق بالضوء أو الكهرباء، تيجي تقول لك أشنو باغي واعطينا المعطيات، وما كاينشي الجواب.

أستسمح، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، آسف السيد الرئيس.

المتدخل المعقب ما قبل الأخير من فريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي السيدة الرئيسة المحترمة.

ديال العرقلة هو ما وقع بالحسبية، المشاريع معلنة أمام صاحب الجلالة، من عرقلها؟ الإدارة هي التي عرقلتها، ما يمكنش نوقعو اتفاقية أمام جلالة الملك ونجيو من بعد نقولو بعد سنة راه ما كاينش الدراسة ديال هاذ المشروع، من المسؤول؟

ما وقع في الحسبية يقع في مناطق أخرى، ما كاينش غير إقليم الحسبية الذي يعاني من عرقلة المصالح الإدارية للمواطنين والمواطنين، غير نموذج أو مثال حي على صحة ما أقول.

وبالتالي ينبغي التصدي لمحاربة هاذ العقيلة ديال العرقلة، لأننا اليوم ملي كنديرو إلى اقربنا التقرير ديال الخمسينية ولا رجعنا للتوصيات ديال المناظرة الوطنية حول الإصلاح الإداري اللي دارتها الحكومة ديال السيد إدريس جطو، الله يذكره بخير، سنة 2003 راه هو رصد بتفصيل هاذ المظاهر اللي كتعاني منها الإدارة المغربية، فبالتالي التشخيص عندنا خاصنا البداية الفعلية لإصلاح هاته الأعطاب، لأننا اليوم مركز الظرفية احنا غنقتصرو غير.. ما غنمشيوش للتقارير الأجنبية، غير التقارير الوطنية أو ديال هيئات الحكامة، نكون أمام واحد (organisation-destruction) راه كاين شي عقليات، السيد رئيس الحكومة، غير كهدم، ما يمكنش نجي شركة أو يجي مقالو ويخط الطلب ديال الرخصة من أجل مشروع ويقولوا لو سير، ثلاث أشهر، سير أربع أشهر، ست أشهر، إذن إلى كنت غادي ترخص لي من دابا سنتين وأنا كنادي الفوائد للبنكة، كيف؟ عن أي تنمية اقتصادية أو اجتماعية سنشدها لبلادنا أمام هاذ العقيلة المتحجرة، المعرقلة - أنا كتقول - السيد رئيس الحكومة؟

ثالثا، السيد رئيس الحكومة، كاين عامل ديال الزمن، هنا كترجع للمسألة ديال الآجال، أحيانا الحكومة تجتهد، احنا مثلا عندنا قرار ديال السيد وزير الاقتصاد والمالية من حيث أداء المستحقات، 60 ولا 90 يوم ونشوفو الإدارة هل تحترم هذا الأجل أم لا، راه كاين ستة أشهر، عام، عام ونصف، هاذ الشي ينسحب على إدارة الضرائب، ينسحب على إدارة المياه والغابات.

احنا، السيد رئيس الحكومة، اليوم المغرب تقول خص يكون عندو إدارة رقمية، وكيفاش احنا غادي نديرو إدارة رقمية ومازال عندنا الظهير ديال 1917 اللي تينظم لنا المياه والغابات، اللي تيسيطر على واحد الوعاء عقاري كبير، عندنا القانون ديال 1919 اللي تينظم الاحتلال المؤقت، عندنا القانون ديال 1919 اللي تينظم الملاحة التجارية، كيفاش احنا غادي نتعاملو مع إسبانيا، مع فرنسا، مع بريطانيا على مستوى الملاحة التجارية واحنا عندنا قوانين اللي تتطلب على المسؤول الإداري يدير لجنة مور لجنة مور لجنة؟ ما يمكنش، لا يستقيم الأمر السيد رئيس الحكومة.

فبالتالي خص مراجعة آنية مستعجلة لهاذ القوانين اللي تتعود للعشرينات من القرن الماضي، بالإضافة إلى فتح أو إصلاح القانون ديال الوظيفة العمومية اللي هو الظهير ديال 1958.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نؤمن بأن تحقيق العدالة الاجتماعية في بلادنا يفرض المرور عبر الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والإداري، ضمن رؤية إستراتيجية طبعاً لإصلاح المنظومة الإدارية وتفعيل منهجية ومبادئ الديمقراطية والحكامة والشفافية والتشاور والتفاوض والشراكة وتحرير الإصلاح الإداري من موقع الاستهلاك السياسي والإعلان الدعائي، تجاوزاً للخطابات والشعارات المتكررة على مدى عدة عقود.

إن تطورات الشعب المغربي وفي مقدمته الطبقة العاملة، خاصة في الظرفية الحالية والانتظارات الكبرى لموظفي الدولة وتحديات العولة والمنافسة ومراجعة أدوار الدولة، تفرض اعتبار سياسة إصلاح وتحديث المرفق العمومي خياراً إستراتيجياً لإعادة الاعتبار للإدارة العمومية، أولاً، وفق مقارنة شاملة، تأخذ بعين الاعتبار مطالب التنمية المستدامة وتساهم في التقليل من الفوارق الاجتماعية وخلق التوازنات الضرورية اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً والرفع من جودة الخدمة العمومية.

وإذا كانت الإدارة المغربية قد أسست بهدف خدمة المواطن وتحقيق متطلباته وتطلعاته وضمان حقوقه وخدمة المجتمع لضمان التوازن وتحقيق التوزيع العادل للثروات بين المجموعات والفئات المجتمعية والمجالات الترابية بهدف إقرار مجتمع عادل ومندمج ومتضامن على غرار ما نادى به الاتحاد المغربي للشغل في أول بيان له سنة 1956 إبان مرحلة تشييد الدولة العصرية، فهل نجحت الإدارة في التماهي مع المبادئ التي أنشئت من أجلها؟ لا شك أن الجواب يقتضي التحلي بالشجاعة العلمية في تشخيص الواقع الإداري وتحديد المضمون السياسي لفشل السياسات التكرارية في موضوع الإصلاح، والوقوف على حقيقة الاختلالات والاختيارات الفاشلة ومواقع المقاومة المحافظة بطبيعتها.

السيد رئيس الحكومة،

إن بلادنا ومنذ الثمانينات عملت تحت يافطة الإصلاح على توجيه الإدارة لخدمة مخططات اقتصادية واجتماعية تراجعية من أجل مواجهة إكراهات برامج التقويم الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي، حيث انصبت كل مجهودات الحكومات على إعادة التوازنات المالية على حساب ميزانية القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية وغيرها، وكان البنك الدولي في تقريره لسنة 95 قد دعا إلى إصلاحات مستعجلة، كما حث على تغيير أنماط التدبير الإداري والمالي وكان من حلقة تنفيذها المغادرة الطوعية والخصاص المهول الحالي في الموارد البشرية، وظل إصلاح الإدارة رغم تعاقب الحكومات عبارة عن شعارات، مضامين الكتاب الأبيض حول الإصلاح الإداري لسنة 2002، المناظرة الوطنية للإصلاح الإداري

2013، أفضى إلى برامج جزئية وتعديلات انتقائية وفق مقارنة تقنومالية، تروم في عمقها تخليص الدولة والإدارة من مسؤوليتها العمومية، عاجزة عن الارتقاء بالإدارة المغربية إلى إدارة حديثة وعقلانية وكفأة وفعالة ومندمجة في محيطها نتيجة عدة معوقات، من أهم المعوقات:

- غياب رؤية شمولية وموحدة لبرنامج الإصلاح الإداري؛
- غياب إرادة سياسية حقيقية للإصلاح كقيلة بتحديد أدوار الدولة ومسؤولياتها؛
- تعقيد المساطر والإجراءات الإدارية؛
- التمركز المفرط للمصالح والسلطات والوسائل الإدارية وفقاً للنموذج الفيبري، نسبة إلى ماكس فيبر؛
- غياب سلطات أقليمية للوزارة المعنية؛
- تعدد المتدخلين وغياب الالتقائية والمقاربة المندمجة والتخطيط الاستراتيجي والبرمجة التوقعية، كما ورد في التقرير الذي تقد به أول أمس رئيس المجلس الأعلى للحسابات؛
- غياب مقارنة تشاركية لتدبير الشأن العام وغياب الحق في الولوج إلى المعلومة؛
- سيطرة كبار الموظفين على تدبير معظم هياكل ومؤسسات الدولة الذين طبعاً ترتبط مصالح بعضهم بمصالح ذوي النفوذ، وبالتالي وجود لوبيات إدارية؛
- استفحال ظاهرة الفساد الإداري وانتشار ظاهرة الرشوة، باعتبارها عملية الاتجار في الخدمة التي يقدمها المرفق العمومي، وصل طبعاً إلى حد التطبيب وأصبحت الرشوة تشكل اقتصاداً موازياً، يساهم في تسهيل التعامل مع الإدارة وتجاوز تعقيد مساطرها؛
- غياب المساءلة والمحاسبة؛
- تعطيل الحوار الاجتماعي ونهج أسلوب شد الحبل مع الحركة النقابية.

السيد رئيس الحكومة،

إن جمود الحوار وتغييب الفرقاء الاجتماعيين من بين الأسباب المباشرة للفشل المتكرر والمستديم لبرامج تحديث الإدارة العمومية، وبالتالي فتحديث الإدارة المغربية وتجويد خدماتها - في تقديرنا - يتطلب تحويل عملية الإصلاح إلى قضية عمومية بين جميع الفاعلين والانتقال بها من منطق التدبير الانتقائي التقليدي إلى مستوى التدبير الشمولي العقلاني المرتبط بتحديات التحول الديمقراطي، فإصلاح الإدارة أصبح ضرورة لا محيد عنها تفعيلاً طبعاً للمقتضيات الدستورية، واستناداً إلى الإرادة المعلنة عنها من أعلى سلطة في البلاد باعتماد الحكامة الجيدة في تنظيم المرافق العمومية على

أولا، أولا ابغيت نقول أنه، الله يجازيكم بخير، ما نقولوش إدارة فاسدة بزاف، كاي فساد ولكن إدارة فاسدة بزاف، يجب أن نحجي محمود عدد كبير من الموظفين والموظفين الذين يشتغلون، ماشي اليوم، منذ سنوات طويلة ولا يزالون، وأظن بأن عدد من السادة المستشارين وعدد من السادة البرلمانيين في مجلس النواب كانوا موظفين، في أي قطاع من القطاعات اشتغلوا وشافوا وعرفوا بأن هناك من يضحى، وكيفاش المغرب وصل اليوم لهذا المستوى اللي وصل ليه، الحمد لله بلد مستقر، بلد دار كثير من الإنجازات، عندنا إخفاقات ولكن عندنا إنجازات، فإذن هاذ الإنجازات ما جاتش هكك، جات بواحد الإدارة اللي خدمت، المواطنين خدموا صحيح، الإعلام خدم، القطاع الخاص خدم، كلشي خدم، ولكن الإدارة اشتغلت.

فلذلك احنا نتقولو هناك نقائص، هناك إشكالات، اختلالات وهناك فساد صحيح، ولكن أيضا هناك جزء مهم من الموظفين والموظفين كيشغلوا، كيضحو، كخدموا بتجرد، بوطنية، ويعطيو فلهم التحية، خصوصا نحيوهم وما نطلقوش بعض الألفاظ كبيرة التي بكل صراحة لا تنطبق على الواقع، هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، أنا متفق على أنه لا بد أن تكون هناك منظومة محفزة للأجور، لكن هاذ المنظومة المحفزة للأجور، أنا متفق على أن المنظومة الحالية فيها عدد من الاختلالات خاصنا نصلحوها.

الفكرة اللي جات، وهي ماشي جنبها احنا فقط، جات من قبل، هو أن تقوم بمراجعة شاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وهاذ المراجعة الشاملة غادي ندجو فيها مراجعة أيضا شاملة لمنظومة الأجور نحو عدالة أجرية إن شاء الله، نتمناو على الله نوصلو للهدف في القريب، وغادي نفتحو، بطبيعة الحال كما قلت، حوار مع الفرقاء الاجتماعيين ومع غيرهم.

ميثاق اللاتمرکز إداري، هذا واحد الميثاق مهم، ويا ما اهضر عليه الجميع، وتمناه الجميع، اليوم مع الجهوية المتقدمة ومع المقنضيات الدستورية، بالمناسبة المقنضيات الدستورية تتحدث عن الإدارات اللامركزة، مع الجهوية المتقدمة اليوم أصبح هاذ الورش عاجل، وأنا ألتزم أمامكم بإخراج ميثاق اللاتمرکز الإداري في الأشهر المقبلة إن شاء الله، الأشهر المقبلة 3 ولا 6، لأن هذا فيه تدقيقات باش نخرجوه يليلق، ولكن إن شاء الله في الأشهر المقبلة غادي نخرجو هاذ الميثاق الذي طال انتظاره، ميثاق اللاتمرکز الإداري، كما قلت الصيغة الأولى موجودة، فيه ثلاثة ولا أربعة نقاط لا تزال فيها حوار بين بعض القطاعات، غير نكلمو هاذ ثلاثة ولا أربعة نقاط إن شاء الله سنعرضه أمام المجلس الحكومي ونصادق عليه وسيكون متاحا للتطبيق بإذن الله وسنسرر أيضا على تطبيقه.

بطبيعة الحال، هاذ ميثاق اللاتمرکز الإداري أشنو الأهمية ديالو؟ عدد من الخدمات كيقدمها للمواطنين، كيجد صلاحيات للوزارات والإدارات في الرباط ويعطيهما للإدارات الجهوية أو الإدارات الإقليمية، ولكن بالخصوص

أساس المساواة بين المواطنين وخضوعها للتقييم والمراقبة ولمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية وقيم الديمقراطية في تسييرها والتدبير الحديث المنصف للموارد البشرية بهدف إعادة الثقة المفقودة بين الإدارة. إن سياسة الإصلاح تقتضي:

- تغيير منظور ومقاربة الدولة في مجال محاربة الفساد الإداري بالقطع مع منطق التعليمات وضرورة الإلتزام بالشفافية وبشفافية التعيينات واتخاذ إجراءات ترصد الفساد في أجهزة الدولة ومحاربة رموزه، وإرساء الشفافية وتفعيل مبدأ المحاسبة وألا إفلات من العقاب حماية للثروات الطبيعية من الاستغلال غير المسؤول من طرف اللوبيات الاقتصادية بتواطؤ مع اللوبي الإداري المستقوي بالعلاقات السياسية والاجتماعية وغيرها؛

- دعم استقلالية أجهزة المراقبة المنبثقة عن المجتمع المدني متخصص؛
- إصلاح بنيوي وعميق لمنظومة الأجور وفتح آفاق الترقية لجميع الموظفين وفق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص؛

- احترام الحريات النقابية وتوفير الحماية القانونية للنقائين وملاءمة التشريعات الإدارية مع مختلف الاتفاقيات الدولية بعد التصديق عليها وعلى رأسها 87؛

- إشراك الفرقاء الاجتماعيين في عملية الإصلاح؛
- مراجعة شاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

لاشك أن ما تعيشه بلادنا اليوم من احتقان وحراك اجتماعي ترتبط بالضرورة بضعف الخدمات الاجتماعية وهشاشة المرفق العمومي ما يحرم فئات عريضة من المواطنين والمواطنات من تمتعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وإن من بين المداخل لتحقيق الاستقرار الاجتماعي المصالحة الوطنية بين الدولة والمواطنة والمواطن...
شكرا السيد الرئيس، أستسمح.

السيد الرئيس:

شكرا.

آخر متدخل في برنامج المحور الأول، هو مجموعة العمل التقدمي، المجموعة استنفدت الوقت ديالها، إذن نمر مباشرة لرد السيد رئيس الحكومة على التعقيبات اللي استمعنا لها، تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

أتوجه بالشكر إلى الأخت الكريمة وإلى السادة المستشارين على عدد من الملاحظات.

بطبيعة الحال نحن سنأخذ عدد من المقترحات التي وردت في عدد من التدخلات سنأخذها بعين الاعتبار، لكن أريد أن أتفاعل مع بعض ما أبداه الإخوان المستشارين من ملاحظات:

شكل، اليوم ولات في شكل آخر، لأن الحاجيات ديال المجتمع حتى هي كتحول، فذلك لا بد أن نحبي جهود الإصلاح السابقة ويكون عندنا العزم باش نستمر في الإصلاح في المستقبل.

وأنا أقول للأخوات المواطنين والمواطنات جميعا بأنهم هم جزء من هذا الإصلاح، حتى هما خاصهم يعاونوا على هذا الإصلاح، لأن إلى درنا المنظومة الوطنية الموحدة للشكايات هي باش نشوفو التفاعل ديال المواطنين، باش المواطنين يقولوا لنا إلى كان شي موظف ما استقبلوهش مزيان، إلى كان شي عرقلة بالنسبة لهم للحصول على حق يجبو يشكبو بأي نوع من أنواع الشكايات باش نتعاملو معها، ونفس القضية للمقاولات حتى هما، إذا جاب الله لقاو شي إشكال خاصهم يعلموا الإدارة أولا بأول، وإذا اضطروا حتى يوصلوا لعندنا لرئاسة الحكومة، وكما قلت في تصريح سابق راه احنا غادي نديرو خلية خاصة لاستقبال شكايات رجال الأعمال والمقاولات والمستثمرين، بطبيعة الحال اللي ما استتعوش يحلوها في وحدات أدنى بطبيعة الحال، واحنا غادي نسهر باش هاذ الوحدة نضعوها تحت تصرف رجال الأعمال والمقاولات باش يمكن تتدخل في الوقت المناسب وبالسرعة اللازمة وبالنجاعة الكافية لحل المشاكل ديال المستثمرين وديال رجال الأعمال والمقاولات.

سنرى في السؤال الثاني بإذن الله، لأن السؤال الثاني غادي يعكس لنا الجهد ديال الإدارة لأنها كانت ناجحة في عدد من الملفات، وأن الجهود ديالها هي اللي أدت إلى أننا نفخر اليوم بأن عندنا جهود، ولكن أيضا هذا لا يمنع بأن هناك نقائص سنعتزف بها وخاصنا نواجهوها بصراحة، الأخطاء ديالنا خاصنا نعتزف بها، ما كين مشكل، كل ابن آدم خطأ وخير الخطائين التوابون، الخطأ ليس هو الإشكال ولكن خاصنا نعتزف بالخطأ، نلقبو على الخطأ فين كين، وشكون هو السبب ديالو ونمشيو نعالجوه بإذن الله. وشكرا جزيلًا لجميع الأخوات والإخوان السادة المستشارين.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

والآن إلى اسمحتو تنتقل لمعالجة الأسئلة المرتبطة بالمحور الثاني المتعلق "بالنمية الصناعية وتحسين مناخ الاستثمار".

في هذا المحور عندي 7 ديال الفرق والمجموعات عبرت عن رغبتها في طرح أسئلة، أول متدخل عن الفريق الاستقلالي فيما تبقى له من الوقت، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، أذن الخير التي استقبلت آخر أخبار الساء.

السيد رئيس المجلس المحترم،

سؤالنا الثاني في هذه الجلسة والموجه للحكومة في شخص رئيسها المحترم

الجهوية، لأن احنا في الجهوية المتقدمة، هاذي غادي تكون نقلة نحو اللاتمرکز، غادي نزيدوها الجهوية، اللاتمرکز واللاتمرکز، هاذ اللاتمرکز غادي يكمل هاذ المنظومة، إن شاء الله في القريب احنا غادي نديرو هاذ القضية، لأن غادي نسهر عليها شخصيا.

استقبال الإدارة للمواطنين وللبرلمانيين، أنا معكم، أي حاجة، أي واحد بطبيعة الحال خاص يكون منظومة للاستقبال، بمعنى هاذ الإداري أو هاذ المسؤول أو حتى الوزير خاص تكون عندو أوقات للاستقبال، لأن خاصو ثاني يخدم، خاصو يخدم ويستقبل.

لكن أنا أدعو من هاذ المنبر جميع الموظفين والموظفات وجميع المسؤولين في الإدارات أيا كان مستوى هاذ الإدارة، وأي كان نوع هاذ الإدارة باش يخصصوا أوقات لاستقبال المواطنين والمواطنات من جهة، ولكن أيضا لاستقبال البرلمانيات والبرلمانيين اللي هما ممثلين ديال للمواطنين، وأي شكاية فهاذ المجال احنا مستعدين نتعاملو معها.

نحن نحرص أن لا يكون جمود في الحوار الاجتماعي، الأستاذة الكريمة، على حسب ما اتفق عليه قديما اللي هو التقليد هو أن عندك جولتين للحوار الاجتماعي سنويا، وأنا أمامكم أترم بأن نحرص باش نديرو هاذ الجوج جولات سنويا للحوار الاجتماعي، وحدة في شتنبر قبل عرض مشروع قانون المالية على المجلس الحكومي، والثانية في أبريل - ماي، قبل فاتح ماي، إن شاء الله غادي نديروها واحنا كنستعدو لهاذ الحوار الاجتماعي، الأول ديال الحوار الاجتماعي، أرسلت شخصيا مذكرة إلى جميع القطاعات الحكومية كتنقول لهم ييداو الحوار القطاعي الحاجة اللي يقدوا يحلوها قطاعيا فاحنا ما عندناش مشكل، اللي ما قادوش يحلوها يجييوها لنا باش نشوفو أشنو هي الطلبات ديال النقابات وندمجوها في الحوار الوطني إن شاء الله، وسنعمل على تفعيله بإذن الله، وما تخافيش.

النقطة الأخيرة، هو أنه أريد، دابا درت 2 التزامات هاذ العشية الله يقدرنا عليها.. صعبة؟ لا نديروها، ولكن تعاونوا معايا انتم الوزراء، راه حتى اتما عندكم مسؤولية فهاذ الشيء.

أريد أن أقول أخيرا بأن هذه القضية ديال الإصلاح الإداري، كما قلت في البداية هو سيرورة، أشنو هي سيرورة؟ بمعنى كندير الإصلاح، كنستجد إشكالات جديدة، تحتاج إلى إصلاح آخر جديد أو إلى مواكبة الإصلاح أو إلى إتمام الإصلاح، وأغلب الأحزاب اللي تدخلت اليوم كندير على الإصلاح، راه دابا الإخوان من الأحزاب الوطنية اللي كايته هنا، كانت في الحكومة ل 10 سنوات، 14 سنة، حتى هي دارت إصلاحات، وكلها تحي على هذه الإصلاحات، راه الإصلاحات كانت مزيانة ولكن الظروف في الواقع تتجاوز ذاك الإصلاح، دابا الرقمنة مثلا، هاذي 20 سنة ما كانت مهمة في الإصلاح الإداري، اليوم أصبحت ضرورية وأساسية ومستعجلة ومركزية.

إذن التطورات تتغير، الطلبات ديال المواطنين واحد الوقت كانت في

وتطوير مناخ الأعمال؟

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، وأذكر السيد المستشار المحترم الوقت ديالكم ضيق جدا فيما تبقى.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ما هي حصيلة عمل الإستراتيجية الوطنية للتسريع الصناعي؟
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب المحترم، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد الصوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن التدابير والإجراءات المزمع اتخاذها على الأمد القريب والمتوسط لتنفيذ ما جاء في برنامجكم الحكومي حول السياسة الحكومية في مجال التنمية الصناعية، وتحسين مناخ الأعمال؟

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الإخوة الأعضاء،

السؤال: ما هو تصور الحكومة لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار؟
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بهم ما تحقق في مجال التصنيع، وبهم أحوال مناخ الأعمال في بلادنا بطبيعة الحال، تعزيزا للفعل الاستثماري والذي أصابه الوهن والضعف نتيجة لاختلالات أغلبها بنيوي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

سؤال مركز وواضح، الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عادل البراكات:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين والمستشارات،

تعد التنمية الصناعية إحدى الدعائم الأساسية والمحورية للتنمية الاقتصادية المستدامة، فجل الدول القوية اقتصاديا هي التي أولت اهتماما كبيرا للتنمية الصناعية، بالنظر لما تتيحه من إمكانيات وافرة لتعزيز الإنتاجية وإحداث مناصب شغل قارة وتأمين الاكتفاء الذاتي.

كما أن تحسين مناخ الأعمال عبر تبسيط المساطر الإدارية في الجانب المتعلق بالاستثمار وتقديم تسهيلات على مستوى التمويل وغيرها من الإجراءات والتدابير التي أصبحت ذات ملحاحية بالنسبة للمستثمر، من شأنها توفير الشروط المثلى لاستقطاب رؤوس الأموال سواء الأجنبية أو الوطنية للقيام باستثمارات كبرى ببلادنا.

من هذا المنطلق نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن سياسة حكومتكم في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال، وعن ما تعتمرون القيام به لتحقيق تنمية صناعية حقيقية تساهم في تطوير اقتصاد البلاد.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تشكل تنمية القطاعات غير الفلاحية إحدى الأسس الأساسية للتنمية الاقتصادية ببلادنا، وفي صدارة هذه القطاعات التنمية الصناعية التي يشكل مخطط الإقلاع الصناعي إحدى أبرز عناوينها.

وفي هذا الإطار، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة لخلق شروط الإقلاع الصناعي المنشود

مثل الفلاحة، مثل السياحة، ولذلك بادرت بلادنا منذ حوالي 8 سنوات إلى الآن إلى العمل على استدراك هذا التأخر، وخاصة مع إطلاق مخطط إقلاع وتوقيع الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي سنة 2009، وقد ساهمت مجموعة من العوامل في تهيئ الظروف المناسبة لتحقيق أسس انطلاق تنمية صناعية حقيقية.

ولاسيما، أولا الاستقرار الذي ينعم به المغرب، بلادنا تنعم بواحد الاستقرار محسود عليه فيه، ونقولها بملء فمنا، المغرب محسود على هذا الاستقرار الذي ينعم به وعلى المستويات المؤسساتية وعلى المستويات السياسية، على المستويات الماكرو اقتصادية الكبرى، التي هي تشكل واحد الامتياز تنافسي لبلادنا في عالم شرس يعرف تغيرات مستمرة، وهذا العالم فعلا فيه الشراسة في التنافس الاقتصادي بين المقاولات وبين البلدان والدول، بلادنا نتيجة هذه الأرضية ديال الاستقرار المهمة تتعطيه واحد الأرضية منها ينطلق باش يبني، يدع، يزيد وينقص ويحرك اقتصاده.

ثانيا، الجاذبية المكتسبة من خلال عرض منتج يجمع بين القرب والتنافسية والولوجية للأسواق.

ثالثا، مجهودات مهمة جبارة بذلتها الدولة المغربية ومنذ عقود في مجال البنيات التحتية، سواء كانت طرقية أو الملاحة الجوية أو في الموانئ أو البنيات التحتية الصناعية أو المناطق الصناعية مثلا أو المواصلات أو غيرها، مما يجعل من المغرب بلدا متعدد الروابط، يسهل التنقل السريع داخله للأشخاص وللسلع والبيانات، وهذا واحد الميزة مهمة.

فلذلك الجهد الذي بذلت الدولة هو جهد مشكور منذ أكثر من ربع قرن تقريبا أو حوالي ربع قرن إلى اليوم، واليوم يمكن تستافد منو المقولة، يمكن يستافد منو الاقتصاد، يمكن يستافد منو رجال الأعمال، يمكن يستفدوا منو المستثمرين وهو لاشك يحتاج إلى تطوير، ما كقولوش امشينا للنهاية، ولكن اليوم عندنا واحد الأرضية إيجابية مهمة، يمكن أن نفتخر بها المغرب.

رابعا، التحسن المعروف الذي عرفه مناخ الأعمال ببلادنا، كما يشهد بذلك التطور المضطرب لتصنيف بلادنا في مجال مناخ الأعمال عالميا في مؤشر (Doing Business)، وغادي نحى ليه بعد قليل.

وقد بدأ مخطط الإقلاع الصناعي يعطي نتائج ملموسة، حيث شهدت صادرات القطاع الصناعي زيادة بنسبة 22%، وسجل استقرار شركات رائدة في الصناعة العالمية بالمغرب سناتي إلى بعضها، مما رفع الاستثمارات المباشرة الخارجية إلى 23% كنسبة سنوية متوسطة منذ 2009، يعني من 2009 النسبة المتوسطة ديال الزيادة في الاستثمارات الخارجية هي 23%، ولكن هاذ السنة شفنا 24% في نصف سنة.

كما مكنت هذه الإنجازات المغرب من البروز على الخريطة العالمية كوجهة صناعية ذات مصداقية وذات تنافسية مقبولة، ورغم ذلك فإن أمامنا تحديات كثيرة لكسب رهان التنمية الصناعية ولاسيما على مستوى تحسين مناخ الأعمال ببلادنا في سياق التسابق المحموم بين الدول للرفع من تنافسية

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تستغني عن طرح السؤال لأنها ربما تعتبر أن الأسئلة التي طرحت كافية.
أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة لتقديم أجوبته حول الأسئلة التي طرحت في هذا المحور، تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله.

السلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

مرة أخرى أريد أن أشكر السيدات والسادة المستشارين على طرح هذا الموضوع المهم المتعلق بالتنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال، موضوع مهم يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلادنا، وخصوصا أن بلادنا تعول كثيرا على القطاع الصناعي في إطار تحول نموذجها الاقتصادي، وذلك من أجل إعادة التوازن لميزانها التجاري وإعطاء الاقتصاد الوطني مناعة ضد التقلبات الظرفية وخلق فرص شغل منتجة.

لكن أريد في البداية أولا وقبل كل شيء، باش نمحي ثاني واحد الصورة سوداء على الاقتصاد، والسيد المستشار المحترم أعطى مجال إذا الاقتصاد الوطني منهك، عيان وما كاينش إنجازات، دابا في مكتب الصرف آخر تقرير على تطور الاقتصاد الوطني في 5 أشهر الأولى فيه تدفق الاستثمارات الأجنبية التي ازدادت في 5 الأشهر ديال هاذ السنة بالمقارنة مع 5 الشهور ديال السنة الماضية ب 24%، وكذلك عدد من المؤشرات الاقتصادية يرجع إليها، هناك إنجازات وهناك نقائص.

فلذلك نحاولو ما أمكن نعطيو واحد الصورة متوازنة عن بلادنا وأيضا تتبعث على الأمل، لأن إلى درنا شي حاجة مزيانة وقلنا لريوسنا والمواطنين والمواطنات راه درنا شي حاجة مزيانة تشجعوهم أكثر، إلى درنا شي حاجة مزيانة وأعلناها وافتخرنا بها تشجعو المقولة ديلنا باش تتحرك أكثر، لأن الاقتصاد جزء منو نفسي، واحد عندو الفلوس ابغا يستثمر، إلى خاف يجمع الفلوس، إلى تشجع وعندو الأمل تخرج الفلوس، واحد ابغا يبني غير طابق إلى شاف بأن القضية الاقتصادية عادة مزيان تخرج الفلوس وتبني يزيد طابق، يزيد اشوية في الحركة التجارية، غير إلى حس بواحد الشوية دالهلع لسبب ما، ولو غير موضوعي تيجر يديه، وهذا يبني إلى الاقتصاد.

فلذلك الله يجازيك بخير، احنا خصنا واحد الجرعات ديال الإنعاش وديال الأمل وديال التفاؤل بنظرة إيجابية للمستقبل، مع الاعتراف بالنقائص الموجودة ومحاولة معالجتها، ما فيها عيب، هذا الملاحظة الأولى.

ثانيا، القطاع الصناعي، كما تعرفون، وعلى امتداد عقود من قبل لم يكن يحظى بالأهمية الضرورية التي حظيت بها لعقود من الزمن قطاعات أخرى،

هاذ الخطة الجديد غادي نرفعو ل 65% باش يكون أي اتفاقية مع شركة دولية غادي ينفذ سيل عدد مهم من الشركات المغربية، سواء كانت متوسطة أو صغيرة أو صغيرة جدا وربما الكبيرة أيضا، إذن هذا غادي ينعكس على الاقتصاد الوطني، على المقاولات الوطنية، على مناصب الشغل، على بزاف ديال الأمور.

تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال تسهيل عملية اللوج إلى التمويل والأسواق؛

تخصيص 1000 هكتار كمناطق صناعية موجهة للإيجار من أجل التخفيف من كلفة الاستثمار، مما سيخفف هذه الكلفة على الشركات التي ستستقر وسيكون هذا جاذب للاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية؛

تنشيط مجال التصدير على المستويين الكمي والكيفي، وذلك من خلال دعم التوجه الإفريقي للمملكة والاستغلال الأنسب لاتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب مع شركائه؛

مصاحبة المقاولات للانتقال من القطاع غير المهيكل نحو القطاع المهيكل؛

تطوير الكفاءات في خدمة حاجيات المقاولات.

وتعتبر المنظومات الصناعية اللبنة الأساسية للمخطط الصناعي نظرا لأهميتها في تحقيق الاندماج والتكامل بين مختلف أنشطة المقاولات الصناعية من خلال إتاحة الفرص للمقاولات الصغرى، للمقاولات المتوسطة، لتعزيز التعاون مع الشركات الكبرى بهدف خلق نسيج صناعي مهيكل ومنسجم بين جميع الأنشطة التي تدخل في سلسلة الإنتاج، بدءا من التصميم إلى تسليم المنتج.

وفي هذا الإطار، انخرطت الفيدراليات والجمعيات المهنية الصناعية في وضع تصوراتها بغية إحداث منظومات صناعية كفيلا بالرفع من تنافسيتها، ولابد من أن نحكي المقاولات الوطنية، سواء كانت مقاولات كبرى أو متوسطة أو صغيرة أو صغيرة جدا لكونها أيضا كانت شريك في هذا المخطط ديال تسريع الإنتاج الصناعي، تصورا ووضعها وأيضا اليوم تنفيذنا.

وقد تم خلال السنوات الأولى من تنفيذ هذه الإستراتيجية، هيكل 52 منظومة صناعية (Ecosystèmes)، كما شرحت، تم 13 قطاعا وهي قطاع السيارات، قطاع صناعة الطيران، قطاع الجلد، قطاع الفوسفات، قطاع البلاستيك، قطاع الصناعات الكيماوية، شبه الكيماوية، قطاع الصناعات المعدنية، قطاع العربات الثقيلة والهياكل الصناعية وقطاع ترحيل الخدمات، وقطاع الصيدلة، وقطاع مواد البناء، وقطاع النسيج، وقطاع الصناعات الغذائية.

وقد حددت مختلف هذه القطاعات في إطار عقود الأداء أهداف تتمثل في إحداث فرص الشغل ورفع مستوى الصادرات، الآن الاتفاقيات اللي تمت، لأن كل الاتفاقية مع مجموعة صناعية معينة تتدبر اتفاقية فيها مبلغ ديال

وجاذبية اقتصادياتها اتجاه المستثمرين والاستثمارات الدولية. سأستعرض في ما يلي بعض المجهودات المبذولة من قبل بلادنا في مجال التنمية الصناعية من جهة وفي مجال تحسين مناخ الأعمال من جهة ثانية. أبدأ أولا بمجال تسريع التنمية الصناعية.

السيد الرئيس،

يرتكز توجه بلادنا في مجال التنمية الصناعية على خمسة أهداف أساسية، وهي تعزيز مؤهلات التصدير كما وكيفا؛

ثانيا، زيادة نسبة الصناعة ومداخلها في الناتج الداخلي الخام؛

ثالثا، تحسين القدرة على استيعاب الطاقات الجديدة؛

رابعا، تطوير الإنتاجية بدعم مستهدف للنسيج الصناعي؛

خامسا، تعزيز قدرات استقبال المستثمرين.

وبالنظر إلى الحصص المسجل في القطاع الصناعي وحجم التحديات المطروحة، تم إطلاق مخطط تسريع التنمية الصناعية في إطار مخطط إقلاع ليجمع من الصناعة رافعة تنموية أساسية، كان عندنا مخطط إقلاع، الإقلاع الصناعي منذ سنة ولى عندنا مخطط تسريع التنمية الصناعية، وهو اللي مشغلين به الآن، ويهدف هذا المخطط في أفق سنة 2021، كما تعلمون، إلى خلق أكثر من نصف مليون، يعني 500 ألف، نصف مليون منصب شغل، والرفع من حجم مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام بتسعة نقط، اليوم عندنا الصناعة كتشكل 14% من الناتج الداخلي الخام، احنا ابغيناه في 2020-2021 يولي عندنا 23%، إلى حققنا هاذ الأهداف إن شاء الله سنكون ناجحين.

فكما ترون وضعنا أهداف مرقمة وغادي نشوفو النتائج ديالها بعد سنوات إن شاء الله.

ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على مجموعة من الإجراءات نذكر منها، عندنا مخطط كامل، نذكر من هذه الإجراءات:

أولا، إحداث صندوق التنمية الصناعية، ورصد له حوالي 20 مليار درهم في أفق سنة 2020؛

إحداث منظومات صناعية فعالة، وذلك عبر إحداث دينامية حقيقية بين المجموعات الكبرى والمقاولات المتوسطة والمقاولات الصغرى، بمعنى كل مجموعة صناعية، السيارات، كين واحد الجيش، إذا ابغينا قولو، من المقاولات المتوسطة والصغرى التي تصب في هذه الصناعة باش تخليها تتطور وتكون جاذبة للاستثمارات الكبرى في العالم؛

تحسين الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للطلب العمومي عن طريق الموازنة الصناعية لتسهيل نقل التكنولوجيا إلى المقاولات المغربية، وهذه نسبة الإدماج، كانت نسبة الإدماج المشترطة، بمعنى تتجي واحد الشركة كبيرة دولية باش تتجي تدير واحد المصنع في المغرب، كنا كنشترطو عليها 30% ديال نسبة الإدماج، 30% ديال قطاع الغيار ديالها اللي منها كتصنع ذاك المنتج النهائي خاص تاخذو من شركات مغربية، دابا الآن في إطار

نوعية في السنوات الأخيرة، خصوصا في الولاية الماضية من خلال تحسين تصنيف المغرب ب 61 نقطة، رتبة، خلال الست السنوات الأخيرة، محتلا بذلك اليوم المرتبة 68 في مؤشر مناخ الأعمال الدولي (Doing Business) من أصل 190 دولة سنة 2017، بعدما كان يحتل المرتبة 129 حوالي 2010-2011، ومتبوتا بذلك مركزا أول على صعيد شمال إفريقيا، المرتبة الثالثة على المستوى القاري الإفريقي، والرابعة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ولهذا الغرض أنشئت وحدة خاصة، خلية خاصة تسمى اللجنة الوطنية لمناخ العمال، هي التي تشتغل على هذا المحور وكتابع المنظومة كاملة في تنسيق، بطبيعة الحال، مع جميع الإدارات العمومية وجميع المؤسسات العمومية وأيضا مع رجال الأعمال اللي هم شركاء أساسيين فهذه اللجنة وفاعلين آخرين اللي كلهم تبتدلوا جهود حثيثة لكي يقى ترتيب بلادنا صاعدا ويصعد، بطبيعة الحال، في المراحل المقبلة.

وكتت قد عرضت في البرنامج الحكومي أن احنا عندنا هدف في هذه الولاية في أفق أن نصلو إلى أن نكون ضمن 50 بلد الأوائل في مستوى جودة مناخ الأعمال، ها هو الهدف ديالنا في سنة 2021، وإن شاء الله عندنا أمل نصلو له وكنشتاغلو، هاذ اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال تشتغل اجمال النمل، تمشي لإجراء إجراء، تمشي تتفاوض مع الناس اللي تيديروا هاذ الترتيب، وتتفاوض معهم وتتشفون فين عندنا الإشكال، فين عندنا الخلل وكنجي وكتفاوض مع الإدارات وتتسق مع (CGEM) وتتسق مع فاعلين آخرين، افهميتني، اجمال الغرف مثلا وكنحاول ما أمكن ندخلو الإصلاحات الضرورية على المستوى القانوني، على المستوى التنظيمي، على المستوى الإجرائي، على المستوى العملي.. إلى آخره، ندخلو الإجراءات الضرورية.

وعندنا خارطة طريق واضحة في هذا المجال، وإن شاء الله، غادي نتحسنو وإن كان فيها تنافس شرش، علاش؟ لأن بزاف ديال البلدان تيقوموا بنفس الشيء، ها هما دايرين لجان وطنية لمناخ الأعمال ودايرين الصراع، بمعنى أنه يمكن تجي شي دولة أخرى احنا نتحسنو ولكن يمكن يجيوا دول يسبقونا ويرجع الترتيب ديالنا، فهو تنافس شرش على المستوى الدولي.

وأريد بطبيعة الحال أن أحبي باسمكم جميعا هؤلاء الأخوات والإخوان في مختلف الإدارات، وفي رجال الأعمال، وفي الغرف وفي المجتمع المدني، والخبراء اللي تيشغلوا على هذا الملف، منذ سنوات وهم الآن لا يزالون يشتغلون عليه.

إذن هذا هو الهدف ديالنا (Top 50) نكونو من 50 الأوائل عالميا في هاذ (Doing Business)، وهو تقييم عالمي يعني دقيق جدا، بطبيعة الحال ويتحول، ثم المعايير ديال هاذ الشيء راه كل مرة تيزيدوا معيار جديد، خاصنا عاود ثاني هاذيك المعيار نلقو عليه فينا هو؟ وأشنو الترتيب ديال

الاستثمار اللي غادي يدار وفيها فرص الشغل التي ستنشئها هاذ المجموعات الصناعية، الآن على مدى 4 أو 5 سنوات، بطبيعة الحال، هاذي مخططات من هنا ل2020-2021، لحد الساعة الاتفاقيات اللي تمت فيها إحداث أكثر من 420000 منصب شغل، مع ذلك غير غادي يزيدو شوية غادي نصلو للهدف ديال نصف مليون منصب شغل، معنى أنه الأمور تسير إن شاء الله بطريقة إيجابية وكتسير بطريقة كما هو مخطط لها.

أنا لا أريد أن أطيل عليكم ولكن أثناء التعقيب والتفاعل مع التدخلات ديال السيدات والسادة المستشارين يمكن نعطي عدد من المعطيات الأخرى في هذا المجال، نحن متفائلون جدا لتحقيق هذا الهدف، لأن الحمد لله القضية يعني بدأت من الآن مبشرات ديال أن الأهداف ديال مخطط التسريع، المخطط الصناعي غادي يسير نحو الأهداف المسطرة، لا من حيث الحجم ديال الاستثمارات، لا من حيث القطاعات والتحرك ديالها، لا من حيث مناصب الشغل، لا من حيث إعطاء دفعة للصادرات الوطنية وإلى لاحتظون في القانون، قانون المالية الأخير كانت فيه واحد الإجراء مهم جدا هو إعطاء لشركات المناولة، المناولة المناولة إعطائها صفة مقالة مصدرة حتى هي، وغادي تكون عندها لأول مرة تكون عندها الامتيازات ديال المناولة المصدرة، أشنو معناه؟ معناه مثلا عندنا قطاع السيارات، صناعة السيارات كتنفتر لواحد المجموعة ديال قطع الغيار، هاذيك الشركة الصغرى أو المتوسطة ديالنا اللي كتصنع البولة أو اللي كتصنع (cable)، أو اللي كتصنع، حتى هي تعطيوها الامتيازات ديال شركة مصدرة رغم أنها لا تصدر، وإنما هي كتعطي للشركة اللي كتصدر، لأول مرة دخل في القانون المالية اللي صادقتو عليه، بطبيعة الحال، وهذا غادي يكون عندو تأثير على هاذ الشركات اللي داخلة فهاذ المنظومة (Ecosystemes) في مختلف هذه القطاعات وغادي تعطي دفعة للمقاولات المغربية، لأن هي اللي مستفيدة، هي اللي تيمها هاذ الإجراء وأيضا غادي تعطي دفعة للصادرات بإذن الله.

فيما يخص تحسين مناخ الأعمال اللي هو الجزء الثاني، الجهود المبذولة في مجال تحسين مناخ الأعمال.

السيد الرئيس،

يشرفني أن أقول بأن الحكومة تولي اهتمام كبير للاستمرار في الجهود التي بذلت من قبل، في تحسين مناخ الأعمال، باعتبار ذلك رافعة أساسية للاستثمار وعامل محفز للمقولة، مناخ الأعمال (Doing Business) هذا واحد (un indicateur) واحد المؤشر دولي اللي الآن عليه تنافس شرش بين الدول باش يحسنوا، كل واحد يحسن الترتيب ديالو فهاذ المؤشر وباش ما كيتحسن المؤشر ديال دولة معينة كتعطي إشارة إيجابية للمستثمرين وللشركات العالمية باش تجي تستثمر، لأن الشركة تبغي تستثمر فواحد المناخ يمكنها من التنافس، يمكنها من تعطي واحد المنتج منافس على المستوى الدولي.

ويمكن أن أقول بأن بلادنا والحمد لله استطاعت تشكل واحد النقلة

- توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين حول الرصيد العقاري العمومي وإمكانية تعبئته؛

- ضمان التنزيل الأمثل للإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد بتخصيص الموارد اللازمة لها وإرساء نظام فعال لتتبعها وتقييمها؛

- تبسيط الإطار القانوني المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وستواصل الحكومة إن شاء الله، غادي نواصلو هذه الأوراش التي ذكرتها والأوراش الأخرى للجنة والتي هي في طور الإنجاز، مثلا إخراج ميثاق الاستثمار الجديد كما قلت، تعديل الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلق بصعوبات المقاولة، هذا مهم جدا، يعني واحد التعديلات قانونية خاصة بالمقاولات اللي في حالة صعوبة، كيف تدبر، كيف نعطيو المساعدة لهذه المقاولة، ما هي مساطرها، توضيحها، هذه من بين الأمور اللي غادي تحسن الترتيب ديالنا واللي غادي تحسن أيضا وضعية المقاولة.

- اعتماد القانون المتعلق بالضمانات المنقولة، هو أيضا مهم في إطار تحسين مناخ الأعمال؛

- تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛

- تطوير أنظمة التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الإدارات وإنشاء وتعميم تجارب الشبايك الوحيدة لفائدة المقاولة؛

بدأت بعض التجارب، غادي تنجح، هي تجارب نموذجية (pilote) بمجرد ما تنجح إن شاء الله غادي نحاولو نعمموها تدريجيا في مختلف الجهات، بحال اللي تدار في الدار البيضاء بالنسبة للرخص، بالنسبة للمقاولة في الجهة، غادي نحاولو نعممها في الجهات الأخرى تدريجيا، وهذا كما قلت فيه برنامج واضح محدد زمنيا ومحدد بالإجراءات ديالو في الأفق ديالو، حتى في التأثير ديالو مدروس.

وبالتالي، فنحن أيضا على هذا المستوى ديال مناخ الأعمال، نحن متفائلون جدا في أن مرتبة بلادنا ستتحسن، وهذا التحسن ديال مناخ الأعمال اللي بالمناسبة أيضا إذا رجعنا للإدارة راه ساهمت فيه الإدارة الوطنية مساهمة كبيرة، هذا التحسن هو الذي أسهم كثيرا في جلب الاستثمارات الأجنبية، هو الذي جعل بلادنا والمحمد لله تحظى بمرتبة جيدة في جذب المقاولات الأخرى وفي تحسين حتى الموقع الصناعي لبلادنا ودور قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام.

إذن هذه، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، إطلالة عامة حول السؤالين الذين طرحوا، إن شاء الله وسأستمع بكل اهتمام لملاحظاتكم واقتراحاتكم.

وشكرا جزيلًا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن إلى التعقيبات، ولكن قبل ذلك أود أن أذكر السيدات

المغرب؟ ونحسنو الوضع ديالنا، فهي متابعة مستمرة دقيقة.

واعتبارا للدور المحوري الذي تضطلع به هذه اللجنة، اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، والتي تجمع الحكومة وممثلي القطاع الخاص وعدد من الفاعلين، والتي، إن شاء الله، سنتنقد في غضون الأيام القليلة المقبلة سنتنقد اجتماعها السنوي التاسع لمناقشة حصيلة ما تم إنجازه لحد الساعة واعتماد برنامج العمل الجديد، هي غادي تدير اجتماع سنوي، كل سنة تديروا برنامج جديد، فإننا سنعمل على تطوير عمل هذه اللجنة لتحقيق مزيد من التنسيق والتجاعة في الإنجاز.

وأود هنا أن أشيد بالإصلاحات الهامة التي تم إنجازها في إطار اللجنة الوطنية في:

- إصلاح مرسوم الصفقات العمومية؛

- إخراج المرسوم المتعلق بالضابطة الجديدة للبناء؛

- مراجعة مسطرة الأمر بالأداء؛

- اعتماد القانون المؤطر للمقاول الذاتي؛

- إخراج القانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين الخاص والعام؛

- مراجعة قانون الشركات المساهمة قصد تعزيز حقوق المساهمين

وإصلاح نظام الاتفاقات المقتنة بشركات المساهمة؛

- إطلاق العمل بنظام التعريف الموحد للمقاولة الذي يمكن من تحسين الخدمات الإدارية المقدمة لها وتيسير تبادل المعلومات المتعلقة بها.

والبرنامج الحكومي حدد في المرحلة المقبلة عدد من الإجراءات، غادي تدخل في إطار تحسين مناخ الأمل، أذكر بعضها:

- تفعيل آليات الحوار المؤسسي بين القطاعين العام والخاص؛

- اعتماد ميثاق جديد للاستثمار، وهذا نحن بصدد إعداده إن شاء الله

بمجرد ما يعد سنعلن عنه وسنعمل على تفعيله بعد ذلك؛

- مواصلة الإصلاح الضريبي نحو إقرار العدالة الجبائية؛

- نشر قائمة الخدمات المقدمة والوثائق المطلوبة من طرف كل

الإدارات؛

- ووضع إطار تنظيمي لتبسيط إجراءات والمساطر الإدارية ورقمتها،

ذاك الشيء اللي قلنا في الإصلاح الإداري كيصب أيضا في خدمة المقاولة والاستثمار وفي تحسين مناخ الأعمال كله؛

- تطبيق المنظومة القانونية المتعلقة باحترام آجال الأداء من طرف

الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية؛

- أداء مستحقات المقاولات بطبيعة الحال؛

- تقوية القدرات التدبيرية للمراكز الجهوية للاستثمار وتحسين توقعها

وتحويلها لصلاحيات جديدة لتسهيل الاستثمار على المستوى الجهوي؛

- مواصلة تفعيل نظام الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية وتفعيل

مقتضيات مرسوم الصفقات العمومية المتعلقة بتخصيص 20% للمقاولات

المتوسطة والصغرى، مما يرفع من تنافسية المقاولات الوطنية؛

يوم من الأيام، هاذ الرجل يصرح ملء فمه بأن معدل البطالة على المستوى الوطني اليوم تجاوز 10.7%، ونفس المعدل أي معدل البطالة تجاوز 15.7% على مستوى الحواضر، هذا المؤشر وحده كاف لنسف كل مرافعة عن التنمية الصناعية وعن مناخ الأعمال.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إذا أردتم فعلا بناء واحد المنصة قوية للإقلاع الصناعي اللي تخلق لنا واحد الإطار حقيقي لخلق النمو، عليكم أن تفقوا عند المشاكل الحقيقية التي تنخر القطاع، وعلكم بالمقابل أن تقدموا الأجوبة والحلول الكفيلة بتوفير الوضوح اللازم لمستقبل الصناعة المغربية أمام كل مستثمر راغب في المخاطرة برأساله، وماشي غير برأساله، بأموال مقرضيه من المؤسسات البنكية والمصرفية وما سواها، ماشي بالضرورة نعدمو هاذ المقاربات وهاذ الصيغ التعاقدية، رغم أنها تشكل ضمانة حقيقية لحسن تنفيذ المشاريع، اللي أساسية هو نخلقوا أجواء الثقة ونستحضر الكلام الذي أثاره إخواني وأخواتي قبل قليل في موضوع إصلاح الإدارة ومتطلبات حياة الحكامة الجيدة وتخليق الحياة العامة بشكل أوسع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

مشاكل الصناعة معروفة، غادي نبدأ أولا بحجم المؤسسات الصناعية، لست بحاجة إلى تذكيركم بما لا تجهلون، وبما ينبغي أن يعلق بذاكرتكم على الأقل اليوم، اليوم النسيج الاقتصادي الوطني 95% منه تحتكره المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا، وهي مقاولات كثيرة، خصوصا الصناعية منها، هي حاملة لإمكانات ومشاريع هائلة فوق كل ما يمكن أن نتصور، ولكنها تعاني ضعف التمويل اليوم، وتعاني كذلك صعوبات الولوج إلى التسهيلات والقروض البنكية لتمويل الاستغلال والاستثمار ديالها.

الحكومة السابقة مشكورة أبدعت برامج "كمساندة" و"امتياز"، ولكن التجربة أثبتت أن هاذ البرامج لم ولن تفي بالفرص المطلوب، لأنها بكل بساطة بنيت على أفضاء برامج أخرى لم يكتب لها النجاح وعلينا أن نسلم بهذا الأمر.

المشكل الثاني، السيد رئيس الحكومة المحترم، مرتبط بضعف إنتاج مصادر الطاقة، وأنا بكل صدق وبكل تجرد وبلا مغالاة ولا مزايادة، كمهندس متخصص في الطرائق الصناعية، أجد صعوبة كبيرة في استيعاب وتصور مخططات وطنية ضخمة موجهة لتسريع التنمية الصناعية دون ما إمكانية لتوفير الحدود الدنيا من مصادر الطاقة، اللهم ذاك الشي اللي تنجلبو عن طريق الاستثمار، وبأي دين السيد رئيس الحكومة؟ وبأي قلب نتحدث عن إحداث وحدات صناعية والمصفاة الوحيدة التي يمتلكها المغرب هي اليوم مقفلة وعالمها مشردون ومشتتون؟ سمعنا عن إعادة التشغيل، وسمعنا عن التسوية القضائية فالتصفية القضائية وعن عروض أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها غامضة من قبل جهات لم يفصح ولم يكشف عنها.

مسلسل "السامير" بكل وضوح، السيد رئيس الحكومة المحترم، أتعب

والسادة المستشارين المحترمين، بأننا سنكون بعد الانتهاء من هذه الجلسة، على موعد مع جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على مشروع قانون يتعلق بالتعاونيات.

أول متدخل في إطار التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة هو الفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار المحترم السي فؤاد.

المستشار السيد فؤاد قديري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد فهمتوني على تقيض قصدي، رغم أن سؤالي كان واضحا، مباشرة، شفافا، محكما، لا يقبل أدنى تأويل، أنا لم أقل بأن الاقتصاد الوطني منهك، والتسجيل موجود، وشكرا للتكنولوجيا في هاذ الباب.

أنا قلت بأن الفعل الاستثماري ببلادنا ضعيف وحجتي في ذلك ضعف مردودية الاستثمار بشكل عام، بسبب مجموعة من الاختلالات البنوية والهيكلية للسياسة الاقتصادية التي لا توفر كافة الشروط لخلق مناخ سليم وملائم للأعمال وللشغل، هاذ الشي اللي قلت.

في الواقع، أنا لست ميالا للغة الأرقام، قناعتي أنها تبطن أكثر ما تظهر، ولكن اضطررتي، السيد رئيس الحكومة المحترم، للخوض فيها، أنا قسيمك بالمناسبة في أن حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على بلادنا فهاذ السنة ارتفع بـ 24%، ولكن نفس الحجم انخفض في السنة الماضية بـ 28%، بل أكثر من هذا حتى حدود شهر 9 من 2016 انخفض هذا الحجم بـ 34%، فلماذا وقفتم عند المؤشر الإيجابي رغم أنه غير دال، لأنه لا يعكس الواقع بحذافيره وتحاشيتم الحديث عن المؤشر السلبي رغم أنه دال على واقع يحتاج إلى معالجة ويحتاج إلى التفاعل على نحو ما.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في إطار التفاعل مع ردكم، وأنا أستمع إلى حديثكم عن التنمية الصناعية ومناخ الأعمال من مبتدئه، تصورت وانتظرت أن تخلصوا في منتهاه إلى حقائق مطلقة وإلى أرقام تعكس بشدة الحماس والانفعال الإيجابي بطبيعة الحال المسجل في كلامكم، من قبيل معدل البطالة في مستوى متدني مقبول اقتصاديا واجتماعيا.

للأسف الشديد واقع الحال يقول غير الذي قلتموه وغير الذي تقولون، وهاذ الواقع الحالي يفرض عليكم اليوم أن تقروا بالهوة السحيقة وبالمفارقة الصارخة بين كثرة المقاربات والإصلاحات من جهة، وضعف وهزالة النتائج ومحدودية الفعالية ديالها من جهة أخرى، باختصار شديد أرقامكم تدينكم، أفلا تفقون عندها لفك شفرتها وذلك أضعف الإيمان.

في هاذ الباب القائم على تدبير السياسة النقدية وحارس مرماها في البلاد اللي هو السيد والي بنك المغرب، وهو رجل له باع طويل بطبيعة الحال في مجال الاقتصاد، وما ثبت أن كلامه فقد صوابه أو مصداقيته في

18,4 مليار درهم.

للأسف الشديد عندما هممنا بتنزيل هاذ الشق المتعلق بالتنمية الصناعية، صادفنا ما لم نكن نتوقع، واليوم نجد صعوبة كبيرة، السيد رئيس الحكومة، في التعاون والتعامل مع وزارة الصناعة تحديدا، وزارة الصناعة تسيء التعامل مع جهة الدار البيضاء، علما أن هاذ جهة الدار البيضاء سطات راه هي 20% من الساكنة الوطنية، هي 60% من الصناعة الوطنية، هي أكثر من 24% من النمو الإجمالي الوطني، هاذ الناس ما تعاملوش معنا، السيد الرئيس المحترم، وأنا في تقديري صنعوا لنفسهم قالبا (un moule) حتى أتكلم لغة الصناعيين ورفضوا ويفرضون أي مشروع وأي توجه لا ينطبق ولا ينسجم مع هذا القالب، ولا يندرج في مقاصده وفي بنائه، بدعوى معرفتهم بمصلحة القطاع ومصلحة البلاد.

أنا في تقديري أنهم بهذا السلوك يختزلون حب الوطن ومعرف مصلحة الوطن في قالب أفكارهم وأحلامهم وأمجادهم، وهذا أمر غير مقبول، هاذ الأمر كيرفضو المنطق التدبيري السلم والمنطق الوطني السلم، كيرفض هاذ الشيء، هاذ الشيء ما يمكنش تقبلوه به السيد رئيس الحكومة المحترم، لأنهم يبخسون الجهة أقدارها ويبخسونها عقول وسواعد أبنائها والقائمين على تدبير شؤونها، هل هاذ الناس اللي هما الأقدر على تحديد القطاعات ذات الأولوية؟ هم المؤهلون قبل غيرهم إلى فتح مجال الابتكار ومجال المبادرة اللي يمكن تجلب الاستثمار، واللي يمكن تحسن مناخ الأعمال ومناخ الشغل؟

أنا تمنيت أن يكون السيد وزير الصناعة حاضرا باش نشهدكم عليه، السيد رئيس الحكومة، ولكن للأسف ما اعرفناش ما منعه عن الحضور، ولكن على أي أتمنى أن الرسالة تكون وصلت، وسأكتفي بهذا القدر حتى لا أجتز الكلام.

من المشاكل المعيقة، هاذ الإقلاع الصناعي، هناك ضعف التكوين والتأطير، السيد رئيس الحكومة، هناك مشكل ازدواجية بنية القطاع الصناعي اللي كتأثر سلبا على مجال التصنيع وما كتعطيش هاذيك الدفعة القوية اللازمة، واحنا عندنا هواجس في الفريق الاستقلالي في هذا الباب، يمكن نصرها في 2 أو 3 أسئلة فيما تبقى من الوقت، ولكن أتمنى أن أتوصل أو أن أتلقى بشأنها على ردود حقيقية، حتى ولو أثنت بمؤشرات سلبية، هذا ماشي إشكال، السيد رئيس الحكومة.

اليوم، واش السياسة الحكومية المعتمدة في هذا الباب أعطت أو استحضرت الإمكانية لمعالجة ازدواجية هاذ الامتداد الأفقي والتكامل العمودي للقطاعات والفروع الصناعية، واش فكرتو في ازدواجية رأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تنظن الوقت لا يسعني وسأكتفي بهذا القدر.

وشكرا.

آذان وعقول وعيون المتبعين، والمعنيون اليوم المنهكون من أثر طول الانتظار تيسائلوكم، هل من سبيل لتسوية هذا الوضع؟

ورجاء، السيد رئيس الحكومة، نتمنى أنكم ما تبخلوش علينا وعليهم بالجواب في هذه الجلسة، الله يجازيكم بخير.

المشكل الثالث والذي يعد من المتاريس الحقيقية التي تعرقل أمل الإقلاع الصناعي اللي تكلمتو عليه، مرتبط بالأراضي وبالعارق باهظ الثمن، نتيجة طبيعية للمضاربة العقارية القوية.

وأنا من هذا المنبر أطلب منك السيد رئيس الحكومة، حتى الرجاء، أن تتصدى وأن تتصدى الحكومة للمضاربين العقاريين المدفوعين برح الجشع والطمع دونهم كل الأراضي المغرب إذا طمعوا فيها، فليستثنوا فقط الأراضي المخصصة للزراعة والأراضي المخصصة للصناعة والمعدة لاحتضان وحدات صناعية هي اللي غتخلق لنا فرص شغل حقيقية، هي اللي غتمتص من البطالة، هي اللي غتساهم في تدوير حركة الاقتصاد المحلي ومن خلاله الاقتصاد الوطني.

خاصنا نتكلمو بصراحة، السيد رئيس الحكومة المحترم، اليوم ما احناش عابشين على صفيح ساخن، نحن اليوم على فوهة بركان وقوده الحرمان الاجتماعي والإحساس العميق بالإقصاء والتهميش، خصوصا في صفوف الشباب ذكورا وإناثا ممن بلغوا سن الحلم والأمل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نفسوا كرب المستثمرين الصناعيين، يعني الكرب الإدارية، بسطوا المساطر، خففوا اشوية وقلصوا من ذاك الوثائق ومن أجل معالجة الملفات، قللوا من المتدخلين فهاذ المساطر هاذي، ف (les circuits)، اضربوا بقوة ويبد من حديد على المتلاعبين بمصائر المواطنين ومصير الوطن، خصوصا حتى لو كانوا من كبار الموظفين، خاصهم يتحملوا مسؤوليتهم، سواء داخل المركز أو داخل الجهات، وخاصهم يقررو ويعترفوا بأخطائهم متى ارتكبوا أخطاء لأن الشجاعة في الاعتراف بالخطأ كتعطي الإمكانية لتصويب الخطأ.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الداء فينا ولا نشعر، والدواء منا ولا ننظر، اليوم عندكم واحد المخلوق دستوري، لازلت لم تؤمنوا به، مخلوق دستوري قديم جديد حل بساحتنا السياسية هو مجلس الجهة، جاء لتخفيف العبء عن المركز وجاء للإجابة على جل، حتى لا أقول كل الأسئلة المرتبطة بالتنمية، ولكن باقي ما كتأمونش به السيد رئيس الحكومة، وأنا غادي نتكلم على جهة الدار البيضاء وماشي جهة الدار البيضاء سطات التي أعتز بالالتقاء إلى تراهه وأشرف بتمثيل ساكنته في مكتب مجلس الجهة.

احنا في 6 مارس 2017 صادق المجلس عن بكرة أيه على مخطط جهوي للتنمية، الغلاف المخصص له 115 مليار درهم، وقد أفرز هذا المخطط صفحات وصفحات للتنمية الصناعية والمبلغ المخصص لهذا الغرض فات

السيد الرئيس

إذا ابغيتي بضعة ثواني نزيدهم لك، السيد المستشار.

المستشار السيد فؤاد قديري:

ونرجع السيد رئيس الحكومة للمشكل ديال الضعف في مردودية الاستثمار، باش نقول لك بأن الحلول ممكنة بالمقابل، وهي رفع المعوقات الأكثر تأثيرا على هذا الفعل الاستثماري اللي تكلمت عليه، بدءا بتحسين وتجويد المؤسسات، وتنزيل المبادئ والمقتضيات الدستورية ذات الصلة، وخلق أجواء المنافسة الشريفة والشفافة، واستحضار الكلام اللي قالوا الإخوان في مجال إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة وتخليق الحياة العامة، وإخضاع كل المقاربات المرتقبة قبل تبنيها لنقاش عمومي واسع موسع لا يستثني فاعلا من الفاعلين.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدتان الوزيرتان المحترمتان أحبيكما على صمودكما معنا تحت هذه القبة اليوم، لأن تنشوف حتى شي وزير راجل ما بقى هنا، ابقيتو غير انتما وتحية للسيدتين المحترمتين.

ما اعرفتش أشنو واقع، ولا أشنو كيوقع في الحقيقة، أنا حاير، حاير حقا، كل من تناول الكلمة وكل من صعد لهذه المنصة لم يشارك ولم يتقاسم التفاوض مع السيد رئيس الحكومة المحترم، كما لو أنه بقي في البرلمان وفي مجلس المستشارين المعارضة فقط، كلشي التحق بالمعارضة ومرحبا بهم عندنا في المعارضة.

والسيد رئيس الحكومة غارق في التفاوض، يا ريت نتقاسم معك التفاوض، السيد رئيس الحكومة، الأحزاب في الأغلبية ما متفقاش على الطريقة ديال التسيير ديالكم، يوم البارحة استمعنا إلى السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، وكانت صفة للجميع، السيد رئيس الحكومة، صفة للأغلبية والمعارضة وما بينها وعلى هامشها وما خلفها وما أمامها، كانت فعلا بيانات وأرقام صادمة حقا.

ثق بي، السيد رئيس الحكومة، كنت أعددت خطابا لليوم، عرض ما شي خطاب، يعني عرض لمناقشة الموضوع ديال السياسة الصناعية، والله إلى بدلتو فاش اسمعتو البارحة، قلت غادي نمشي سأخاطب في السيد رئيس الحكومة ماشي باللغة ديال المعارضة الشرسة أو النقد القاسي، بل

سأحاول أن أجعلكم تقتنعون بضرورة فتح الحوار في بلادنا. بلادنا كتغرق، السيد رئيس الحكومة، ما صرح به السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات يوم البارحة واللي سمع لو وداه النعاس، محال، الجميع أعتقد أصيب بالأرق.

وتأملت في نفسي الآن فاش نسمع اليوم للسيد رئيس الحكومة غارق في التفاوض، على أي أساس؟ أشنو المعطيات اللي عندك السيد رئيس الحكومة وما عندناش؟ أعطيهم لنا عفاك، أشنو العينين اللي كتنشوف بهم اعطينا نشوفو بهم اشوية أو لا النظائر اللي عندك؟ أعطيناهم يمكن لنا نشوفو شي حاجة فهاذ الواقع، تنشوفو انهيار الصحة العمومية، انهيار التعليم، انهيار الاقتصاد، وتقولوها وماشي عيب يجي السيد رئيس الحكومة ويتوجه بالنقد الناتي، ما شي باستعراض أمور ما كايته فقط إلا على الورق، أما في الواقع كايين البؤس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يوم البارحة وأنا أستمع يامعان للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حضر إلى ذهني وضع مأساوي لمناضلة في مقتبل عمرها الشابة "سيليا" التي تقبع اليوم وراء القضبان فقط لأنها صرحت أنها خائفة على وطنها.

وتتقول فاش كنت تنسمع للسيد الرئيس الأول، من هو الأجدر أن يكون خلف القضبان؟ تلك الشابة مع شباب منطقة الريف الذين صدحوا بمطالبهم العادلة والمشروعة وأقر بها الجميع، أطلقوا سراح هذه الشابة وأطلقوا سراح جميع الشباب.

السيد رئيس الحكومة عفاك، طلقوا السراح ديال هاذ الناس، ديال هاذ الشباب وأجيو نجلسو نذاكرو لأن البلاد غادية، لا قدر الله، لأوضاع كارثية.

نهضو على التسريع الصناعي، ماشي على التسريع نهضو على السياسة الصناعية اشوية، باش ما نقاش غير فهاذ الموضوع، واش كايته بعدا سياسة صناعية، السيد رئيس الحكومة؟

أنا أستبق القول وغادي نقول ما كاييناش سياسة صناعية، كايته سياسة لا صناعية وغادي نقول لك، بالأرقام وغادي نقولها لك بالأرقام، كايته (désindustrialisation) فالبلاد ونعطيك المؤشرات، الوتيرة ديال نمو القطاع الصناعي هو كقطاع من عهد الأستاذ جطو إلى 2016 نزل من 4% لـ 1.2%، وعندك غاود ثاني نقول لي هاذ الأرقام وهمية، راه ذيك المرة قولتها وجا وزير المالية وقال هاذ الأرقام صحيحة، إذن هاذ الأرقام راه من المؤسسات الوطنية.

من 20 إلى 13%، السيد رئيس الحكومة، المساهمة في الناتج الداخلي الخام، من الثمانينات إلى اليوم نزلت من 20 إلى 13% وانما قتلوا التسريع الصناعي غادي يرفعها وما قتلوش لنا كيفاش، غادي نرجع لهاذ الموضوع فيما بعد.

كيندرج ضمن حتى هو مخطط الإقلاع الصناعي. ما اعطيتوش لنا الأرقام، وزير الصناعة ما كيعطيش واتبنا ما اعطيتوش، ما اعرفناش أشنو غادي نديرو في التقييم ديال هذا المخطط، ولكن غنقول على أنه المرتكزات ديال هاذ المخطط مرتكزات فاشلة، وما أساس.

يتحدث عن المهن العالمية الطيارات والسيارات، أو السيارات والطيارات، غادي نقول بعض الأمور هنا يعني ذاكرت كثير في مناسبة مناقشة القانون المالي، ولكن غادي نغطي غير واحد المؤشر، السيد رئيس الحكومة، اعرفت أشنو هي البلدان اللي تقدر تدخل فيها القطاع ديال السيارات والطائرات، هي اللي عندها واحد المؤشر كيتسمى التعقيد التقني (l'indice de complexité économique) خاصو يوصل ل 3.5 نقطة، والنقطة محددة ما بين 0 و 4 عالميا اللي متعارف عليه باش تدير الصناعة ديال السيارات والطائرات خاص يكون عندك 3.5، اشحال عند المغرب، السيد رئيس الحكومة، وأنت عارف، أنا غادي نقول، عندنا 0.8. يعني أشنو؟ أنا كنطرح سؤال، يعني اعلاش غياب الصدقية عند الحكومة في إعلان الأرقام، وكتقولوا رفع الصادرات، ما رفعاتش الصادرات، ما عندناش قيمة مضافة، لسبب بسيط ما عندناش قيمة مضافة، اشحال من جزء كين في السيارة، كين 3000 جزء، الجزء البسيط، من الرويدة للبوالة ذاك الشيء ديال (moteur) كين 3000، 75% نستوردها من برا، 75% كنجي من برا، لأن ما نقدوش نضنعو، إذن ذيك 0.8 نقطة في التعقيد التقني الاقتصادي اللي عند المغرب يلاه كيكتفيه باش يلصق البولونات، وقلناها لوزير المالية وكان كيضحك، وبصح راكم كنلصق البولونات، لأنه ككشرو من برا، كتركبو هنا وكنصدرو على برا وما كترجحو والو، 20%، اتما كتقولوا 30%، أنا لا أتق وأتخفظ على هذا الرقم، 20%، كنجيو كنصدرو 100 درهم، عندنا غير 20 درهم، فذيك 80 درهم داوها موالها على برا.

وبالمناصفة راه 13 مليار درهم كتنخرج سنويا، 13 مليار درهم ديال الناس اللي كيسدوا كيجيو المستثمرين كيديو فلوسهم على برا، أو الأرباح اللي كيخرجوها على برا.

إذن فالمنطلق منطلق خاطئ من أساسه، فالصناعة احنا قلناها كنا من السابقين إلى إعادة النظر ومراجعة النموذج الاقتصادي في بلادنا، والعباد ديال هاذ المراجعة هو التصنيع، قلناها، ولكن ماشي بهاذ الطريقة، ماشي بهاذ الطريقة ديال ما يسمى في القاموس وفي الأدبيات الاقتصادية بالقفز الطويل، ابغيتي تنقز من والو ما عندك والو، الأرضية صفر وابغيتي توصل للطيارات والسيارات، هذا يسمى القفز الطويل، ما أخشاه هو قفز في الفراغ لافتصادنا، مع الأسف وإذا قفز في الفراغ غادي بيتي معلق لأن ما كابينش الجاذبية اللي غادي تعاود تحطو للأرض، وهذا ما نخشاه على بلدنا. إذن، فالسيد رئيس الحكومة المحترم، وإذا ابغيتو فعلا الصناعة تنتج

باش تعرفو واش تنديرو الصناعة تنشوفو الحصة ديال المعدات، الماكينات، الآلات ديال الصناعة، الحصة ديالها في الاستثمار الوطني، نقصات، السيد رئيس الحكومة، من 38% ل 32%، باش غادي نضنعو، تنقولوا احنا غادين في التصنيع، غادين في إزالة التصنيع، (la désindustrialisation).

اشحال من منصب شغل ضيعناهم في القطاع الصناعي، 137000 منصب شغل، السيد رئيس الحكومة.

كنهضرو على الاستثمارات الأجنبية، غادي نقول لك واحد الرقم فضيحة، كتقولوا الاستثمارات الأجنبية يعني وأنت فرحان، 7% فقط منها اللي كتمشي للصناعة، السيد رئيس الحكومة، 7% فقط لا غير، 93% العقار والخدمات و(les hôtels) وذاك الشيء اللي اتما عارفين.

إذن ما كيناش سياسة صناعية، اللهم وإلى ابغيتو تديروها جربتو مخطط الإقلاع الصناعي فشل، اليوم كتنسرعوا يعني مخطط التسريع الصناعي غادي للفشل، أنا كنت كنتنظر منك السيد رئيس الحكومة نجي تدير التقييم (à mi-parcours) دازت عامين ونصف، بقات عامين ونصف، أعطينا التقييم غير فين وصلنا اليوم؟ ما عطيتيه ليناش لأن الحكومة ما عندها ما تقول، وبعدا فين هو وزير الصناعة؟ السيد رئيس الحكومة، يجلس حدك تما ويعطيك المشورة ويجيد الأوراق ويكتب ويعطيك، نسولوه والجواب ما كابينش، ما كابينش.

أنا أشفق على الحكومة بكل صراحة قبل الشفقة على البرلمان، ما عندوش الحق، كان خاصو يجي احداك، كيف ما جا وزير الوظيفة العمومية في المحور الأول.

مخطط الإقلاع الصناعي، السيد رئيس الحكومة، فشل كان الهدف ديالو تحقيق 6% من نسبة النمو، ما غنضرش فهاذ الشيء كثير لأنه هاذ العام درنا 1.1%، يعني السنة اللي ودعنا 2016 وما عمرنا وصلنا لهاذ النسبة.

الهدف كان يحقق واحد القيمة مضافة ديال 53 مليار درهم، ما عمرو وصلناها، الحد الأقصى 28 مليار درهم، السيد رئيس الحكومة، يعني 50% تقريبا وما كاملاش من الهدف، كان الهدف هو رفع الحصة ديال الصناعة في الصادرات 95 مليار درهم، عرفت اشحال درنا؟ درنا فقط 24 مليار درهم، كان غادي يخلق 250 ألف منصب شغل، وأنا قلت لك اشحال خسرنا ديال مناصب الشغل.

الأدهى 9 مليار ديال الشعب أفقت على تهيئة 19 مليون متر مربع من المناطق الصناعية، اشحال تسوقت، السيد رئيس الحكومة، وأنا متأكد عندك هاذ الرقم، الفضيحة، 350 ألف متر مربع، أي 2%، أي 2%، ضياع 9 مليار ديال الدرهم، كين شي فشل أكثر من هذا، كين شي فضيحة أكثر من هاذي، ونقول على أن مخطط الإقلاع الصناعي وقتها بملء فمك، السيد رئيس الحكومة المحترم، بأنه كان ناجح، وجاء التسريع اللي

فإذن في إطار المناخ اللي كذاكرو عليه الاستقرار الاجتماعي مسؤوليتنا جميعا، الحكومة بالدرجة الأولى، ولكن كذلك سيادة الحق والقانون، أنا غادي نقول وأجازف القول، ما كايناش سيادة القانون، راك شفقي الأرقام السيد رئيس الحكومة، احنا فاييتين المعدل بكثير من ضمن الدول اللي ما فيهاش سيادة القانون، كايين مشكل في الدستور خاصنا نجيو نذاكرو، نعاودو نذاكرو على، ماشي مشكل في الدستور، ربما قد يكون المشكل في تنزيهه وإعماله، وهذه مسؤولية على كل مكونات الطبقة السياسية.

وشكرا على حسن إصغافكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

عندي في الترتيب الفريق الحركي في حدود بضعة دقائق، أظن 4 دقائق إلى سجلتها مزيان، السيد الرئيس تفضل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مبارك حمية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

يشرفني أن ألقى هذا التعقيب باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

مما لاشك فيه أن المغرب انطلق على درب طريق الانفتاح والتقدم بفضل اختياراته الإستراتيجية في مجال التنمية، ووضع مخططات قطاعية هادفة من شأنها تسريع دعم هذا التوجه، حيث تحول المغرب في السنوات الأخيرة إلى ورش عالمية واسعة الاستثمار في جميع أنحاء البلاد، وهي تمتد من مشاريع تطوير الموانئ والمطارات والطرق إلى مشاريع ثقافية وسياحية وصولا إلى مشاريع الطاقة المتجددة، التي تعد الأكثر طموحا على مستوى العالم.

وبفضل هذا التوجه خلقت الحكومة آلاف المناصب في مجال الصناعة وتمت زيادة صادرات القطاع بنسبة 22%، مع تطور ملحوظ في البنيات التحتية واستقرار شركات رائدة في مجال الصناعات العالمية بالمغرب، مما رفع الاستثمارات المباشرة الخارجية إلى 23% كنسبة سنوية متوسطة منذ سنة 2009.

وعلى هذا الأساس، ينبغي تمكين هذه الأسس التي يرتكز عليها القطاع الصناعي حتى يتم استغلال قدرات البلاد الصناعية أفضل استغلال، خاصة وأنها تتمتع بموقع جغرافي ممتاز بالنسبة لأوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا، وذلك بالتركيز على ثلاثة مراكز محمّة:

أولا، الاستغلال الذي ينعم به المغرب على المستويات المؤسساتية

خاص الصناعة اللي تنطلق من الأساس اللي عندنا في البلاد، من هاذ الشي اللي عندنا، احنا سمحنا، النسيج امشي، النسيج امشي، السيد الرئيس، وأنت عارفها، وكنجي كتقول التسريع الصناعي، راه درنا النسيج ودرنا الفوسفاط، والفوسفاط آش دار؟ عيب وعار قرن هاذي واحنا عندنا الفوسفاط باقي ما كنصنعو حتى حاجة، ما عندنا (un seul brevet) ما عندناش في الفوسفاط، (un seul brevet)، 100 عام أعباد الله، حرام، يعني هذه سبة لذكاء المغاربة.

فأعتقد، على أنه اليوم في المغرب محتاجين إلى حوار وطني لكل مكونات الطبقة السياسية، ما نغمضوش عينينا واحنا غادين كنغرفو راكين في نفس المركب، ندعو إلى مصلحة وطنية، ليس من موقع لحزب الأصالة والمعاصرة في ضعف أبدا.

ولكن، السيد رئيس الحكومة المحترم، فكر اليوم أنه اللي اطلع هاذ المنصة انتقدكم، ما الذي يحدث في البلاد؟ ما الذي يجري في البلاد؟ حتى واحد ما فرحان، حتى واحد ما فرحان، هاذي بلادنا نجلسو للأرض كاملين، وللقول أن بلادنا تنعم باستقرار محسود عليها، واش الواحد كيغلط راسو ولا كيغلط الشعب ولا شكون اللي كيغلط؟

الحمد لله أمنيا، ونحبي بالمناسبة رجال الأمن بكل الأجهزة والمؤسسات الأمنية في بلادنا، ولكن أتحدث عن الاستقرار الاجتماعي وليس عن الاستقرار الأمني، الاستقرار الاجتماعي ما كايش، السيد رئيس الحكومة، أنا خوفي وأخشى ما أخشاه هو من كل المناطق اليوم في المغرب باستثناء الحسيمة اللي صامتة، ما خايفش من الحسيمة، أش كيقتول لها المغاربة "ما تخافش من الهوري وتخاف من السكوتي"، الصوت ديال الحسيمة مسموع ما تخافوش منو، نخافو من الصمت الرهيب الذي يسود باقي الأقاليم رغم الهشاشة الاجتماعية، البطالة، الفقر، غياب التطبيق، غياب التعليم، غياب أبسط شروط العيش الكريم.

وبالتالي فالجيء إلى هنا فهاذ المنبر، والقول الحمد لله وخصوصا يكون عندنا الأمان ونشوفو ذاك الكأس الممتلئ، راه فين هو الممتلئ الإخوان باش نشوفوه؟ صحيح، كايينة مكنتسبات في البلاد، وهاذ الأمر ما كيعودش وما كيمش فقط الحكومة الحالية، تعاقب الحكومات كلها اللي كنجنيو اليوم تعاقب السياسات اللي غير سليمة، وها فين وصلتنا اليوم.

إذن كل واحد يصغر اشوية راسو ويجلس للأرض ويتحاور مع خوتو، احنا خوت، احنا مغاربة، الطبقة السياسية خاصها تراجع الأسلوب ديال الحوار، الأسلوب ديالها في العمل السياسي، حرام هاذ الشي اللي كنديرو في بلادنا، نجلسو وتتحاورو بجميع المكونات وخاصة الشباب، نتصنتو للشباب، اللي شرف يخلي بلاصتو للشباب، أنا هو الأول، واخا باقي ما اشرفتش بزاف، الشباب اليوم اللي ما انتبهناش لهم، هما اللي خاصهم يديرو السياسة اليوم، هما اللي خاصهم العناية خاصة وفائقة من طرف الحكومة ومن طرف كل المؤسسات ديال الدولة.

فريق التجمع الوطني للأحرار، حيث كنا دائما نعتبر أنها الآلية الوحيدة لخلق الثروة وتحريك عجلة الدورة الاقتصادية الوطنية، وخلق فرص الشغل القارة، مما سيساعد حتما على ضمان الاستقرار الاجتماعي.

لذلك، فإن العمل الجبار الذي يقوم به اليوم السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي والثورة الهادئة التي يقودها داخل هذا القطاع، وفق إرادة حكومية فورية تعتمد على توجيهات جلالة الملك في هذا الإطار التي أعطت ثمارها من خلال إطلاق 51 منظومة صناعية تعطي -كما قلتم- حوالي 12 قطاع صناعية.

أكد أن مخطط التسريع الصناعي يهدف بالأساس إلى خلق فرص شغل مما سيساعد على إحداث 500000 فرصة عمل في أفق 2020، وسيساهم هذا المخطط على الرفع من حصة الناتج الداخلي الخام إلى 23%.

مبلغ 20 مليار درهم المخصص لتنفيذ هذا المخطط عبر صندوق التنمية الصناعية والاستثمار مبلغ مهم وواعد، توجهنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار يذهب في اتجاه توزيعه عبر مختلف جهات المملكة التي تتوفر فيها الإمكانيات اللوجيستية والوعاء العقاري الكافي لإنجاز هذه الاستثمارات الصناعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الحميد الصوري:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، لا بد أن أشير بأن المجلس ورئاسة الحكومة كانا موفقان في اختيار هذا الموضوع الهام لهذه الجلسة لترابطهما الوثيق، إذ لا يمكن بلورة سياسة حكومية في التنمية الصناعية دون العمل على تحسين مناخ الأعمال لتعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي.

السيد الرئيس،

لا يختلف اثنان حول محدودية النموذج الاقتصادي الوطني الحالي في خلق مناصب شغل إضافية، وفي تحسين مؤشرات التنمية، إذ أن نسب النمو خلال العامين الأخيرين لن تنعكس إيجابا على تقليص معدل البطالة بسبب هيمنة حصة قطاع الخدمات من الناتج الداخلي الخام، حيث أصبحت تناهز 55% مع تفاوت حصة القطاع الفلاحي من سنة لأخرى لارتباطه الوثيق بانتظام التساقطات المطرية، في حين ظلت حصة القطاع الصناعي دون 14%، وهو ما يحول دون تحقيق بلادنا طموح ولوجها نادي الدول الصاعدة، مما يستلزم تسجيل انعطاف حاسم من خلال تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني في أفق إعادة هندسة مختلف تكوينات الناتج الداخلي الخام عبر التركيز على التصنيع والتصدير.

والسياسية والمأكرو اقتصادية، والتي تشكل امتياز تنافسيا قويا في عالم يعرف تغيرات مستمرة.

ثانيا، الجاذبية المكتسبة من خلال عرض منتج يجمع بين القرب والتنافسية والولوج إلى الأسواق.

ثالثا، الجهود الجارية المبذولة في مجال البنيات التحتية الطرقية والملاحية والجوية والموانئ والبنيات التحتية الصناعية والمواصلات، مما يجعل من المغرب بلادا متعدد الروافد يسهل التنقل السريع للأشخاص والسلع والبيانات.

ومن بين النقط التي نود منكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، الانكباب على معالجتها هي تطوير تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة، وذلك بالرفع من إنتاجيتها للتصدي للمنافسة الشرسة للمنتجات الأوروبية والآسيوية التي تغزو الأسواق المغربية.

ولا بد كذلك في هذا المجال من الإصلاح الجذري للنظام الضريبي من أجل تحفيز الاستثمارات الخاصة نحو الجهات المهمشة والبعيدة، وكذلك تفعيل إصلاحات ناجحة تستهدف الإدارة والقضاء بغية تبسيط المساطر وأداء مستحقات الدولة ومتأخرات هذه المقاولات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن بلادنا تزخر بثروة سمكية هائلة ومتنوعة، لكن لا نستفيد منها بشكل جيد، بحيث أن نسبة 80% تصدر إلى الخارج في غياب تثمين هذه الثروة لخلق مناصب شغل وتمكين الخزينة من موارد إضافية مهمة، مما يعني أنه أن الأوان لدعم الصناعات والمنتجات البحرية سواء من طرف الحكومة أو من الصناديق الخاصة بتنمية الصناعات والاستثمارات.

وهنا، السيد رئيس الحكومة، لا بد أن أقف عند هذه الصناديق التي تدعم الصناعات بمختلف أنواعها، ونطلب منكم، السيد رئيس الحكومة، على هذه الصناعات البحرية لم تتطور بعد في المغرب، مازالت الصناعات المتعلقة بالمنتجات البحرية بصفة عامة تتمحور وتتركز في صناعة التجميد، في تجميد الأسماك فقط، جميع الصادرات والمنتجات البحرية المغربية هي متركزة في التجميد، تجميد الأسماك وتصديرها.

المرجو منكم، السيد رئيس الحكومة، أن تسلطوا الضوء على هاذ وحدات التجميد.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

اتمى الوقت، وننتقل إلى فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدي:

شكرا السيد الرئيس.

نحن متفقون معكم، السيد رئيس الحكومة، بأن تبني سياسة الصناعة تعد أحد الدعائم الأساسية للإقلاع الاقتصادي الوطني هي إرادتنا دائما في

تنظيمية وأخرى قانونية أو تشريعية، تهم الإطار العام للاستثمار يلعب فيه القضاء دورا محوريا عبر توفير قضاء متخصص وسريع لحل منازعات مرتبطة بالاستثمار، بالإضافة إلى ضرورة وجود وسائل بديلة لحل هذه المنازعات يأتي في مقدمتها التحكيم التجاري والوساطة.

ومن بين الإجراءات الأخرى التي يمكن أن تساهم في تحسين مناخ الأعمال، التعجيل بتوسيع مجال رقمنة الإدارة لتشمل مختلف خدمات المرفق العمومي، وهنا نستحضر نجاح تجربة اعتماد منصة (PortNet) لإنجاز مساطر التجارة الخارجية والتي يجب العمل على تعميمها.

وفي هذا الإطار، نعتبر أن إحداث "وكالة التنمية الرقمية" سيساهم في خلق ظروف ملائمة لتطوير اقتصاد المعرفة ذو القيمة المضافة العادية مع تعزيز صورة المغرب على الصعيد الدولي وتحسين جاذبية الاستثمار.

وتبقى، السيد الرئيس، إشكالية التكوين الذي لا يساير متطلبات سوق الشغل من أهم التحديات المطروحة، مما يفرض إعداد وتأهيل كفاءات بمهارات تتناسب مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمقاولة على ضوء التحولات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الوطني ودعم البحث العلمي والابتكار الذي بدونها لا يمكن للمقاولة أن تتطور وأن تحافظ على تنافسيتها.

السيد الرئيس،

رغم ما تم تحقيقه من إصلاحات مهمة فلا زال مسار الإصلاح طويلا، وعلى الحكومة العمل على تحسين مناخ الأعمال بتبني مقاربة تشاركية تترجم على أرض الواقع بمقترحات الفاعلين الاقتصاديين.

وفي الأخير، فإننا نتمن الخطوة التي أقدمت عليها وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي بإشراك كافة الفاعلين إبان إطلاق النسخة الجديدة لميثاق الاستثمار الذي يعول عليه كثيرا لإعطاء قفزة نوعية لتحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي، وبالتالي تحقيق جميع أهداف "مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020"، بما يضمن ولوج المغرب لنادي الدول الصاعدة.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات الوزراء والسيد الوزير،

إخواني الأعزاء،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نتمن، السيد رئيس

ومن هذا المنطلق، وبفضل رؤية مبتكرة لصاحب الجلالة حفظه الله بغية تحفيز الاستثمار الصناعي، جاء "مخطط التسريع الصناعي 2014-2020" والذي يتضمن عدة إجراءات تحفيزية إيجابية لصالح المقاولة المصدرة، نتمنا ونؤكد على أهميتها لمواكبة المقاولة المغربية لتحقيق أهداف المخطط الذي يركز على منظومات صناعية مندججة ومتكاملة (Ecosystèmes) مكنت من استقطاب شركات عالمية بما سيساهم لا محالة في رفع حصة القطاع الصناعي من الناتج الداخلي الخام لتناهم 23% في أفق سنة 2020.

إلا أننا، السيد الوزير، السيد رئيس الحكومة، نلاحظ أن الحكومة لم تنخرط بشكل قوي في مساندة هذا التوجه الملكي عبر توفير الموارد المالية الضرورية التي لا ترقى إلى طموحات الفاعلين الاقتصاديين، بما يضمن إنجاح جميع البرامج الصناعية الكبرى.

ورغم ذلك، فإننا نعتز لكون الصناعات الجديدة أضحت تشكل المصدر الرئيسي لصادرات المغرب، إلا أن ذلك لا يجب أن يكون على حساب قطاعات صناعية أخرى، والتي يجب أن تحظى بدورها بمزيد من الاهتمام، ومنها على سبيل المثال لا للحصر قطاع النسيج والجلد، الصناعات الغذائية، الصناعات التقليدية، الصناعات المعدنية والميكانيكية، وقطاع البناء والأشغال العمومية، إلى آخره.

السيد الرئيس،

لقد أن الأوان للتوقف لحظة تأمل لتقييم مختلف البرامج الصناعية الكبرى حتى نتمكن من ملاءمتها مع الأهداف المحددة لها وتجاوز المعوقات التي صادفت تنفيذها، إضافة لتبني تدابير أخرى مكاملة، منها تحسين الولوج للوعاء العقاري المعبأ للاستثمار الصناعي من خلال الكلفة التنافسية على مستوى كافة التراب الوطني.

وموازاة مع الإجراءات الإيجابية التي جاء بها مخطط تسريع التنمية الصناعية لمواكبة المقاولات، لابد من العمل على تحسين البيئة والمحيط الذي تنمو وتتطور فيه المقاولة لتمكينها من الاشتغال في ظروف تنافسية عادلة، وهنا نستحضر ونتمن الدور الذي تضطلع به اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال برئاسة السيد رئيس الحكومة، حيث مكنت الإصلاحات التي تبنتها اللجنة من تصنيف بلادنا من الرتبة 68 من أصل 190 دولة في تقرير (Doing Business) الصادر عن البنك الدولي في أكتوبر 2016.

ويبقى أهم مدخل لتحسين مناخ الأعمال الالتزام بروح ومبادئ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، سواء على الصعيد المركزي أو الجهوي. ورغم ما بذل من مجهودات لإنجاح هذه التجربة، فإننا نسجل بالمقابل إخلال القطاع الحكومي مؤخرا بهذا المبدأ عبر تمكين مؤسسة عمومية من صفقة تجهيز.

السيد الرئيس،

إن تحسين مناخ الأعمال يمر حتما عبر إصلاحات إرادية ذات طبيعة

العالم القروي، علاش الناس اللي غادي يستثمروا في العالم القروي ما نغفيمش من الضرائب واحد 15 عام؟

وترامب مؤخرا في أمريكا راه من 25 إلى 10، وهاد الناس غيمشيو يستثمروا اعلاش؟ في البادية هي اللي تدير الأحياء الهامشية فين تيجينا التطرف وتيجينا، وتيجينا، إذن إلى استثمرنا في البوادي باش ذاك الناس يبقاو في البادية راه خاصها تكون هاذ العملية 15 عام ما يخلص الضريبة، يمشي يستثمر في أشياء صناعية.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، ملي تنلقى شركة، وعندي عاود ثاني الأدلة، نفس المنتج تتبيعو لي أنا وتتعطيني فأكثورة، أنا عندي هنا ب 20 مليون وتتعتها لواحد آخر ب 23 مليون وعندي الحجج، إلى كانت الآلية ما غادي يقاش هاذ اللعب هذا، واحنا كلنا مؤتمنين باش نحيمو المستهلك المستثمر.

كذلك اليوم عندنا واحد الإشكال مطروح، نتحدثو على تحفيز المقاول، لكن لم نتحدث على الآلاف التي أفلست، السيد رئيس الحكومة، وهنا غادي يمكن لكم تسمعوا لي إلى ابغيتو تسمعوا، السيد رئيس الحكومة، الأبنك وما أدراك ما الأبنك، كابين 8 أكلوا الدم ومصوا الدم بالمغاربة، 8 تقول لك جيب (la carte nationale) وجيب الشهادة د أمك وديال باك وجيب الأرض وجيب وجيب، ووزير عليك، هما 8 اعباد الله، 50 عام والمغاربة خدامين عليهم، واش اليوم ما كابيناش القدرة عند الحكومة تتفاوض معهم على أساس يساهموا في خلق 150000 مقاولين للعاطلين؟ الأبنك اعلاش لا؟ حتى هما يساهموا اليوم معنا، إلى كابين الوضعية عندنا المالية ماشي هي، خصهم يساهموا، أن راه المغرب راه ديالنا، راه ديالهم وأكلوا منو وشربوا.

نعلم أن أورايش الإصلاح، السيد رئيس الحكومة المحترم، مفتوحة كثيرة جدا منذ حكومات سابقة، لكن المغاربة ينتظرون الملموس، مثل إصلاح نظام التحفيظ العقاري معرقل للاستثمار، نزاعات اجتماعية وعقارية تفرق المحاكم، والحلول الملموسة لازالت بعيدة المنال، هاذ المحافظة العقارية خاصنا نديرو واحد النهار ونخرجو بقرار، وغادي يتحل المشكل اللي تكلمو عليه بعض الإخوان ديال العقار.

أخيرا، السيد رئيس الحكومة المحترم، نحن مع تشجيع الاستثمار والمستثمر الوطني والأجنبي، لكن شريطة أن يتم ذلك في خدمة مصلحة الشعب، أي الفلوس ديال الشعب تبقى للمغاربة، وذاك المرة قلتها لكم وابغينا جواب صريح، اعلاش تقول جواب صريح؟ التقيب على الغاز ما خاصناش نخزنو، أنه تيديو الشركات 75% خاص تعاود معهم ذاك (les contrats)، وما كابينش غير الغاز، كابين ثروات أخرى باطنية، لأن اليوم احنا كلنا، زعما مسؤولين، لأن كابين حتى هاذ الاستثمارات ديال التحلية ديال البحر وغيرها من الاستثمارات الكبرى، يجب أن تراعى فيها مصلحة الشعب المغربي والدولة المغربية قبل مصلحة المستثمرين والأجانب.

الحكومة، ضمن الأغلبية الحكومية البرامج والمخططات الهادفة إلى تحسين مناخ الأعمال وجلب الاستثمارات لخلق فرص الشغل وجلب العملة الصعبة التي ما أحوج المغرب إليها.

السيد رئيس الحكومة الذي نكن لك كل التقدير والاحترام، ونحن ضمن الأغلبية وعدناكم بأن نكون قوة اقتراحية وتنبيئية، وهذا هو العهد الذي سنهجه، وكلنا آمال بأن تأخذ الاقتراحات والتنبييات بعين الاعتبار، تؤمن دائما بأن الاستثمار الصناعي والفلاحي والخدمي وخلق الثورة هم ضمان استقرار المجتمع والدولة في ظل هذه التقلبات والاضطرابات والتحولت التي يعرفها العالم، لا يمكن لأحد أن ينكر الفضل الكبير الذي تلعبه المؤسسة الملكية في تنوع الشركاء التجاريين.

ومؤخرا تلاقيت ببعض المستثمرين وكلهم، السيد رئيس الحكومة، كما قلت قبيلة أجمعوا أن المغرب هو الوجهة المفضلة لهم بفضل نظامه الملكي المستقر، وخاص جميع المغاربة يكونوا يقينين أمام هذه الفرصة التاريخية المتاحة أمام المغرب، حكومة وشعب لتحقيق إنجازات اقتصادية كبرى مضاعفة أكثر من هاذ الشيء اللي دوزناه في هاذ الفترة ديال 10 سنين ولا 12 عام، إذن هاذ الفرصة ما عمرها غادي تعوض.

كابين شق، السيد رئيس الحكومة، مرتبط بتوفير المناخ اللائق لهاذ المستثمرين، وقبيلة تتكلم وأنا معك رأس المال جبان، إلى بغيست المستثمرين أعطيهم الراحة.

حينما نتكلم عن المستثمر فهو أولا مستهلك لعوامل الطاقة، الماء والآليات والخدمات، فسبق وأن نهبتمكم، السيد رئيس الحكومة، باش تكون واحد الآلية وما درتوهاش، اعلاش؟ مثلا أنا عندي أمثلة، الطاقة أنا يمكن لي نفهم في الفلاحة ولكن ما يمكنلش نفهم فذاك (poste) ديال الضو، خاصك تعرف باللي (poste) ديال الضو إلى كان فيه (batterie)، فيه ذاك (la charge) 2%، ذاك الدرويش من 400 دريال يمكن له خالص 4000 ريال، وذاك السيد اللي تخلص 1000 ريال يمكن يخلص 4000 درهم، والمستثمر اللي تخلص مليون يمكن لو يخلص 4 الملايين، إذن خاص واحد الآلية اللي غادي تحمي المستهلك، وهاذ الشيء عندي ها هما فواتير عندي.

كذلك السيد رئيس الحكومة المحترم، شراء المعدات والآليات فيها شق تيرتبط بالمال العام، أي ملي تنعطيو الإعانات، وثق بي إلى قلت لك هاذ المال العام ديال مال الشعب أشنو خاصنا نديرو؟ تتلقى آلة غنستوردها بالعملة الصعبة ب 35 مليون، وكابين آلة بحالها أو لا أحسن منها أو ماثلة ب 15 مليون، إذن إلى كانت واحد الآلية، المال العام ها فين تيمشي، شكرا السيد رئيس الحكومة، إلى مشيتي وجاوتيني على هاذ الآلية غادية تكون.

كذلك السيد رئيس الحكومة، هنا كابين شق ديال الآليات، وكابين، السيد رئيس الحكومة، الاستثمار الصناعي حان الوقت لكي يستوطن في

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

كيف يمكننا أن نخلق مناخا إيجابيا للأعمال في غياب قضاء نزيه ومستقل وفي ظل تفشي الرشوة واقتصاد الربيع، وفي ظل التداخل السياسي والاقتصادي، مما يضرب عرض الحائط مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص والمنافسة الشريفة.

إن محاربة الفساد لا يقتصر على استراتيجيات ومجموعة إجراءات تقنية تصرف عليها الحكومة الملايين، ولكن يتطلب إرادة سياسية حقيقية للقطاع مع هذه الآفة التي تنخر بلادنا، لكن هذه الإرادة السياسية غائبة، والدليل على ذلك هو عدم تفعيل مؤسسات الحكامة المنصوص عليها في الدستور كمجلس المنافسة والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والتي من المفترض أن تعوض الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة التي عين رئيسها سفيرا للمملكة في إحدى العواصم الأوروبية، إضافة لعدم فعالية تقارير المجلس الأعلى للحسابات في مجال المتابعات يرجع إلى شغور منصب الوكيل العام للملك لدى المجلس منذ 2006، مما يكرس عدم ربط المسؤولية بالحاسبة، ويساعد على الإفلات من العقاب.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

هل مناخ الأعمال الذي نقصد هو الافتتاح على رؤوس الأموال الأجنبية بدون قيد أو شرط مما يفتح المجال للعبث بقوانين الشغل واستعباد العمال والمستخدمين واستنزاف الثروات الطبيعية وتدمير البيئة، وآخر مثال على ذلك هو ما تعيشه مصفاة "السامير" من مآسي وما يعيشه عمالها ومستخدميها من أزمات؟

هل مناخ الأعمال الذي نقصده هو تغييب الحوار الاجتماعي الجاد والمسؤول الذي يضمن سلما اجتماعيا محفزا للاستثمار، سواء الوطني أو الأجنبي أو هو ضرب الحريات النقابية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضرب السلم الاجتماعي؟

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال، لا يمكن تحقيقها في ظل السياسة الحكومية في هذا المجال، ففي قطاع صناعة السيارات عندما تقول لنا الحكومة بأن شركة "رونو" مثلا تصدر أزيد من 300000 سيارة، فإن هذا غير دقيق ونعتبره تمويها وحجبا للشمس بالغبال، كما يقال، حيث إذا دققنا في الأمر سنجد أن شركة "رونو" حينما تصدر ما قيمته 100 أورو، فإنها تستورد مقابل ذلك 60 أورو، ولكن حينما نحص معدل الاندماج الحقيقي آخذين بعين الاعتبار المواد التي تشتريها الشركة من المغرب وهي مواد مستوردة من الخارج أساسا سنخلص إلى أن معدل الاندماج الحقيقي يمكن أن يكون أقل من 30%.

وهنا تتمنى أنه ربي يوفقكم باش تمشيو في هاذ التوجه، السيد رئيس الحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق المحترم.

وآخر تدخل لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء والوزيرتين،

والمستشارون والمستشارات،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة محور السياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال، ونسجل بالمناسبة غياب السيد الوزير المشرف على القطاع.

السيد الرئيس،

عن أي مناخ أعمال نتحدث، وأتم مقبولون على تحرير سعر الدرهم في أفق تعويمه؟ القرار الذي يفرضه علينا صندوق النقد الدولي كما فرضه على دول أخرى من قبل والتي عاشت أزمات عميقة بسبب هذا الإجراء.

إن السؤال الذي يجب طرحه اليوم هو: ماذا تغير في وضع الاقتصاد المغربي الذي جعل المسؤولين يوافقون اليوم على ما رفضوه منذ أزيد من 35 سنة؟

إن الوضع الاقتصادي بالمغرب لم يتغير في عمقه، حيث لازال العجز في حدود 17% من الناتج الداخلي الخام، كما لم يتغير ميزان الأداءات ولا الرصيد من العملة الصعبة، ولنا العبرة فيما حدث خلال الأسبوعين الأخيرين بعد إعلان والي بنك المغرب البدء في هذا الإجراء ثم التراجع عنه، حيث قامت الأبنك بالمضاربة في العملة تحسبا لانخفاض قيمة الدرهم، وهذا الارتباك يؤكد باللموس عشوائية هاذ القرار.

السيد الرئيس،

عن أي مناخ للأعمال نتحدث في ظل تصاعد الاحتقان الاجتماعي والتوترات الاجتماعية؟ فالوضع بالحسمة والأقاليم المجاورة يسألنا جميعا ونحن نستغرب عجز الحكومة وإصرارها على عدم تلبية مطالب الحراك، وعلى رأسها إطلاق صراح كل معتقلي الاحتجاجات الاجتماعية وإيجاد الحلول الناجعة للوضع الاجتماعي المتأزم بالريف وعموم جهات المغرب.

إن ملف الحسمة يميلنا على الفساد المستشري في بلادنا، في مختلف المجالات، الصيد البحري، الجمارك، السلطات العمومية، إلى آخره، ويسألنا حول الأسباب الحقيقية لعدم تنفيذ مشروع منارة المتوسط.

يجب أن لا نبخس بلادنا يعني أعمالها وحققها وذاك الشي اللي تدار، داروه السابقين، أما احنا يلاه شهرين ونصف دابا ديال الحكومة يلاه غادي نبدأ، احنا نتقولو لكم البرامج وأشنو غادي نديرو وفيه غادي نمشيو، أشنو دار الأول وأش غادي نديرو عاود ثاني احنا، فلذلك هذا شيء مهم.

ولكن أنا باش نذكر هاذ القضية، خطاب جلالة الملك ف 2016 خطاب العرش، أنا غادي نقراو غير أش قال جلالة الملك: "ورغم الإكراهات المرتبطة أحيانا بالسياق الدولي، وأحيانا أخرى بالاقتصاد الوطني، فإن المغرب والحمد لله في تقدم مستمر دون نفط ولا غاز، وإنما بسواعد وعمل أبنائه، وخير دليل على ذلك تزايد عدد الشركات الدولية "كوجو" مثلا والشركات الصينية التي ستقوم بإنجاز المشروع الاستراتيجي للمنطقة الصناعية بطنجة على مساحة تتراوح بين 1000 و2000 هكتار، وكذا الشركات الروسية وغيرها التي قررت الاستثمار في المغرب وتصرف الملايين على مشاريعها، هذه الشركات لا يمكن أن تخاطر بأموالها دون أن تتأكد أنها تضعها في المكان الصحيح، بل إنها تعرف وتقدر الأمن والاستقرار الذي ينعم به المغرب والآفاق المفتوحة أمام استثماراتها.

كما أن العديد من الشركات العالمية عبرت عن اهتمامها بالاستثمار في مشروع "نور ورزازات" الذي يعد أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم، كما يتزايد عدد الأجانب الذين يختارون المغرب للإقامة والاستقرار، وخاصة من فرنسا وإسبانيا ومنهم من يقوم بإحداث شركات خاصة، فهؤلاء الأجانب يعيشون في أمن واطمئنان في ظل حماية أمير المؤمنين وتحت مسؤولية الدولة المغربية، إضافة إلى أن المغاربة يعاملونهم بكل ترحيب وتقدير.

وبنفس الإرادة والعزم نعمل على ضمان أمن المغاربة وسلامتهم وعلى صيانة استقرار البلاد والحفاظ على النظام العام". انتهى كلام جلالة الملك في خطاب العرش.

هذا كلام، وأنا أظن بأن هذا كينج من الواقع، ما يمكنش هاذ الاستثمارات تحي للمغرب دون أن تحس بأن هناك حظ معقول من الأمن، من الاستقرار، من مناخ الأعمال، وهاذ مناخ الأعمال هاذيك (Doing Business) اللي اهضرننا عليه راه صارم، ماشي وأرقام صارمة.

ونعندر للسيد المستشار المحترم، ولكن كثير من الأمور اللي قالها كأرقام ماشي دقيقة، ماشي دقيقة، وغادي نجي لهاذ الأرقام، ولكن أيضا ابغيت نهضر على واحد النقطة أخرى مهمة، كايين أمور اللي ما كتدخلش في الاختصاصات ديال الحكومة، واسمحو لي، قضية "السامير" الآن هي في التصفية القضائية وفي الإجراءات القضائية والقضاء متبع، فلذلك أنا باش تطلب مني، اتنا كتدويو إستقلالية المؤسسة التشريعية، استقلالية السلطة القضائية، استقلالية الجهاز الحكومي، السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية، خاصنا نحترموا، وكذلك احنا ما ابغينا حتى شي واحد يتعتقل في المغرب، واحنا ما نكرهوش الجميع يكون حر مع الأهل ديالو إلى آخره،

أما ما يصطلح عليه بولوج مجال صناعات الطائرات، فهي تقتصر على صناعة الأسلاك وتفكيك الطائرات المهترئة، لذلك فنحن نخشى أن يتحول المغرب إلى مقبرة لخرده الطائرات المنتهية صلاحيتها في العالم، وما لذلك من انعكاسات وخيمة على البيئة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن النهوض بقطاع الصناعة المغربية يقتضي التركيز على ما لدينا من ثروات طبيعية وتصنيعها، وعلى رأسها الفوسفات الذي يحتكر منه المغرب أكثر من 75% من الاحتياطي العالمي ومع ذلك يتم تصديره دون تصنيعه، والثروات المعدنية خصوصا الذهب والفضة والنحاس التي يتوفر المغرب على كميات كبيرة منها ولا أحد يعرف حجمها، والثروة السمكية التي تهيب في أعالي البحار، والطاقت المتجددة، حيث فتحت الحكومة السابقة المجال مشرعا للاستثمار الأجنبي فيها، كما يجب الاهتمام بالصناعة الغذائية للتمين منتوجاتنا الفلاحية بدل تصديرها.

وفي الأخير، لا يمكن الحديث عن أي نهوض بالمجال الصناعي دون التطرق للرأس المال البشري، حيث يجب الاهتمام ببناء الإنسان المغربي مما يقتضي إعادة النظر في منظومتنا التربوية وجعل المدرسة العمومية في قلب هذه المنظومة، فمستقبلنا رهين بتعلمنا.

وشكرا على حسن إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

والكلمة للسيد رئيس الحكومة للرد على تعقيبات السادة المستشارين، فليفضل مشكوراً.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

أنا بكل صراحة تنستغرب يعني للتبخيص ديال الجهود ديال بلادنا، ما خصناش نكونو.. ماشي حيث معارضة وأغلبية وحكومة، الحاجة اللي معقولة معقولة، الحاجة اللي ماشي معقولة ماشي معقولة، احنا نتذاكرو على سؤال مرتبط بماذا؟ بالصناعة، فاحنا نتذاكرو على الصناعة، السياسة الحكومية في مجال الصناعة وتذاكرو على مناخ الأعمال، هاذ جوج الأمور نجحت فيهم بلادنا.

ابغيتو نذاكرو على السياسة الاجتماعية، السياسة الصحية، نجيو لها نذاكرو فيها، ما يمكنش نخلطو ملف مع ملف، باش غير نكونو واضحين، لأن الخلط بينهم ما يمكنش باش ندققو الكلام ديالنا، نعرفو فين خدمنا مزيان وفيه ما خدمناش مزيان، عندنا نواقص وعندنا إشكالات، ولكن

دبا الآن غير يجي الوقت المناسب بإذن الله عندما يتخذ القرار غادي ننتقلو للتطبيق بإذن الله، افهمتي وباقي واحد اشوية دبال عملية التفكير. بالنسبة للاستثمارات الأجنبية، باش غير نكونو يعني.. هذاك النص اللي تيكون في الاستثمارات الأجنبية بالمقارنة مع الاستثمارات دبال السنة الماضية مثلا، أما دائما الاستثمارات الأجنبية طيلة السنوات الأخيرة كانت كتزيد، 2015 كان عندنا 32 مليار دبال الاستثمارات الأجنبية تدفقت على المغرب، سنة 2016: 23 مليار درهم تدفقت على المغرب، فهذا السنة عندنا 12 مليار في 5 الأشهر الأولى، هذا راه ثقة في المغرب وهذا شيء إيجابي.

بالنسبة للمخطط دبال التسريع الصناعي، هذا عندو أهداف واضحة، نقول لكم الآن تحققت عدد مهم من الأهداف ديالو، غير صحيح أنه متعثر وأن ما حققش، لا، غير صحيح نهائيا، يمكن نقول بأنه لحد الآن حقق أكثر من 80% من الأهداف ديالو اللي كان انطلق بها أول مرة، ودليله الأرقام، ولكن الأهم من هذا أشنو هو؟ هو الاتفاقيات الموقعة والتي يتم، لأن باش تدير وحدة صناعية خاصك تدير معها اتفاقية عاد خاصو عام، عامين، تدير البنيات الضرورية، تدير التشغيل الضروري، تدير (le recrutement).. إلخ، عاد تينقل إلى الإنتاج والإنجاز، هاذ الشيء خاص واحد اشوية دبال الوقت.

ولكن هناك اتفاقيات موقعة، ولكن الاتفاقيات الموقعة وفق التزامات محددة، التزامات ديال الدولة المغربية، التحفيزات اللي كتعطي وحجم الاستثمار ديال الوحدة المنتجة وأيضا مناصب الشغل المحدث، وهاذي الشيء (calculer)، بمعنى عملنا فيه اتفاقيات واضحة وملزمة للطرفين راه هي محسوبة، عرفنا شحال من استثمارات غادي تيجي في 2016، اشغال غادي يجي في 2017 حتى لنهاية 2018 وفي 2019 الآن، وهاذي الشيء واضح، مثلا في قطاع السيارات منذ انطلاق مخطط تسريع التنمية الصناعية تم التوقيع على 54 عقود من أجل إنجاز مشاريع استثمارية في قطاع صناعة السيارات باستثمار أجنبي فاق 4 د المليار و42 مليون درهم، مع إحداث أكثر من 16000 منصب شغل، تقريبا 17000 منصب شغل فار، هاذي مناصب شغل قارة، كما أن هناك 9 عقود مشاريع رهن الإعداد حاليا ستمكن من خلق حوالي 1264 منصب شغل.

وهاد الشيء دقيق لأن تدير اتفاقية مع شركة دولية معينة وفق التزامات معينة وكتناقش غير تتحدد تبقى هي العمل، بمعنى ذلك هي كلها، وعندني راه يمكن لي نعطيكم الأرقام كل صناعة، صناعة، في قطاع أجزاء السيارات، بطبيعة الحال احنا باقي ما تنصنعوش السيارات، ولكن تنصنعو أجزاء السيارات، وهاذي مجيء شركات دولية للاستثمار عندنا سيمكن في السنوات المقبلة من نقل الخبرات إلى المغرب وكل سنة تزيديو في الخبرة ديال الشركات ديالنا اللي كنتشغل مع الشركات الدولية، وبعد 3، 4 سنوات غادي نوليو في موقع نظورو الإنتاج ديالنا، ما يمكنش تقفزو هاذيك

ولكن الآن ملف المعتقلين ديال الحسمة بيد القضاء، احنا إلى عندنا شيء حاجة باش نساعدو احنا مستعدين من غد، بطبيعة الحال لقد قلنا هذا، ولاشك أن الأجواء الإيجابية اللي كمشي تدريجيا على الأرض غادي تساعد فهاذ التهدة واحنا عارفين بأن هناك إمكانيات كثيرة، ولكن ماشي بالضرورة بيد الحكومة، باش نعرفو الحدود ديال كل واحد، "رحم الله من عرف قدره فوقف عنده".

القضية ديال الاحتقان الاجتماعي والمشاكل الاجتماعية، نحن نعرف أن هناك كثير من المناطق فيها إشكالات اجتماعية، وأنا قلت منذ أيام فقط وقلت في المجلس الحكومي الماضي، بأن احنا بصدد جرد جميع المشاريع والاتفاقيات التي وقعت أمام جلالة الملك أو المشاريع الأخرى التي كانت قد انطلقت أو يجب أن تنطلق في مختلف جهات ومناطق المغرب، احنا الآن كنجرودو فيها وغادي نشوفو اللي تأخر باش نعطيوه دفعة، اللي فيه إشكال نعاود نحركوه، وكان عندنا سؤال ربما في مجلس النواب على ما أظن ولا هنا، على العدالة المالية وهضرنا على الإجراءات ديال العدالة المالية في المرحلة المقبلة، كتمناو على الله هاذ الشيء يتطور.

ومن بين النقاط ديال العدالة المالية اللي اهضرنا عليها أن اليوم فهاذ أسمو ديال التسريع الصناعي، فهاذ المخطط ديال التسريع الصناعي فيه منطقة حرة في كل جهة، معنى ذلك غادي نحاولو ما أمكن نديرو جهدا، نجيبو الاستثمارات للجهات البعيدة، نديرو جهدا ماشي سهل، ماشي سهل واحد المستثمر كبير يجي بخلي الوسط ويمشي لهما، ذاك الشيء علاش الدولة دارت جهود في مجال الطرق، في مجال البنيات، الموانئ، إلى آخره، باش ما أمكن توفر واحد الحد أدنى من البنية، باش توجد، هاذ القضية اللي قال الأستاذ، اللي قال السيد المستشار ديال تحفيزات جبائية، هاذي كانت دائما كتناقش فيها إشكالات، ولكن تتناقش وغادي نشوفو كيفاش، إلى لقينا كيفاش ندخلوها في قوانين المالية المقبلة ما نكرهش ندخلوها.

راه غير أخيرا في جلسة مع السيد وزير المالية عاود جبت هاذ القضية وناقشناها، هي فيها إشكالات، كين الناس اللي تيديروا المركز ديال الشركة ولكن الأعمال ديال الشركة في الدار البيضاء، وهو غير مسجل مثلا في منطقة بعيدة باش يحصل فقط على التحفيزات الجبائية، هذه خاصنا كيفاش نتجاوزو هاذ الإشكال فقط هذا هو الإشكال، الباقي كلو احنا متفقين عليه والجميع متفق عليه.

القضية ديال الدرهم، ليس هناك تعويم درهم، هناك عزم على الانتقال من سعر صرف ثابت إلى سعر صرف مرن، وهذا غادي ننتقلو له في الوقت المناسب إن شاء الله، هاذ الشيء اللي كين، الوقت غادي يجي.

بنك المغرب مشكورا قام بجميع الدراسات الممكنة اللي هو بالحوزة ديالو، وهاذي الشيء ملف، كما قلنا، منذ أكثر من 10 سنوات وهو تيدارس وتبتيباً أسمو، وكان حوار مع جميع الفاعلين المرتبطين بهاذ القضية بما فيهم رجال الأعمال، والأبنك، ومؤسسات أخرى، إلى آخره، كان هناك واسع،

مختلف المجالات ديالو.

قطاع الصناعات الكيماوية والصيدلية ومواد البناء تم التوقيع في 17 دجنبر 2015 على 3 عقود الأداء من أجل تفعيل منظومتين صناعيتين كبيرتين في (chimie organique) الكيمياء العضوية وفي الكيمياء الخضراء، وستمكن من خلق 12000 منصب شغل وقار و75000 منصب شغل غير مباشر، وكذا تحسين الميزان التجاري الخاص بهذا القطاع بما يناهز 9.8 مليار درهم في أفق 2020.

وهكذا يمكن نهض على قطاع الصناعة الصيدلية، الصناعة التعدينية والميكانيكية، يمكن نهض على الخدمات وترحيل الخدمات والاتفاقيات التي توقعت فيه يمكن نهض على التدابير المصاحبة. بطبيعة الحال إلى شفا الزيادة المضطربة في الخريجين دبال التكوين المهني والتعديلات التي كتوقع، الزيادات في التخصصات، في التكوين المهني سنويا، يعني ماذا؟ أن هناك تكيف في قطاع التكوين مع الحاجة دبال الوحدات الصناعية والتحول في المجال الصناعي، غير هذا بوحدو راه مؤشر.

وبالمناسبة التكوين المهني، نسبة التشغيل بالنسبة لخريجي التكوين المهني المتوسط 75%، في بعض التخصصات كيرتفع حتى 90%، كيلقاو الخدمة فورا، بعض التخصصات أكثر من 90% بعض التخصصات أقل، طبيعي.

ولكن هذا نسبة اندماج عالي جدا، ولذلك قلنا بأنه غادي نعطيو واحد الاهتمام خاص للتكوين المهني في المرحلة المقبلة، في الخمس سنوات المقبلة، وغادي تقويو هاذ التكوين المهني، وأيضا التكوين المهني اهضرت على هاذ القضية قبل عندهم واحد، لأن ثاني هاذ المسألة دبال التشغيل ما عندهاش غير الصناعات الكبرى، كين حتى (l'auto entreprenariat)، يعني التشغيل الذاتي.

الآن التكوين المهني عندو قدرات باش يواكب الشباب اللي عندو رغبة في إنشاء المقاولة يواكبوا تكويننا في البداية، يديروا لو تكوين شهرين، 3 أشهر، 4 أشهر، يواكبوه خبراء في إنشاء المقاولة ويواكبوا المقاولة ويصاحبها لتنجح، هاذ الشي مكاتب التكوين المهني الآن سيقدم هاذ الخدمة، ابداء، راه تنشأ أكثر من 16000 تقريبا مقولة ذاتية فهاذ المجال، مناصب الشغل اللي أحدثها غادي تمشي حتى ل30000 منصب شغل، معنى ذلك أنه غادي تمشي إن شاء الله غادي يزيد كل سنة تيزيد واحد الشوية.

بالنسبة للنجاح في مجال الاستثمارات، أنا تنستغرب ما قيل، لأنه المؤشرات الدولية كتعطي المغرب على أن هو الأول حاليا في المنطقة في شمال إفريقيا، استقطب المغرب 12% من الاستثمارات نحو إفريقيا، 12% من الاستثمارات الموجهة نحو إفريقيا استقطبها المغرب، وهي تحدث 20% من مناصب الشغل المحدثه وطنيا، أظن بأن هذا شيء مهم جدا، وهاذ الشي تيزيد المكانة دبال المغرب فهاذ المجال كما رأينا في خطاب جلالة الملك منذ قليل.

القفة اللي قال السيد المستشار، غادي نديروها وكنا رفضنا نديرو هاذ التعاقد مع هاذ الشركات باش نبدأ خطوة خطوة، ولكن إلى ابدينا من بعد، كما وقع لنا في السيارات، وكما وقع لنا بالنسبة للاندماج الصناعي.

بالمناسبة الاندماج الصناعي كان قبل المخطط، مخطط التسريع الصناعي 28%، الآن منذ المخطط إلى اليوم ارتفعنا لـ 40% الآن فالاندماج، والهدف هو نصلو لـ 65% سنة 2020، بمعنى 65% من قطاع الغيار اللي تتدخل في السيارة اللي تنبيعوها تنتجها شركات مغربية وغادين اشوية بشوية، إيوا وصلنا لـ 65% إن شاء الله، هاذوك اللي غادي يجيو من بعد الحكومة أخرى ترفعها لـ 80%، احنا ما عندناش مشكل، ولكن الخطوة خطوة، كل حكومة تتحقق واحد الخطوة إلى الأمام، إن شاء الله، هاذ الشي كين، بمعنى أن الأرقام واضحة صارمة ماشي عائمة، لا أرقام واضحة.

إذن فيما يخص أجزاء السيارات ستمكن هذه المنظومات اللي غادي تكون، منظومات دبال أجزاء السيارات بالمناسبة تهم تركيب أجزاء الطائرات، تهم تركيب هياكل الطائرات، الأسلاك والأنظمة الكهربائية، صيانة ومراجعة الطائرات، التصميم الهندسي، هاذي غادي يمكننا باش في صناعة الطائرات نكونو فاعلين دوليين من هنا لـ 5 سنوات، 6 سنوات، 7 سنوات، وغادي يمكننا من بعد نطورو هاذ الصناعات.

وستمكن هذه المنظومات في أفق 2020 من إحداث 23000 منصب شغل قار، ورفع رقم معاملات القطاع إلى 26 مليار درهم ومضاعفة معدل الإدماج المحلي في أفق سنة 2020 ليصل إلى 35%، وتحقيق 100 مشروع جديد باستثمارات تصل إلى 7 مليار درهم، هذا في قطاع أجزاء السيارات.

وتم توقيع عقود أخرى لإنجاز مشاريع استثمارية أخرى في قطاع أجزاء السيارات باستثمار إجمالي فاق 467 مليون درهم، مع إحداث 1310 منصب شغل، كما أن هناك 7 عقود استثمار رهن الإعداد والمناقشة والمفاوضة مع الشركات المعنية حاليا.

كما أنه تم التوقيع تحت إشراف جلالة الملك نصره الله في 27 شتنبر 2016 على بروتوكول اتفاق يهم إحداث منظومة صناعية لمجموعة "بوينغ" بالمغرب، وستحقق هذه المنظومة رقم معاملات سنوي إضافي عند التصدير قيمته مليار دولار، وستتيح استقرار 120 مونا "بوينغ"، كما ستمكن من إحداث 8700 منصب شغل متخصص جديد.

في قطاع صناعة الشاحنات والهياكل الصناعية، نفس الشيء، هناك اتفاقية وقعت، هناك اتفاقيات في طور الإعداد والمفاوضة.

في قطاع النسيج والألبسة حتى هي نفس الشيء، لأن قطاع النسيج الإشكال أنه وقع فيه تحولات في الصناعة العالمية، في التنافسية، ولذلك حتى هو الآن تشهد واحد التحول باش يتأقلم مع هاذ الوضع الجديد، وبعد فترة غادي يعاود يعرف انطلاقا إن شاء الله، إذن هذا فيه عقود وقعت في

شاء الله في الطريق الصحيح، بطبيعة الحال بقيادة جلالة الملك وفق استراتيجيات تتجاوز الحكومة الحالية سابقا وحتى الحكومة السابقة وستتجاوز الحكومة المقبلة، ولكن الحكومات أيضا عندها دور في تنفيذ هذه السياسات وهذه الاستراتيجيات، وعندها دور في تسريع تنفيذ المخططات الوطنية والبرامج الوطنية وفي إنجاح هذا على أرض الواقع، واحنا في هاذ الحكومة عازمون على أن ندلي بدلونا أيضا ونحن نكون إضافة نوعية على هاذ المستويات وخصوصا فهاذ المجال ديال التنمية الصناعية وفي مجال تحسين مناخ الأعمال.

وبالمناسبة يمكن أن أقول شيئا، لأن احنا عندنا إشكال اجتماعي، وأنا متفق مع السادة المستشارين، عندنا مشكل اجتماعي وعندنا مشكل في التصنيف في مؤشر التنمية البشرية، عندنا مشكل.

فلذلك نحن قررنا في رئاسة الحكومة إحداث وحدة كما كانت عندنا واحد الخلية هي وحدة ديال مناخ الأعمال، هي اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال غادي نديرو وحدة خاصة بالتنمية البشرية غادي نسميها اللجنة الوطنية للتنمية البشرية، المهمة ديالها هو متابعة مؤشر التنمية البشرية، جميع المؤشرات ديالو، هذالك التنمية البشرية المؤشرات اللي فيه، لأن فيه عدد من المؤشرات ونخطوه على الأرض ونشوفو فين كاين الخلل في القطاعات الحكومية اللي فيها النقص أو فيها التأخر ونتفاوضو حتى مع الناس، لأن أحيانا يكون سبب إيصال المعلومة إلى المنظمات التي تقوم بتصنيف في الوقت المناسب، والتفاوض معها باش نعرفو فين كاين الخلل، غادي إن شاء الله سنجمع مجموعة من الخبراء، بعضهم راه موجود الآن يعني في خلية ديال رئاسة الحكومة، غادي نوجدو هاذ اللجنة غادي تسير بنفس المنهجية باش سارت اللجنة ديال مناخ الأعمال اللي حققت بالتفاعل مع جميع الفاعلين والمتدخلين نتائج مهمة بالنسبة للمغرب، باش حتى في التنمية البشرية ما غادي تجي النهاية ديال هاذ الحكومة حتى نحققو فيها بإذن الله ففترات إيجابية ويكون المؤشر إيجابي بإذن الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم، شكرا لكم جميعا على مساهمتكم البناءة.

وأعلن عن رفع هذه الجلسة.

وأیضا خاصنا نعتزو بأن الصادرات، الصادرات فهاذ المجالات الصناعية تزداد سنة بعد سنة، هاذي الصادرات، احنا نتعرفو بأن صادرات السيارات كل سنة كترداد من بين سنة 2015 ل 2016، في 2016 ازدادت بالمقارنة مع هاذ السنة اللي قبل منها ب 11% صادرات في مجال السيارات، في مجال الطائرات ب 14%، في مجال الصناعة الغذائية ب 5% تقريبا، في مجال النسيج زاد ب 8% بمعنى ذلك أنه دور الصناعة في الصادرات الوطنية يزداد سنة بعد سنة، صحيح مرة اشوية مرة جيد، ولكن تيزداد باضطراد، باضطراد يعني ما كاينش، ما كاينش تينقص يمكن النسبة باش تيزيد، تنقص اشوية وتزيد، النسبة باش تيزيد ولكن هو دائما هو يزداد، وهذا غادي يعطي المجال ديال الصناعات، يعطيها واحد الدفعة قوية، الصناعة في المستقبل، واحنا إذن متفائلون بالنسبة للرقم اللي قلنا أنه غادي تفتقرو من دور الصناعة في الناتج الداخلي الخام النسبة من 14% إلى 23%، يعني يزداد ب 9 د النقط طيلة هاذ الخمس سنوات من 2017 إلى 2021.

وأیضا يمكن نقول بأنه بالنسبة لبراءة الاختراع، لأن أيضا طرحت هاذ الفكرة ديال براءة الاختراع هناك مكتب في المغرب سميتو المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، اتما عارفينو، اللي هو تستقبل براءة الاختراع، يمكن نقول بأنه اللي تتسجل عندو براءة الاختراع، يمكن نقول بأن براءة الاختراع أيضا تزداد في بلادنا سنة بعد سنة، ما بين 2015 و 2016 براءة الاختراع اللي تسجلت عند هاذ المكتب وفق تقريره الذي يصدر، دابا الحمد لله في الانترنت راه كلشي موجود، دير براءة الاختراع المغرب ولا دير المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، دخل للموقع ديالو وتأخذ المعلومات أو تأخذها من مواقع أخرى، تزداد براءة الاختراع بين 2015 و 2016: 21%، ومجموع طلبات تسجيل براءة الاختراع سنة 2016 هي 1240، ويمكن أن أقول بأن المغرب فهاذ براءة الاختراع اليوم هو الأول في شمال إفريقيا وهو الثالث إفريقيا، أنا كنتظن بأن كاين بزاف ديال الأمور نعتز بها في بلادنا، كاين بزاف ديال الأمور اللي يمكن خاصنا نصلحوها، صحيح كاين بزاف ديال الأمور فيها أخطاء، فيها اختلالات ولكن بزاف ديال الأمور خاصنا نعتز بها وخاصنا ندعموها.

وأظن بأنه باش يكون واحد الخطاب متفائل وإيجابي، لأن التفاوض حتى للناس المستثمرين الجدد اللي غادي يجيو وحتى المستثمرين الوطنيين، بالعكس وللمقابلة وأظن بأن التدخل ديال الاتحاد العام لمقاولات المغرب اللي كنجيهه واللي كيسير على العموم، في نفس السياق دليل على أننا إن